



الضريقات عمام

المكتبة العامة
بسم الله الرحمن الرحيم
في شهر ربيع الثاني عام ١٢٦١



1261

عمام على الضريقات



1



Süleymaniye Ulu Camii	
Ki.	H. H. H. H.
Y.	
E.	1261



قال لمص المقالة الثانية في القضايا واحكامها في تعريف القضايا
واقسامها وفي بيان احكامها اي احكامها من النكس والقبض
وعكس القبض والتزام ذاد لفظ في القضايا في العنوان اشارة
الى ان المقدمة ايضا من مقاصد المقالة الثانية في قولنا ان
التقابل بين القضايا واحكامها لان معنى قوله في القضايا انها
الموضوعات الحقيقية لهذه المباحث ولا يصح ذلك المعنى
في قوله واحكامها اذا حول القضايا ليست موضوعات حقيقية
في معنى من المباحث فالمراد ما صدق عليها الاحوال وهو بعض
القضايا فيلزم مقابلة الحق بالعام واما نفسها فالمراد موضوعات
ذكرية فيلزم ان لا يكون قوله واحكامها على نهج قوله في القضايا
وما اوجب عنه من ان المراد في كل الموضوعات انها موضوعات
ذكرية ليس ينبغي ان يفتى في التدبر على انه لا يتصور معنى كون
القضايا موضوعات ذكرية اذ الموضوع المذكور ليس الا لفظ
العنوان وهو مفهوم تصوري **قال** لما فتح من مباحث القول
ان قد جرت عادة ان رجعت ايراد هذه القضية الاتفاقية
بعد الفراغ عن مبحث الله في آخر ترتيبها للمسلمين وتبيدها
لظلمة فيما سبقت حيث حصل قدر استدراك العلم وتبينها
على انه وقع مسند ما تقدم فيها فانه بطريق الاستطراد
ومعنى قوله شرع ان يشرع فيه كما صرح به في اول فصل التوقيعات
والمعنى لما فتح المص من المباحث المختصة بالقول الرابع
وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع فان ان يشرع
في المباحث المختصة بالحجة ولا توقف تلك المباحث

على مباحث القضايا وضع المقالة الثانية بيان ذلك اي قوله
على مبحث القضية وهو وصف المقالة بالثانية واما جعلها
مقالة على عدة فليتميز بين المبادئ والمقاصد على ما هو الاصل
منها يحتاج الى التفتت انما المبحث فيها مجموعها في مقالة واحدة في
القول الرابع وقوله ورثتها موطوعة على الحق الشرعية لا على
الاجزاء او استنباطية فذلك سلوك الطريق المستقيم وركز
الاتفاقيات اما التكتيفات والتقسيمات التي عرفت لبعض
الناظرين فمن ينبغي كتابا على وجه اهدى ان ينبغي سويها
على طرا لا يستقيم وما قيل اراد بقوله المباحث المتعلقة بها
في مثل مباحث القضايا وكذا في قوله مباحث القول
الرابع لتوافق فتقوله شرع على حقيقة ولا يحتاج الى
التأويل باراد ان يشرع او كان ان يشرع فتح انه حرف لفظ
عن المبادئ ريثما يثبت قوله ولا توقف موقوفها على موقة
القضايا واحكامها **قوله** في ان لفظ القول الرابع انما يريد بيان
جهة التوقف التي اجعلها الشرح واصله ان توقف بعض
المبادئ على البعض ككونها مبادئ له والموقف من التبيين
توضيحي بما علمت بقائه توقف مباحث القول الرابع
على مباحث الكلمات والمراد بالقول الشرح مباحثه لان
الموقف بيان جهة توقف المباحث على المباحث وايضا
قال قد سكره وهي مباحث الكلمات الخمس وان مباحثها
مبادئ لمباحثه لانه وانما المبادئ لانه نفس الكلمات
قوله تكتب الموقوف منها اي في الكلمات الخمس ولو باعتبار
البعض فتبين لكون مباحثها مبادئ لمباحثه يعني ان الموقوف
مركب من الكلمات الخمس فلا بد في موقة من حيث هوصل
من موقوفها من حيث يتوقف عليه الا لبيان فيكون مباحثها
مبادئ لمباحثه **قوله** كذلك في اي مباحث الحجة مبادئ
يتركب منها اي من موضوعاتها على حد المضاف لغيره
قوله وهي مباحث القضايا فتقوله كذلك اعادة لقوله في
ان لفظ القول الرابع مبادئ التحصيل الفاصلة الكثيرة وكان
الظاهر انه وان ظرونا اعتبر نفس القول الرابع والحجة
وجعلوا مبادئها نفس الكلمات والقضايا فاشكل عليه

المقصد

الحول وقد وهى ببحث الكلمات الخمس وقد تقرر وهى حجة
الافتقار إلى كلفها باللا يرضى سماع الادان الكريمة وغاية جهدهم
تصحيح العبارة ولم يجوزوا حول انه على ذلك التقدير لم يوافق
المباحث ولم يقبل وهى الكلمات وهى الافتقار الى المقصود
بيان وجه تقديم المباحث على المباحث **قال** فان القضية
التي تفصيل المقدمه سطوته مستفادة مما سبق اي انما قد لا
بالاوليه لان القضية انما ثابته ثبوتيه والوضوح من وضع المقدمه
ذكر الالف م الاوليه وهو هذا التقدير ان يكون قوله والوضوح
بالاوليه والى بعض النسخ واما على تقدير كونه بالثابته كما ذكرنا
جوابه لا محذور اي اذا تقرر ان لها ان ثابته ثبوتيه ايضا
فالمعنى من وضع المقدمه ذكر الالف م الاوليه فلذا قد التزموا
بما وان ظرونا تكلفوا في تصحيح التفسير باللا يرضى الطبع السليم
قال بل ان م ثابته اي ليست باو ثابته سواء كانت ثابته
او ما بعد **قال** فالمعنى ان القضية انما ثابته ثبوتيه والمقصود
ليست بمقصوده في المقدمه بل انظر ادنى ولا يخفى ما فيه والوجه
ان يقال اردوا بالالف م الاوليه ما يكون ان ثابته ثبوتيه
انما ذكرنا لا باعتبار خارج عن حقيقتها فالحديث والشرطية و
المتصلة والمنفصلة من الالف م الاوليه كقولنا باعتبار الحكم
المنقسم الى المعنى والشرطية والافتقار الى التقصلي الذي هو جزء
القضية بخلاف الموجبة والالف م الاوليه والمعدنية والافتقارية
فانها باعتبار صفات الحكم وبخلاف الكلية والجزئية والضرورية
والاحتمالية فانها باعتبار صفات الموضوع والمحمول **قال** قول
يصح ان لم يقبل قول يقال انما اوله لا يلزم في القضية ان يقال
بالفعل لقائله انه صادق او كاذب ولم يقبل قول قائله
صادق فيه او كاذب لتخرج قول المجتهد وانما لم يرد قائم فانه
كلها وان كان في نفس الامر صادق او كاذب او كاذبا الا انه
لا يقال لها انه صادق او كاذب في الوقت لان كل ما كان
بالان الطيور ليس بخير ولا اثنان نفس عليه في الكون ولم يقبل
قوله صادق او كاذب لتلزم بهم انه ورجح انه قد تقرر
الصدق والكذب في الخبر المراد في الحقيقة ولا اثر في التعريف
المشهور اعني ما يقتضي الصدق والكذب مع احتمال الامور

بيان الاحتمال بين المراد به الافتقار الى كلفها واستلزامه
الافتقار الى كلفها من عند حق من خصوصيتها لطرفين **قال** اما المقدمه
التي هي انما تعريف القضية وتعريف الالف م الاوليه فانه
تقديم على المباحث الالفية في الفصول الثمانية لان المباحث
مقدمة على تعريفها واما تقسيم القضية الى تلك الاقسام فانه
لا حاجة اليه في تلك المباحث فكذا اردت ان يكون تعريف
القضية تلك الاقسام او بالتقسيم فيكشف المقسم في اوجه
انك قد كنت فيكشف في بحث التحقيق ايضا وتبين ان
الالفية بحيث لا يتصور غيرهما وكان التقسيم ثمة التوفيق
للتقسيم والالف م يقول المصنف انما عطف على القضية
والتعريفات كلها مقصودة في المقدمه فاقبل ان المقسم او
كان في ثمة التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان وما قبل ان
التقسيم اذا كان لتبين تلك الاقسام ناسب ان يحيل روا
وجها لتفكيكه لا يجمع في ثمة التعريف ويهم ولا يمتنع على ان
مراده قد سطره بقوله واما التعريف تعريف القضية فقط
وان قول المصنف رحمه الله واثرا عطف على تعريف
القضية ومعناه وتفسيرها الى اقسامها **قال** ثم الحق في
الضرورية الى الموجبة والالف م الاوليه والمحمولات وغيرها وانما
كانت من الاوليه فانه لا يكون اختلاف الالف م والسبب
والكلية والجزئية في الحقيقة والشرطية كانت في الحقيقة انما
ثابته ثبوتيه لان المعنى ان لا يراها الموصوف بالصدق والكذب
والاحتمال وبهذا الوجه يختص بهذا المقام والوجه العام ما قالوا
من ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز يحيل على المجاز
قوله سميت انما اي اطلقت عليه لا وصفت له والالف م
مشتقة **قوله** وكذلك القول في التثنية في مطلق الاطلاق فانه
القول يراى في المركب والمركب صفة اللفظ لان مدلول جوده
على جزء معناه والمعنى انما يوصف به بالوضوح على ما نصت
عليه قد سطره في اول بحث المعاني المفردة في القول حقيقة
في الملقوط مجاز في المعقول على عكس القضية ولا يمكن ان يقول
لفظ القضية معقول عن القضية الملقوطه الى المعقولة
بناء على ان القدراء جعلوا موصوفات مدلول الملقوط الى

الالفاظ والمناخز احوال الحكم على المعقولات لان المنقول
يشترط فيه سبب المعنى الاول ولا يجوز هنا على ان جعل القضاة
الالفاظ موضوعات لم يزل لا يقتضي الوضع لجواز ان يكون
ذلك الجعل باقية الدال مقام الاول لتسببها للغير كيف
وقد اتفقوا على ان موضوع المنطق المعقولات الثانية
او المعلومات الضرورية والصدقية هي القضية التي بيان الفرق
بين القضية والصدق فانه قد يشترط على بعض الالفاظ ان يكون
الحصول في الذهن في القضية لان الصدق والكذب انما يعرف
لها باعتبار حصولها في الذهن ولا يلاحظ في الصدق عليها وحصل
الفرق ان القضية من قبيل المعلوم والحصول في الذهن من قبيل
لها والصدق من قبيل العلم والصدق الصدق اما على الجواز
باعتبار ان متعلق الصدق او على ارادة المصدق به عن الصدق
قوله هو العلم بالمعلوم انما يقتضي الاذعان والتسليم لا بمعنى القصور
له **قوله** فالمعلومات من حيث ان حصول المعلومات حصول
فلكي لا يوجب القاطع النفس بها وحصول المعلوم حصول
اصلي فلا بد ان اذا اجتهت الحصول في الذهن في القضية بغير
اتحاد الصدق والقضية اذ لا فرق بين المعلوم والمصدق
انما حصل حصول الاشياء النفسية في الذهن الا باعتبار القيام
بالذهن وعدم القيام به على ما تقرر في محله **قوله** لا يتحقق الا بال
تخلف اطراف القضية فانه كما يتحقق الصدق بها يتحقق
باعتبارها اعني الوقوع والادوات فليس بها اختصاص بالصدق
متصح لان يطلق بمعنى المصدق به عليها فادعاء المحرر يكون
الاطلاق الصدق بمعنى المصدق نوع اختصاص بالقضية
قال وقوله ليصح ان يقال ان في حكم الفصل في اعتبارها فان
الفصل يشترط ان يكون مفردا **قوله** اما ان يتجمل بغيرها
اي باعتبار غيرها وبالنظر اليها الا مفرد في القبول والمذكورة في
جانب الموضوع او الجمل كالجمل غير معتبرة في الالفاظ حتى يرد
في تجمل الجملة الاكثر في مفردين كقوله العالم قائم في الدار القضية
لا بد فيها ان يفصده بيان ان ذوال الربط بين الطرفين
الالفاظ لا يجوز **قوله** من الحكم بمعنى الوقوع والادوات
كما نصت بقا ولا خلاف ان يشترط كونه معقولا كما ذكره

سابقا لقوله حيث انها حاصلة في الذهن فلا بد ان يكون
في شرح المصاحح ان المحتمل للصدق وكذلك هو الحكم المعقول اعني
الالفاظ والالفاظ دون الوقوع والادوات **قوله** فيما انما
للقضية او جازا شرطا محذوف اي اذا كان لا بد فيها من السبب
قوله بمقتضى المادة في كون القضية بها بالقوة كالجسم بالمادة
وانما قال بمقتضى المادة لا اختصاصا بالاجسام وقس ذلك قوله
بمقتضى الصورة **قوله** والاختلاف القضية انما لا يختل في العينة
كثاثة كونه وهو البطلان للصورة مع بقا الجبل كما **قوله**
كلمة ليس انما لا كان كلمة ليس هو كسب التركيب الا من انما
على رفع النسبة الدجائية فلا يكون دالا على ما يربط المحمول بالموضوع
وجز بان المجموع من حيث المجموع يدل على ما وضع النسبة السببية
رابط لهما وبمقتضى الصورة لقضية التام فيصح الاختلاف
فيهما فبذلك التوليف **قوله** هما المحكوم عليه انما بالمحكوم المحلى
او ان يقال او لا تقصا في فعل فيهما المقدم والاسبق **قال**
ان تحذف انما كما بدت القضية المعقولة في الحكم الذي هو
بمقتضى الصورة كذلك لا بد في القضية المدققة فبذلك على الحكم
المذكور لفظ كان او حركة وهو بمقتضى الصورة لا سواها
شائبة او كاشية فخرها او ازالتها ابطال لصورتها واختلاف
الاجزاء المادة فيشبه تخويز فاقم وقام زير بلاريه وحصل
الحدف هو على التركيب لفظ او تقدير الشئ على الثانية بناء
على حمل الاداة على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح
تغيير الاختلاف به فانه ابطال الصورة ثم ما ذكره الشرح
معنى اختلاف القضية المدققة واختلاف القضية المعقولة
ما ذكره قدس سره في الحاشية السابقة **قال** ان حكم بان احداهما
هو الاخر اما حيا كالحياة الحية الاسمية او صفيا كالحياة الفعلية كما
سيجي في كلامه قدس سره وانما لم يغيروا الحياة الفعلية كما
من الحكم تقدير لاسم وضبط لا يشترط تقدير الامكان
قوله ان حكم فيها بان احداهما ليس الاخر اي قصد الحكم بالبيان
فلا بد والموجبة السالبة المحمول فان الحكم الصدقي فيها الالفاظ
قوله بقى الشمس طالعة والنهار موجود لما سيجي من ان كان رابط
زمانية فيجب حذفها ايضا كما لا يقدح في كونه ان مع حذفها

اولا ان معنى كانت الشمس على لغة الشمس كانت طلوعه وهو معنى
الشمس على لغة على ما حققنا ان ربح في شرح المطالع من ان كلمة
كان معتبرة بجانب المحل كما سيجي واما القول بان ارادة الجرة
رعاية ان حرف الشرط لا يدخل على الاسم لا يدخل لها في القضية
فلا يدخل بقوله **قال** المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد
بالقوة اي ما يعبر عنها بكلمة او لفظية كما في قوله تعالى كذا جارة او
حديدا يات بكم اسم جميعا واما الجرد التاكيد فليس للتاكيد
والقسم **قال** وهو الذي انما يقتضيه المفرد بالقوة يعني ان
لفظ القوة يدل على عدم كونه مفردا بالفعل وهو ظاهر
وعلى صلاحته لها وذلك بان يكون التغير عنه بمفرد **قال**
واختارنا انما اقل الالفاظ المفردة بكون التغير عنها من طرف
ملك القضاء وشقة هذه الالفاظ وقيل من شدة الظاهرة
لعدم احتياجها الى من جهة خصوصية الاطراف ومعينها والظا
نك كلمة ان لا يفتي وقرارة مذكورة عند صحيح لم يجرها موقع
المفرد **قال** بل يقال ان تحقق الخ ان الحكم في الشرطية
لما كان بالفضل وقوع شبهة بفتح اخرى او بالفضل
عنه لم يكن التغير عن اطرافه بالمفرد وما قيل انه قد عجز عن
طرف الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم فان المعية عنه
جميع قوله صحيح فلو ان تحقق هذه فتوى بهذا التغير صار ما كان
مقتضا في التغير الاول جوا لا غير حيث انه مقام قوله يعني
هنا شئ الخ يعني وان اندفع بالتعريف المذكور الانتقاض
بالامثلة المذكورة عن التوهمين لكن بقي اشكال اخر وهو
انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في الحكم لتحقيق
التغير عن اطرافها بالمفردين بعد الاخلال اي من ان الحكم
الاتصال والاتصال لا يمكن ان كان مقتضا للمحافظة الطرفين
لغير ما قلنا عن التغير بالمفردين فزال يمكن التغير عن طرف
الشرطية بعد الاخلال بمفردين لان الاخلال القضية الامانة
تركبها لان تركيب الشرطية من قضيتين بالقوة بكون التغير
عنه بمفردين بعد زوال الحكم الشرطي المقتضى من حفظ الو
الطرفين مقتضى فيكون الاخلال بها بمفردين بالقوة فغير
فانه حتى عن ان طرفين **قال** وهو انما هو انما في التقسيم والضمير

في قوله

في قوله بر و عليه راجع اما القول الاول عليه يقال وورود قوله
رند ابوه قائم باعتبار على تقسيم المصير بكونه من القسم الاول
وجوابه عن الت في خلاف هذا التقسيم وكذا ورود لفظ القوة
عليه في قيل ان الواجب تشبيه التغير في الموصفين وتبدل
التغير بقول لان لا يرد ووجه لا يقتضي لتغيره ولا يدخل
احد القسمين في الاخر **قال** والاولى ان لم يقبل والصواب
لان بكون توجيه ما ذكره بحيث لا يرد عليه شئ كما اخبره المحقق
التفت زان من ان المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التغير عنه بمفرد
حال كونه جوا من القضية وعند افادة حكمها والمعية تحل بالاشيت
يكن التغير عنها بالمفردين مفردين حال اعتبار الحكم الحكم
بشرطها بخلاف الشرطية فانه لا يقتضي فيها بغير اذك عند افادة
الحكم الشرطي فحال التحل بالاشيت بكون التغير عنها بمفردين
عنه عند افادة الحكم الشرطي ولما كان في هذا التوجيه كلف
في تسمية المفرد بالقوة ولم يرد اسم ركن قيد ان يحل في قول
الشرح والاولى **قال** واما ثانيا انما اخذ مع انه تحقيق
والاولى الالبته الى لانه يستلزم عدم صدق تعريف الشرطية
على فرد من افراده فلو ان من الاول قضية شرعية من
اما الاقوى **قوله** ومن الضف اليها والشرع ذلك ان الحكم
في الحكمية باق والطرفين في الوجود وهو يقتضي صلاحتهما اجمالا
فلا بد ان يكونا مفردين بالفعل او بالقوة بخلاف الشرطية
فان الحكم بالفضل وقوع شبهة بين شيئين بوقوع اخرى
او بالفضل بينهما ولا شك انه يقتضي صلاحتهما الشبهة و
الطرفين فلو ان قوله هذا المعلوم لذلك ليس بغيره عن
الشرطية بل هو قضية حكمية معناه ما معنى الشرطية **قوله** سميت
حقيقة واد لفظ التسمية اشارة الى انه مفهوم اصطلاحى
قوله بهذا المعنى انما في الخصائص رة اما ان ما قاله المتأخرين
من زيادة لفظ الاخلال في الكلام **قوله** اما اجزاء الوجود
فيه اي المادة كما يشوبه اخلاصه وقول ان ربح ما بينه
التركيب فان التركيب شبهة او شبهة اما حصول الصورة من
الاجزاء الوجودية ولا يتخلل اليها **قوله** الا اذا اعتبر الحكم القيا
او انما اعاد اي اعتبره في وقوعه او لا وقوعه حال كونه حاصل في

الذوات وحقولها كما عرفت به اراء **قوله** لا يربط بغيره ضروري
 لان النفس لا يمكن ان يلفظ بالشيئين قطعا وبان كانت
 وعدم وجوده تحت حكمها عليه اوجه لعدم اقتدار النفس على ذلك
 لا يستلزم عدم القسامة بشئ من التقيض في الامر حتى يميز التقيض
 التقيض على ما فهم **قوله** ان يفسر حكمها على اوجه بالحكم
 المحكي او الاتصال او الانفصال **قوله** فالحكمة التقيضية هي
 الوقوع او الوجود في حيث حصوله في الذوات فلا بد ان يلفظ
 يمكن تميزها عنه والحال ان الحكم الاتصال او الانفصال انما هو
 بين وقوع النسبتين العتبات بها في المقدم والنتيجة **قوله** ما لا
 ينضم اليه الحكم بمعنى الوقوع او الوجود في حيث ان حصل
 في الذوات وكذلك فيما بعد **قوله** فقد وجد الحكم في الاطراف
 اي الوقوع او الوجود في حيث حصوله في الذوات على وجه
 الاذعان فلا بد ان وجود الحكم لا ينافي العلم بكيفية لان القضية
 قد يكون كاذبة **قوله** وان اردت ان هذا التقيض مأخوذ
 من كلام الشيخ في الشفاء وحيث تنقلك بعبارة فانه يجب
 التمسك بما قلنا من كون القضية بمعنى المحكية والاشية **قوله** و
 القول الجازم بحكمه فيه لانه معنى ما قلنا اما بالاجاب واما
 سلب ذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه البرهنة
 ولا يكون فان كان وكان النظر فيه لا يربط به هو واحد وحده
 بل في حيث يفسر بقوله فان القول الجازم ليس بسيط ولا محكي
 كقولنا ان كانت الشمس طاللة فانه لا يوجد فقد حكم بها
 بالاجاب لانه الاتصال بين قولنا ان الشمس موجودة في وقت
 بينهما الاول وكقولنا اما ان يكون الشمس طاللة واما ان
 يكون السيل موجودا فقد اوجب بهما لانه عينا وبين قولين
 وبين اجزاء كل واحد من القولين في المتاليف تركيب ايضا
 بحكمه فيه هذه البرهنة اعني البرهنة الجامعة للقول جازما فان
 قولنا الشمس طاللة قد شمل على اجاب لانه بين الطالقة
 وبين الشمس وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يشمل في حيث
 هو بهذه الصفة ويجمع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرا طبا
 وما جرى مجرى الاول يسمى مقصدا **قوله** وما جرى مجرى الثاني
 يسمى مقصدا واما ان لم يكن كذلك بل كان التركيب بين

معين لا تركيب فيها اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معين
 فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مقود
 كقولنا زيد حيوان ما قلنا ماتت فان تركيب اجزاء منه وهو
 حيوان ما قلنا ماتت تركيب بهذه القضية و يقوم بدله لفظ
 مقود كقولنا ان اتركيب فيه صدق وكذب ولكن اخذ
 من حيث هو جدي يمكن ان يدل على لفظ مقود واعتبرت وحده
 لا بقصد كقولنا ان لا يمتنع قضية وان لم يكن يلفظ
 اما حال الات ان وحال حمل المسمى عليه بل اما الحيلة التي يجوز
 ان يسمى قضية وكما كانت لو قلنا سمعت انه راى عبد الله
 وما الشبهة هذا فيجمع هذه المعنى لا يراى ان حكمه في اجزائها بالبرهنة
 الاجابية او السلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في
 اجزاء منها اجاب او سلب فيجعل التلخيص الاجابة والسلب
 كشي واحد يلفظ اما وحده كانه بحيث يمكن ان يدل عليه باسم
 واحد ان اريد فهو محلي وخاصية ان المنسوب اليه يقال في اجابه
 ان هو ما جعل مسمى بالحق يقال ان الات ان هو محلي في السلب
 صواب واما في الشر على فانه يقال في اجابه ان هذا لازم قال ذلك
 او معناه لا يقال لاحد اجزائنا انه لاخ استثنى فاما في هذه
 العبارة استثنى لانه لا ينفصل حقيقة واقعا بيان الاتسم
 شافيا عن الكوكب والاولى ما كاشفا لما ذكره قدس سره
 في تفصيل الام **قوله** الات حيوان بناء على ان معنى الحيوان
 جسم نام حساس لا شئ ذو حيوة والا لكان شئ على
 الشئ التقيضية **قوله** التقيضية المراد بها ما عدى الشئ
 بمعنى لفظ الكوكب عليه فيه على قوله صهيبة والاضائية
 والاشية اجية والسبب الشافيات اما في هذا **قوله** فكون
 القضية ايضا محتملة لانه لا بد من ملاحظة البرهنة اجمالا فيكون
 الحكم بالاكاء **قوله** كقولنا زيد ابوه قائم وكذا زيد ابوه لا
 لا يقع محمولا الا بناء على مقول في حقه **قوله** ملحوظة اجمالا
 بان لا يلفظ اما لانه مقدر ابل الى المجمع في حيث المجمع ايضا
 عليه لفظ الحكم بالاكاء **قوله** ملحوظة تفصلا اي يكون البرهنة
 متفصلا اليها مقصدا وذلك لانه في ملاحظة جزئها متفصلا
 فلا يمكن الحكم بالاكاء **قوله** كقولنا ان كانت الشمس طاللة

الخ وكذا وان جاءك زيد فخره سوا حوزنا وضع الالف في جوار
 بيننا وبين ادنا ويل **قوله** على التقييد مطلقا اي من غير تفصيل كما
 اشار بقوله فكانت تقييده فحق ايضا حملته وذلك ان
 لا يكون ملحوظا الا اجمالا انه التوفيق حال المنسوب بالقياس
 الى المنسوب اليه **قوله** لان دلالة اي المشتمل المذكور **قوله** اذ لا
 يمكن ان يستفاد ان لا تعرف من النسبة بينهما ملحوظة مقصود
 بالذات وذلك لستدعي من حفظ الطرفين كذلك ولا يمكن
 ان يستفاد من المفرد من حفظ الامور المتعددة مقصود
 وما قيل ان يمكن ان يوضع مفرد بآراء معنومات مقصود
 منه تبيين حقيقة تلك الامور مقصود مرتبة بناء على الدلالة
 ما بينه لوضع جوابه فليس هو يعني الا يمكن التوفيق في الدلالة
قوله اراد ان كل واحد الخ وكذا ان جاءك زيد في كره دخل
 في شرطه بناء على ما حققه من ان الجواز الطلبي يؤول بالجزم اي
 يقال في حق كره وما اورد عليه من ان المقصود التعلق
 ليس لا تحقيق الطلب تاثير طلبه واستدراجه لا خارا
 لا يحقق الجاذبية الحق ان يقال انه ليس قضية بل هو شرط
 كقولك اكرم زيدا ان جاءك فمقدح وبما حققه في جواز
 المطول لا يلحق الموضوع بيانه **قوله** فيكون قضية بالقوة
 التقريبية من الفعل اذ لا يحتاج فيها بعد حذف الرابط الى
 سوى الاذعان لتلك النسبة بخلاف ما اذا لوحظ النسبة
 اجمالا فانه قضية بالقوة البسيطة لا يحتاج الى ملحوظة النسبة
 لقصد ايضا **قوله** فيصح التقييم بهذا الوجه اي باعتبار الجواز
 الى قضيتين وعدمه **قوله** لا يوجد في طرفي الحكم بمعنى الوقوع
 والواقع الذي اعني فيه حيث انه حاصل في الذات
 اذ لو وجد ذلك لم يترك الشرطية الصادرة عن كاذبين
 بل فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالزها
 موجودا ان يقع الثانية على تقدير وقوع النسبة الاولى سواء
 وقعت النسبتان او لا **قال** فان ادوات الشرطية الصادرة
 الخ اراد بالشرطية التقييم كما هو الراجح فلهذا في قوله بالبناء
قال اخرجت اي على تقدير وجود الحكم فيها قبل دخولها
 في بيل عليه البيان وانما خص بهذه الصورة بالبيان لانها

من ثم انهم القائل بان اطراف الشرطية متضادة ما قبل ان
 المراد اخرجتها عن صفة الحكم فتح كونه متكافئا تحقق المنع فانه لو
 انتفى الصلاحية لما عاد حكم بعد الحذف كما في القياس **قوله**
قوله المتصدة الموجبة الخ لما كان تعريف المتصدة في المتن اعني
 وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير اخرى
 بعد ما افاد ان راجع ان المراد بل صدقها سلب الصدق لا العدول
 والا يخرج التسمية ولزم اعتبار لا صدقها في قوله على تقدير صدق
 اخرى لتكافؤ ما حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
 لا صدق اخرى ولانه خلاف الواقع اذ لا يكون في المتصدة الا
 تحقيق الصدق بالصدق يعني فيه ابراهيم اختصاصه بالذاتية
 من صدق قضية على تقدير صدق اخرى ان يكون بينهما علاقة
 يقتضي ذلك واربهم ان الحكم فيها باي وجوه وان معنى
 الصدق ما هو لا بعد الاضافة وان قيل انه ليس بمعنى
 الحمل لكنه يعني بمعنى المطابقة للواقع والتحقيق لقولهم
 ستره لتويفا وبيان ان ما بحيث يندفع ذلك فيبين
 ان الحكم بينهما بالانضال في التحقيق سواء كان بمطابقة او لا
 وان الصدق بينهما بمعنى التحقيق في نفس الامر لا بمعنى المطابقة
 للواقع وان لم يترك المتصدة الكلمة الصادقة من مطلقين
 عامتين ضرورة دوام صدق المطلقة الساتة وليس كذلك فانه
 بصدق قولنا كلما صدق الالف حيوان صدق زيد قائم ولا
 بصدق قولنا كلما كان الالف حيوان كان زيد قائما **قوله** تحقيق
 قضية سني تحقيق القضية وقوع النسبة في نفس الامر والمراد
 الحكم فيها بالانضال ان يكون ندلوله المطابق في ذلك
 استلزامه تقييد كل من المتصدة والمنفصلة بالاخرى
 بناء على ان لازم الشرطية **قوله** وسيد عليك انما اشارة
 الى ما سبق من ان لكل واحد من الاتفاقيات المتصدة وبما قل
 وبما قل في معنيين عاما وفاقا **قال** ولكنهما قد يكونان
 استلزاما ان المراد الى ما قل في الجمع بالمعنى البعض اعني ما حكم
 فيه بالبناء بالصدق فقط اي مع عدم الشائ في الكذب
 لا بالمعنى الاعم اعني ما حكم بالشائ في الصدق فقط يعني عدم
 الحكم بالشائ في الكذب فانه من التحقيق ايضا وكذا الحكم

في اللفظ **قال** فلا يكون حجة اي لا يصح اطلاق هذه
 الاسماء عليها كما يدل عليه الجواب وليس معناه فلا يكون دالة
 في تعارضها او بعد ما بين المعنى والاصطلاح ان كل لفظ
 حيث لا يريد فيه لا معنى له في نفسه **قال** ما ثبت ما هو صفة
 اي لان الحكمية والمنفعة والمنفعة يجب ان يكونا في كل
 والا اتصال والافتصال وكل على ان قيمة وارجاع الصفة
 الى السواب وهم يوجب التكرار وبما جرت اذ قد ما قيل
 ان لكل معنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بدقيقة
 ومعنى النسبة الحكمية يتحقق في السواب فيصير اطلاق الحكمية
 بمعنى المستند الى الحكم لان الكلام في الاطلاق بالمعنى القوي
 لا الاصطلاح في ان ما ذكره لا يطرأ في المنفعة والمنفعة
قول يجب مع عدم النسبة اعني ما انصف بالكل والاتصال
 والاتصال بل معناه الاصطلاح **قال** وان لم يكن معنى النسبة
 اي وهو المستند الى النسبة لا معنى له في نفسه **قول** وقد
 يتوهم اي التوهم ناشئ من تخصيص السواب في التبيين بالوهم
 ويجعل النفاذ اشارة الى امكان صفة فلا يتم في نفسه
 لان التخصيص بالسواب هو اشارة ان الكلام فيها لا معنى
 الحكم عن الموجودات يشهد بانه عليه بقوله وهو ما تراه
 الاصطلاحية اي قوله اقال والا فظهر ولم يقل والظاهر **قول**
 قد يتوهم من هذه العبارة فان معناه وانما المناسبة المتحققة
 لتفصيل السواب فانه يدل على تحقق النقل اليها والتفصيل
 بقوله كانت بغيرها يدل على تأخر كون التوهم منقطع بالعبارة
 بان يقال معناه نعم المناسبة المتحققة للنقل الى المعنى العام
 متحققة باعتبار جميع احواله انما هي الموجودات في الحقيقة
 على انما سبق قوله الى المعنى الاصطلاحية العامة ما سبق قوله
 ومعناه تارة الاصطلاحية اي وقد صرح به ان في شرح
 المفاتيح **قول** فلا حاجة الى التوهم اليه وكيف يتوهم وهو يتوهم
 ان يكون اطلاقا على الموجودات مستجورا لان النقل في
 مستجورا المنقول عنه **قول** هي الحكمية والنسبة وانما ما وقع
 في الاشارات من ان اصناف التوهم في كل حجة ومصلحة
 ومنفعة فانه لا يمتنع الاضاف الى حجة والنسبة تكون حجة

لها ليس اسم محقق **قول** كان معناه اي انما قال كان اي لا
 الوجوب والسبب خارج حقيقة الحكمية فيحصل بها نتيجة
 الحكمية المبررة بالفضل بخلاف الشرطية ولذا قال قد حصل
 معناه اي انما **قول** ان القسام القضية اي ان حصرها بين
 المعنى والاثبات بخلاف العقل بخلاف ملاحظة مفهوم القضية
 وبما لا يحصر ما هي قسم قسم القضية من القسام المذكورة
 وانما كون كل طارة الشرطية مستند على ملاحظة النسبة تفصيل
 فيها نظر الى الواقع حتى لو وجد قضية احد طرفيها مفقود انما تفصيل
 او بالقوة والاخر مشتمل على النسبة المحيطة بتفصيل يكون بشرط
 وانما ما قيل ان علمت في علمت زيدا فانما قضية بالفضل والنسبة
 المحيطة بين علمت وبين زيدا فانما نسبة تارة خبرية وليست
 بحكمة لان احد طرفيها ليس بمفقود لا بالفضل ولا بالقوة فانه
 لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علمت وصفه بين ملاحظة
 حال كونه جزء من هذه المركب ولا شرطية لا يكون شي من
 طرفيها قضية بالفضل ولا شك ان احد طرفيها قضية قد وقع
 بان علمت قضية حكمة لانه علمت انا عالم وزيدا انا متنازل
 قسام زيدا ولذا ايقن ان المفقود عليها والجميع فاصلا خارج
 عن النسبة المتنازلة كانت قبل انما عالم بقيام زيد ولو كان
 بعقل العقل بالمفهوم لست تارة خبرية لانه ان يكون متنازل
 زيدا فانما الدار وقت الظاهر مشتمل على نسبة خبرية محيطة قد
 والوجودان بكونه وكلام القوم بطل **قول** فان الحكمية اي بمعنى
 ان الحكمية مركبة في نفسها من اجزاء ثلثة وليس بسيط بمعنى بان
 جزءا كنهها يقع جزءا من الشرطية فيكون بسيط بالقياس
 اليها بمعنى انما اقل جزء منها ولم يكف بكونها اقل جزء
 منها بان يقول الشرطية لابد فيها مع لابد منه في الحكمية من
 الحكمية عليه وبه والنسبة ان يكون طرفا مركبة بخلاف
 الحكمية لان مجرد ذلك لا يكفي في تقديم مباحث الحكمية
 الشرطية فلذا اعتبر البطلان حيث ان النسبة تكون بعد اعتبار
 الجزئية لاحاطة الاعتبار البطلان كما لا يخفى **قول** ولا يخفى ان
 اي من قول انما تقع جزءا لشرطية التي هي سوى الحكم اي
 الوقوع والا ووقع من حيث حصولها في الدارين بطريق

الاذعان وهذه الحجة معتبرة في كونها قضية تقديرية ذات
الحكم معتبرة في الشرطية ايضا لانها معروفة فيها مدرك في
الحكمة ووصف اجزاء لا مدخل في اجزائه فيكون الحكمية جميع
اجزائها جزءا للشرطية بغير حاجة الى ان يكون السيد قد صرح بقوله
فكان في اي اذ كان باعبار اكثر اجزائها جزءا منها فكان
بتمامها جزءا منها فيكون مقتضى عليها طبقا فاستحققت التقديم
في الحكمية لوقوع الوضع الطبعي **قال** ويسمى بوضوحها الى الحكم
عليه في الحكمية لا سلك الحكم عليه وكذا قوله يعني نحو **قال**
ان يدل عليها بلفظ لينة بين الاجزاء فتدبر وان حصل ان
يدل عليها باللفظ كان اولا قوله واللفظ الدال بهذا
بناء على الاكثر والا فلا لابط قد يكون حكمة كما يصحح به قوله
لان محصل معناه اي اي معناه الذي لا يبدل بتغير العبارات
وهذا الاعتبار حصص القضية في الحكمية والشرطية وان اختلف
القضبان في المادول الاول الذي يختلف حسب تغير المعنى
العبارات وثلاثرة الى ذلك فادلفظ تحصيل في قبل
لاشك ان محصل معناه ذلك بل هو معنى اخر لازم بمعنى
هذه القضية **قال** اما السبب التي هي اي السبب التي تورد
الوقوع والوقوع فان الاجاب والسبب فيطلق بمعنى
الثبوت والاثبوت ايضا على ما ذكره المحقق التقارن في
في شرح الشرح المسمى **قال** الوقوع والوقوع هو الاجاب
والسبب اي ثبوت شئ بشئ وانتم فانه في توصيف
السبب الحكمية بالمورد لها وتوصيفها بعينه الاجاب و
والسبب فيوضع لغيرها على ما يوراني المتأخر من
اشارتهم على قضية جزءا في الوقوع والوقوع يستعمل
السبب الحكمية في القضية المستمرة بينها كما يدل عليه قولهم
وقوع سبب اولا وقوعا **قال** وان الاجزاء الحكمية اربع على راي
المتأخرين والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان اجزاء الحكمية
هو ثبوت المحل لموضوع كلفه يتعلق به علمان فيقولون ان
حيث انما سبب بينهما وعلم فيصير في باعتبار سبب بقية الحكمية
التي بينهما في نفس الامر وعدم سبب بقية اياها **قوله** فان
السبب ما لم يغير معناه في رايه باللفظ باللفظ والمبني في قوله

بلا في ضبط ما يمكن رابطة بين واسطة وهي الوقوع والوقوع
فيكون في قوله بلا في ضبط اشارة الى **قال** بناء على ان بعض
واحدة احدها بدلالة المظانية وانما بدلالة الاثر انما هو في
الجميع بين الحقيقة والبيان على ما توهم قوله وان كانت التسمية
كما يدل عليه التفسير بوقوع السبب اي وقوع السبب التي ادركت
بين المحل والموضوع بينهما في نفس الامر وتغيرهم ادراك وقوع
السبب اولا وقوعها باوراك ان السبب واقعة وليست بواقعة
فلاشك في ان المراد بكون الادراك بطريق الاذعان ذلك
الوقوع والوقوع الذي هو امر اجازي مودود السبب لان
الوقوع والوقوع عبارة عن هذه القضية والالزام اعتبار
القضية والصدق في الصدق في ما لا يشك في **قال** ولهذا
اخذ اجزاء واحدة اي في القضية الملقوفة وهذه المنطق عليه
بين التوفيق انما لا يختلف في اجزاء القضية الملقوفة **قال**
حتى انحصر الاجزائي القضية الملقوفة **قال** ثم لا يظن اداة
قضية واحدة تدبر وان قد يكون حكمة **قوله** يعني ان السبب
اي في وقوع لما اورد المحقق التقارن في انه لو كان توقف
مفهوم اللفظ على شئ يوجب كونه اداة لكان جميع الا
الاسماء الدالة على السبب والاضافات ادوات
وحاصل الدفع ان المراد بالتوقف عدم الاستقلال
بالمعنوية كقوله **قال** على السبب هي انه التوفيق حال التوفيق
غير ملقوفة لانه كما في الممانع او كوف واشار الى الشرح
بقوله على السبب الابطح فانها باعتبار ملاحظة حيز حيث
انما ليست بابطح **قوله** وبهي في مستقلة وهي تام تسمية
والدال عليها لفظ مفعول لظهور هذه القيود في ما توهم
من ليس هو مركب فتدفع ما ذكره في كونه سائغا من ان
الجميع موضوع بوضع السبب السبب **قوله** وقد يناقش في
اجاب المحقق التقارن بان ليس مرادهم ان لفظ الابطح
في لغة العرب بل انما قد يكون للمطلق الى المعنوية استعاروا
لفظا هو الابطح الفخر الزمانية بمنتهى المست في الفارسية
واشبهت في اليونانية وورد المحقق الدواني ما في لفظ لما
ذكره الشيخ في الاشارات حيث **قال** واما لغة العرب فربما

حذف الاربعة انك لا على شعور الذهن بمقتضاها وبتأثير
 والمذكورة في قالب الاسم كقولك زيد هو حتى فان لفظ هو
 جاء في المثال بنفسه بل لئلا يظن ان زيدا هو ابراهيم بل هو
 دام يقال هو اما ان يصح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها
 دلالة كاملة فحقت بالادوات بغير شبه الاسماء انتهى
 وايضا ما يثبت لهم على الاستفارة المذكورة اذ لم يكن في لغة
 العرب لفظ هو رابطة بل الواجب عليهم ان يقولوا
 لا رابطة في لغة العرب سوى الواكيات ثم قال ان المقتضيات
 لا يكون ان هو رابطة الى موضوع ليكون عنه كبح المعنى
 بل يرجعون على ان ادوات في صورة الاسم ويكررون اتصال
 الفصل بالمواضع المحصورة ولا يبرهنهم سوفقة التوحيث
 ولا يخفى انه حكم لان اختلاف حاله بالتذكير والتأنيث
 والافراد والتثنية والجمع باختلاف المراجع اليه واستفادة
 الحكم بدون ذكره بناء على عدم كونه مستلزما في لغة العرب
 الربوط واي دليل على ما ادفعوه وانما يدرجهم بالقبيل من
 غير داع يدعي اليه فلا يكون رابطة ولو قيل المادوية
 الفصل والعماد فيقول الاستدلال في اوردته فيما لم يثبت
 من مواضع الفصل ولو سلم فغير الفصل ايضا لا يدل على الربط
 بل على التخصيص والتاكيد والفرق بين اللفظ والحرارة في
 شرح المطالع ويقال ان عطف على تباين في اللفظ
 والتأنيث اشارة الى شرح المطالع قوله هو حجة الرفع قال
 المحقق التفارقي ان كان الموضوع والمحمول مبنيين في الحقيقة
 ثنائية وان كانا مبنيين في ثنائية تامة وان كان احدهما فقط
 موبيا ثنائية فاختاره انتهى ولو اريد الرفع لفظي او تقدير
 او محقق لم يكن القضية في لغة العرب ثنائية قوله زائد على
 مدلول الاربطة فلا يكون دلالة على السببية دلالة مطابقة
 فلا يكون رابطة لانها الال على السببية بالمطابقة ولو اريد
 اعم من ذلك لم يدخل كان التامة بل الاضمار والمشتقات
 كلها في الاربطة في قيل ان الاربطة مادية على سببية شئنا انما ينبغي
 بهما فان لم يدلولها سواء كان دالا بالمطابقة او لا فلا
 يدخل الاضمار التامة فيكون كونه خلاف المتبادر عن توليفة

الاربطة يدعي سائر الاضمار ان قضية واضمار المقاربة
 قال باعتبار الاربطة فبذلك لا يباين اعتبار اشتغالها على
 السور وحرف السبب والواجب والحق في القضايا
 قال لا اشتغالها على ثلثة اي في حيث الاربطة اعتبارها
 بناء على اشتغالها على اربعة ثلثة باعتبار اخذ الاربطة و
 والسبب والسور والحق قال ثلثة ممان اي لاق وثمرتها
 ثمانية دلالة الاربطة الثمانية على الثمان لانه غير مقصور
 بالافادة ولذا يستعمل في ليس ومانيا لو كان اسمه غفورا
 رجما ولا يرد ان المعاني اربعة كما ترون وتقع السببية والسببية
 معنى واحد لشدة الالتصاق بينهما قوله وان حذف اي
 تركت فيكون رتبة زير ثنائية والقول بان خارج عن الثمان
 لا يستغناء عن الاربطة والتقسيم لقضية فيها رابطة قضية
 انه اراد بقوله فيها رابطة مدلول الاربطة فهو لازم في كل
 قضية كما يدل عليه قوله في ثمانية انما يتلوه من اجزاء ثمانية وان ارادوا
 لفظا فكيف يصح جعل الثانية شيئا لها قال شعور الذهن
 ليس قضية الحذف بل بيان لوجه الحذف قوله الوجوب
 الخ اي وجوب استعمالها واستناعه وجواره قوله و
 منه بعد ان كان مرادها على صيغة الاختلاف المتأنيث اليه
 بقوله فلا يخفى بعده لان يكون الاحتمالات السبعة واقعة في
 الاستعمال محققا وان كان مراده صيغة الاحتمالات
 المعقبة لاستعمال الاربطة كما يشير اليه فقوله في شرح المطالع
 وعدم العثور على معنى اشارة لا يفر باللفظ فوجه بعده ان
 صيغة الاحتمالات المعقبة ليس مطروحة في المقام ولا فائدة
 بقوله في موضعها قال ربما لا يستعمل الاربطة ثمانية كانت
 او غير ثمانية وكذلك الحذف قال ولغة العجم اي اللغة العا
 الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها لشيء مما يدل عليه الاشارة وما
 وقع في بعض الكتب اللغة الفارسية بربطها قوله ونقص ذلك
 الخ وايضا لفظ بقوله لم زيد انه واثبت واجبت تخصيص
 القضية بما يحتاج منه اما ذكر الاربطة وانه لا يكون المحمول
 من الاضمار التامة لانها تترتب على التامة على السببية اما موضوع
 معين ولذا لا يتصل منها بدون ذكره قوله فان قولهم محتمل

ان فيه كبح لا من عطف المفرد على المفرد كالرابط المذكور
ثم يظهر بها الموضوع ولو سلم فالمراد لا يستعمل القضية الثانية
بدونها لان وقع في بعض العبارات والبنية القارئة في
الاصل لا يستعملون القضية بدون الرابط فيجوز ان لا يكون
هذا الكلام من اصل المتن **قال** هذا التقسيم ثمان الخ لم يرد
المصنف بجميع التقاسيم المذكورة في هذه الفصل بعينان التقسيم
بل قال ان كان كذا السمي كذا **المراد** ان اخرج كذا السمي
ومعنى كونه اول وثانيا وثالثا **المراد** ان لا يكون كذا
في المرتبة وتكون باعتبار الرابط وباعتبار الموضوع في التقاسيم
الثلاثة مستقدي بقوله تقسيم لا بقوله فان قد يتوهم انه يقيد
ان مدقضية تقسيمها اول باعتبار **المراد** **قال** هذا التقسيم القضايا
الكاذبة اي تقسيم المذكور وما قيل تعريف الموجبة تشمل القضايا
الكاذبة لان نسبتها يصح بها ان يقال الموضوع محمول وتوحيده
ان لا تشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها يصح بها
ان يقال الموضوع ليس محمول قد يقتصر في التوحيده على عدم
الانعكاس لعدم اطرافها ايضا ولا يصح قول الثاني وهذا
لا يشمل القضايا الكاذبة لان نسبتها لا يمكن ولا يصح قول الثالث
لان النسبة التي هي مدلول الرابط في الكواذب المستلزمة
ليست نسبة بها يصح ان يقال ان المحمول موضوع وكذا في الكواذب
الموجبة التي هي مدلول الرابط في الكواذب السالبة ليست
نسبة بسببها يصح ان يقال الموضوع محمول وكذا في الكواذب
الموجبة **قال** فيشملها قطعاً لان النسبة التي هي مدلول الكواذب
يصح بها عند قولها ان الموضوع محمول وليس محمول كذا
انما يصح في الكواذب التي لا يعلم القائل كذا بها اما الكواذب
التي يعلم كذا بها وينفد الكذب فلا يصح بغيره القائل ايضا ان
الموضوع محمول وليس محمول اللهم الا ان يراد بما هو كذا في
القائل ما هو كذا كذا نظراً الى الظاهر والى ما استفاد من كلامه
ولا يخفى بعده وقال المحقق فيفتار في النسبة الى اي يقسم من
قوت الانسان **الخ** هي التي بها يصح ان يقال الموضوع
محمول حيث يصح وان لم يصح بها خصوصية المادة والتي
في قوت الانسان ليس حيوان هي التي بها يصح ان يقال

الموضوع ليس محمول وان لم يصح بها وهذا غاية الموضوع بهذا
لكن المانع ان يمنع ان النسبة في الكاذبة والصادقة لم لا يجوز
ان يكون مدلولها مدلول ذلك ولا يظهر ان المراد القضية
بحسب التغيير اي يصح التغير بهذا القول سواء بقى الواقع
اولاً **قال** اي على كنية الافراد سواء دخل على الموضوع او المحمول
او على متعلقهما **قال** كنهها وكبيطها بحيث يخرجها عن النوع
الذي كان قبل دخول السور فيه فلو لفظ البعض ايضا
غير حاجتها لتحل ان تسمى باسم الكل **قال** فمما شملها على السور
وجود وجه النسبة في المتخوفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح
اطلاق المسورة عليها لعدم وجوب اطرافه **قال** وسورها
حق وكل ما يؤول معنى من اي لغة كانت **قال** اي كل
واحد لا الكل الجميع اي سور الموجبة الكل الافراد الذي
يشمل الافراد لا الكل الجميع الذي هو عبارة عن شمول
الاجزاء فان القضية المتخذة عليه شخصية لا تتنازع حدة
على كثير من ذمها وفارغا وما قيل هي مائة ولفظ كل
عنوان الموضوع ليست بسور وعدم حسن دخول لفظ
بعض على الكل المجموع ليس لعدم تعدد افراده حتى يباين
كونه مائة بل لاجل كون الموضوع مضموناً بخصاصة في قوله
العلم وواجب الوجود والقديم والشمس والسماء والا
فهم لان لا بد في الملائكة ان يكون الحكم على ما يصدق
عليه العنوان وان لا يختص في فرد انما يصح فيما تعدد
افراد ذمها وفيما تحت فيه عنوان ولا افراد متضاد من
الاختصاص لا يخفى وليست تنوي ما يقول هذا الفاضل في
تحليل زيد حسن فانه حكم على اجزاء معينة لشخص معين ثم
ما قاله من ان ادخل بعض على ما يختص في فرد ليس بحسن غير
مستحسن اذ لفظ البعض لا يقتضي ان يكون لما دخل عليه
افراد ومعدودة في الخارج بل يقتضي التعدد الذي **قال**
على بعض الافراد اي انما يكون لفظ البعض سور الموجبة
الجزئية اذا اريد به بعض افراد ما دخل عليه نحو ما اذا
اريد به بعض اجزائه نحو بعض النسخ السوداء فانه لا يكون
سورية جزئية بل مائة لان لفظ البعض عنوان القضية

لا سود كان قبل جزاء النجى السود ولا معنوم كلى بعدى على
 كثير من هذه المذعن لم يثبت ان الحكم على كل جزاءه او بعضها
 قال ان ليس كل دال الخ ليعنى ان ليس كل له حوله على الحقيقة
 الموجبة المشقة على الحكم الايجابى سواء كانت ثنائية او ثلثية
 يدل باختيار وصفه لانه كبرى على رضى النسبة على الوجه الكلى
 ويلزم السلب الجزاء المحض والمجموع يدل على وضع السلب
 الجزاء فيكون ليس داخل في السور والرابطة لا فائدة تفي
 الرابطة الكلى قوله وعلى السلب الجزاء باللائمة ام وهو متعلق
 فيه لا عرفت ثم ان المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فتبين
 ان ليس بموجود قولنا ليس الا ان هو القائم يدل على وضع
 النسبة السلبية فتبين ان ليس بموجود قولنا ليس بموجود
 وعلى السلب الجزاء باللائمة ضرورة ان رفع النسبة لا يكون
 الا برفعه في كل واحد او عن البعض فقط وعلى التفسيرين
 يتحقق السلب الجزاء ايضا ان يكون الماهية التامة
 على كل الماهية الموجبة ايضا سورة والرابطة سور الا ان
 دالة على الثبوت المطلق ويلزم الايجاب الجزاء وذلك
 لان ليس بموجود السالبة الماهية وموجود الموجبة لم يستبعد
 الملهول الا لانه اى قال فاما ان يكون المحمول الخ لان ارتفاع
 الايجاب الكلى اما بارتفاع القيد اعني الكلية او بارتفاع
 المقيد اعني الايجاب وما قيل ان النفي يتوجه الى القيد وانه
 محط الفائدة وكون لانه لا يرفع عن البعض او اليوسيب
 للبعض فتكون المقامات الخطائية واما المقامات البرهانية
 فتتوجه اليها لانه المتيقن قال جزاءى ضد فلا يشترط
 اصلا فيكون السلب الجزاء لازما لتقديرين ايلزم احدهما
 لا على التيقن لرفع الايجاب الكلى قيل ان عدم تحقق رضى
 الايجاب الكلى بدون احدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب
 الجزاء انما يدل على اللزوم الخارجى ويجوز ذلك لا يثبت كون
 دالة ليس كل عليه باللائمة ام قلت كونه والا عليه سلم لانه جزاء
 انه سور السلب الجزاء والسور ما يدل على كونه الا فائدة وهو
 والمقصود بهما الفرق بان رضى الايجاب الكلى نفس
 الموضوع له والسلب الجزاء خارج عنه لازم له بذلك على

هذا التفاءث رح بهما ويناسبانه على جزاء اللزوم والتقدير
 بالضرورة في نظر العقل او في الذهن على ما قيل تخلف لابلغة
 عبارة الشرح على السلب الجزاء باللائمة ام ما لم يثبت اللزوم
 الذهني بينهما قال في ضرورات معنوم اى ما لا بد منه وقوله
 من لوازمه عطف تفسيرى له ويؤيده ما في بعض النسخ المصححة
 اى من لوازمه قال لا يقال الخ معارضة منشاء شريح اطلاق
 السلب الجزاء على احد قدرته اعني السلب عن البعض و
 والبيوت عن البعض كما اشارت رخ اما ذلك بتفسيره
 للسلب عن البعض بقوله اى السلب الجزاء والمرد من
 عموم رضى الايجاب ضرورة عدمه حيث الصدق او يصح
 ان يقال السلب الكلى والرفع عن البعض رضى الايجاب
 الكلى فلا ينافى ما سيجي ان نشته كسبها قال لان
 العام الخ اى لفظ العام اما عدم دلالة عليه بالمطابقة
 عقده لتلزم الخا والعام والخاص واما بالنقصان فلا
 يستلزم ان لا يوجد العام بدونه واما باللائمة ام فتان ظاهر
 من حيث انه خاص ليس لازما لعدم تضاد اللزوم الذهني
 وتحققه في بعض الصور كدلالة العام على المعلوم الذي
 هو اخص منه فذلك داخل اللزوم الذهني بينهما لا من
 حيث العموم والخصوص قال لانا نقول الخ منع عدم الرفع
 الايجاب الكلى عن السلب الجزاء وبيان منشاء فلفظ
 بالاقرب لقوله بل اعلم من السلب عن البعض مع الايجاب
 للبعض وبهذا القدر تم الجواب عن المعارضة فتقوله
 واذا اخصه بغير دليل المذكور على لزوم السلب الجزاء لم يخ
 الايجاب الكلى وحاصله انه اذا اخص رضى الايجاب الكلى
 في تعيين اعني السلب الكلى والسلب عن البعض دون
 البعض الذين هما ملزوم ان السلب الجزاء كان السلب
 الجزاء لازما لثبوت اللزوم بين رضى الايجاب الكلى
 والسلب الجزاء ودلالة ليس كل عليه سلم فيكون بدو لا
 التامية قال وبعبارة اخرى اى يدل قوله واذا اخص
 الخ وفيه اشارة الى ان مال التكرير واحد كما لا يخفى
 قال يكون معنومه الصريح الخ وذلك لان لفظ البعض يدل

فيما اذا لم يقصد الحكم على الكل فلا يقال لبعض الانسان
حيوان ويراد كل بعض منه بان يكون الاضافة للاستواء
فيما دخل حرف السلب يكون معناه النفي عن فرد منه غير معين
وما قيل ان ليس لبعض وبعض ليس رفع الايجاب الجزئي
والسلب الجزئي لازم لرفع الايجاب الجزئي فلا يكون السلب
الجزئي مدلولها المطابق فلهذا فأن السلب ليس معناه الا
رفع الايجاب والاختلاف في التعبير فقط **قال** واما انها
بدلان الجزئي فنحن نرى ذلك مع عدم الاحتياج اليه لظهور الفرق
على وجه الكمال وان بينهما تفاوت في الدلالة على رفع الايجاب
الكلّي والسلب الجزئي فليس كل نقض جرح للايجاب الكلّي
بل هو نقض للايجاب الجزئي وليس بعض وبعض ليس
بعكس **قال** لان ثبوت بعض الافراد الجزئي ليس مدلول
النقض ومعنوماته منه في الجزئية فلا يكون النفي في ليس
بعض متوجها الى المحدث حتى لا يحل على السلب الكلّي **قال**
فان شئت انكره انما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض
الا بوضوح او بامداد المتن من المضاف اليه عليه
المرجع فلا يكون نكرة لان شديت التأكيد لانه **قال**
النكرة في سياق النفي الجزئي قد يفيد العموم اذا اقتضته
لنفي الجنس دون الوحدة لفظ عليه السيد قدس سره في حواشي
المطول ومعنى وقوعه في سياق النفي ان يكون النفي متوجها
اليه فلا بد وليس كل انسان حيوان لان النفي متوجه الى كل
قال الا انه ليس واقعا في سياق النفي اي ليس متوجها اليه
بل اجتهد البعض اولا وسلب هذه الجمول فالتب واراد
عليه بعد اعثاره فلهذا يفيد العموم واعتبار الصيغة ليس مجرد
الربط فلا يفيد العموم بل يدل عليه الرجوع الى الوحدة و
التعبير عنه بالتفاسير كقوله بعض انسان است ان بعض
كانت ومن لم يفهم مقصودات رفع رجع اليه المرفوع لا
اما البعض فقال بل السلب انما هو اي لفظ البعض فقال
واراد عليه لتقديمه عليه في الذكر ولا يخفى ان لفظ سلب
ح زائد اذ ينبغي ان يقال بل انما هو واراد عليه قوله هذا الخدم
ظاهري اي منتهى النظر الى ظاهر اللفظ حيث دخل ليس

على

على بعض في الاول وبعض على ليس في الثاني واما في الحقيقة
فليس كذلك لان كل ليس رابط في لفظي متوجه الى ربط
المجمل بالبعض سواء قدم ليس او اخر قوله فان اردت
حرف السلب الجزئي ان ليس رابط يفيد سلب الربط
لكن لا اعتبار ان اجتهدت السلب اولا واجتهدت البعض
بعده ويكون معناه سلب المجمل عن الموضوع في غير لفظي
البعضية كان معناه سلبا جزئيا وان اجتهدت البعض ولا
واجتهدت السلب بعده ويكون ما له سلب القضية الموجبة
الجزئية كان مفاده سلبا كلياً وليس مراده بقوله وان
اردت سلب القضية الجزئي ان يجمل النفي متوجها الى القضية
حتى يدعيه ان قصد ان هذه القضية ليست بحقيقة
يجعل القضية شخصية والقضية بتامها اسم ليس وخبره
محدوف فلا يصح معنى هذا القصد لسلب الجزاء انما هو
هذه القضية التي ذكرتها كلاً وبعض **قوله** فعلى هذا
انما هذا على عكس ما ذكر فانك ان اجتهدت السلب اولا
واجتهدت الكلّي بعده كان سلباً كلياً وان اجتهدت
كلية الموضوع مقدماً على السلب كان سلباً جزئياً **قوله** كما
حققة اي في ليس بعض وفي بعض النسخ في حقيقة اي ان
الشارح في شرح المطالع حيث قال والصواب ان يقال
ليس كل وليس بعض اما ان يفيد سلباً بالقياس الى
القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلّي وليس
بعض لرفع الايجاب الجزئي وان اجتهدت بالقياس للمجمل
فليس كل مطابق للسلب الكلّي وليس بعض للسلب الجزئي
قال ما مر كان انما استرارة ان قوله وان لم يثبت انما
عديل لقوله وان بيت مسطوف عليه وذلك لطول اللفظ
الفاصل **قال** اما ان يصح ان يصح كلية وجزئية يتميز
عن فاعل يصح اي يصح الكلية والجزئية وليس حالاً
او ليس المقصود صدق القضية حال مقارنتها الكلية والجزئية
يرد ان الانسان في حقه وان يصح لان يكون كلية وجزئية
فلا يصح لان يصح حال كونها كلية وجزئية اذ الحكم ليس
لها وصف الكلية والجزئية حتى يقارن صدقها بهما بل صدق

في حيث الحكمة والبرية ولا يصدرا اذا الظاهر كليا وجزئيا
 فان بان يكون الحق نفسه لصلاحته يعني ان صلاحية الحق
 بالبرية عبارة عن ان يكون الحكم فيها على الافراد فانه من
 الصدق المذكور وليس المراد معناه الظاهر اعني ان يصلح
 يتصرف بالصدق في كل الحالتين حتى يخرج مثل الحيوان ان
 والكواكب نحو الانسان يخرج عن تعريف الملائكة ويرد ان ذكر
 احد الوصفين كاف في التعريف وذكر الافراد لا وان لم يعرف
 صادق على بعض الطبيعيات اعني على احد الممدودين
 الانسان حيوان ناطق فان يصلح لان يصدق ككلمة وجزئية
 مع انما طبيعة وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة ان يكون
 الحكم على الافراد وليس الحكم فيها على الافراد حال كونها
 طبيعة نعم اذا حكم فيها على الافراد كانت مملكة
 درجات حيث رجع على تلك الشكوك بكون واحدة والجب
 محتمل لم يثبت لهذه القوة قاور والاثبات المذكورة نعم ان
 ان راجع قدم ذكر الملائكة كغيرها وجودية واخرها المصنف لتعريف
 بيان الحكم بها **قول** وهم بعضهم الحق فحق اختيار ان راجع
 التمثيل به انما اراد فعل الزاعم المذكور **قول** ههنا
 اي في قوت الحيوان حسن واحترابه عن الملائكة كقوت الحيوان
 ماش فان المحكوم عليه بها ما يصدق عليه الحيوان لعدم حتى
 الحكم على الطبيعة **قول** فان القيد الحق يعني ان الزاعم المذكور
 لم يفرق بين قيد البتوت وقيد الاثبات فان قيد الاثبات
 ما يحفظه حال الاثبات ويغيره في جانب الموضوع وقيد
 البتوت ما يكون البتوت باعتبارها فان قيل قيد المحكوم
 اذا صح في جانب الموضوع وان لم يجب اعتباره محصلها
 قضية خاصة كقوت الانسان في حيث المحكوم نوع قلت
 كيف ما كان في القضية الطبيعية وان الحكم على احد الطرفين
 على طبيعة الكلي المقيدة في الاخر على طبيعة الكلي كما اخرج
 المطالع **قول** وان لو خطا الحق اي ان لو خطا قيد البتوت
 حال الحكم وجعل القضية مستدرة باعتبار ملاحظة البتوت
 المعينة في بتوت الجسد للحيوان من الكلمة والذاتية
 وكونه تاما لثبوت لو اخرجت حال الحكم او تبدد القضية

باعتبار

لا يعتبر لا يكون القضية مستدرة في حقه اذا لم يحفظه على قيد قضية
 اخرى على انما باعتبار قيد المحكوم قضية على الطبيعة **قول** احسن
 في المقتضى ولا قلنا في قوله ان لم يصلح لان يصدق ككلمة وجزئية
 من الافراد المحتاج اما القيد الذي ذكره ان راجع وانما ثانيا
 لقوت قوله وان لم يثبت فيها ككلمة الافراد بنبأ وان الحكم
 فيها على الافراد ككلمة لم يثبت فيكون له الطبيعة بناء على ارجاع
 الحق اما القيد والمقيد وانما ثالث من ان الطبيعة حتى لغة
 لمقصود به باعتبار كون الموضوع فيها كليا والمملكة والمملكة
 باعتبار عدم كون الحكم فيها على الافراد فلا ولا ان يجعل في
 التقسيم على الجبرها ولا يجمع شي في تلك الافام وانما
 ما قيل في وجه الاحتمال ان الطبيعة على مقتضى تقسيم المصنف
 ما يصلح للملكية والبرية فتدبر اول مثل قولنا الانسان حيوان
 ناطق لان يصلح للملكية والبرية وعلى تقسيم الشرح ما يكون
 الحكم على نفس الطبيعة سواء يصلح للملكية والبرية كما
 كما في المثال المذكور او لا كقوت الحيوان حسن فقد عرفت
 ان تقسيم المصنف متبادل ولو سلم فهو لا يفيد احتمال
 ان راجع بل يجلون تقسيم المصنف فان قد اهل في الشرح
 الامثال فذكر كذا شئت فهو يقتضيه الصلاحية فذا قال لان
 الحكم الحق قال كقوتنا الانسان لفي خبر على ان العلم للبعد
 الذي **قال** ثلث البقية في تاج البتوتى الثلث سبعة
 كرون وسكني جناح دوبرج شود وسكني بانه وتوحي بفتن
 ارططه ان سكت خزانة وسه خلف اشتر بسن ورج
 الحديث شران س الثلث يعني الساعي ماضه بملك
 بثلثة لغة او فاه وانما استأى فسلم ان الثلث ستم
 في اللغة وليس مستحدا وان يقتضيه سبعة فاذ في قيل انه
 مستحدث وان يبادر منه انه كان قيل الشيخ التقسيم الرباعي
 فثلثة الشيخ وهم قال الخروج الطبيعة اي عن الافام
 الثلثة بناء على ما هو المصطلح فيها بينهم من تفسير تلك
 الافام فتدبر وان القيد خاصة انما اللازم دخول
 الطبيعة في الملائكة وموضع تلك فاذ راجع في الشخصية
 بناء على ان الطبيعة لا تخفى اشركه وبعضهم في الملائكة بناء

لا ان مناه لم يتبين كنهه الا في احوالها واصل الحكم عليها
 اولاً وتفصيلاً في شرح المطالع **قال** في العلوم اي في العلوم
 الحكيم مطلقاً وذلك لان مسائل العلوم قوايت قوايت
 من اعتبار الطبيعة في جزيئات موضوعاتها في
 تعريف المنطق فمن **قال** ان المنطق خارج عن بناء على ان
 الحكم في قوتها كل جنس موصول بهيد وكل سوف يجب ان
 يكون اجلي على الطبايع فلهذا سمي لان الحكم فيها على الافراد
 الا ان افراد تلك القضايا الطبايع فقط وليس الحكم
 في شيئا منها على طبيعة الموضوع في حيث هي **قوله** لان الموجودات
 في اي الموجودات التي تتركب عليها النار في الخارج انما
 هي الافراد **قوله** والطبيعة انما توجد في صفتها بمعنى انما
 انشأته على ما يوجد في المتأخرات التي لا توجد لوجود الطبايع
 او بمعنى انما لا توجد بدون الفرد عند القاطن بوجودها وانما
 الشخصيات اليها **قوله** لانه لا يجب فيها من الاشياء
 لما عرفت من انه لا مجال للنفس في معرفة احوالها ولا كما يحضر
 في عدد **قوله** هي معرفة في صفت الموجودات فان الحكم فيها في
 الحقيقة على الاشخاص والمفاهيم الكلية عنوان الاستحصار
قوله في تعريف الطبيعة فانها ليست اية وما تدبر من ان
 الحكم في قولهم ان الحكم الطبيعي بوجوده على الطبيعة فمعلوم ان
 الحكم فيها على الطبايع انما في حيث انما افراد الموضوع لا في
 حيث انما طبايع **قوله** في الظاهر انما **قال** ذلك بناء على حقيقة
 سببها ان الجزء الحقيقي يمنع حده على شيئا واما على تقدير
 جواز حده على ما ذهب اليه المحقق في الدواني **قوله** في شخصه
 يقع كبرى الشكل الاول في الحقيقة ايضا **قوله** في مقدم مقام
 الكلمة فكما مناسبة تامة بحسب كل العلوم لانها كبريات
 الشكل الاول فلا بد ان الطبيعة يقع صفوى الشكل الاول
 لان الصفوى لا اختصاص لها بالعلوم حتى يكون مناسبة
 موجبة على اعتبار في العلوم **قال** والطبيعة بدون بادئ
 وفي بعض النسخ برأ في كتابها اما تقدير المضاف اي موضوع
 الطبيعة ليست من الافراد **قال** لان عدم الاختصار اي عدم
 اختصار التقسيم واما ان يتناول الافان شئ لا يتناول

المقسم فهو بالاطلاق التقسيم لا عدم اختصاره **قال** الملائمة
 في قوة الجزئية بمعنى تقابل القليل الى كسب جزئية بالفضل
 الاختلاف في كنه السور و عدمه والاختلاف بالسور لا يوجب
 الاختلاف في حقيقةهما فيكونان متساويين في الصدق فيقهر
 القوة بالتساوي فيغير بالتساوي **قال** فانه متى ايج فيغير بالتساوي
 لتساويهم المصادرة والى ليل ما بعده **قال** لصدق الحكم
 على بعض فلا بد والنفس بقوتها الشمس من خارجا والواجب
 والافراد الخارجية للشمس لا تتعدى ولا بد منه في دخول البعض
 لانا لاسم اقتضاد دخول البعض وجوده والقدر والاربي ان
 اذا قيل كل شمس وجوده الخارج منه عين وكل فرد صدق
 الواجب عليه سواء كان محققا او مستقرا فهو قديم بقدر
 كنهين وبكذا الجزئيات **قال** المصنف في الخصومات
 الرابع في التنازع الحقيقي بيان حقيقة كونه ودرجته
 وفي التنازع حقائق اقسام اذ امرت منه مع بعض تحقيق
 درست وراست كونه وكلام تحقيق اي رصين وجميع
 هذه المعاني مناسبة للمقام في لا يفي والغرض من هذه البحث
 بيان معنى الحقيقة والخارجية وانقسام الحقيقة اليها
 ليس بمطلوب فيه ولذا **قال** في غير نارة كذا او غير نارة
 كذا في قيل ان تقسيم الحقيقة الى الحقيقية والخارجية ثلثا
 وجه بحسب جملتها على حدة لا وجه له عند التحقيق **قال** عن
 الموضوع **بج** وعن المصنف **بب** اي عما يقع موضوعها
 في القضايا الموجبة الكلية وعما يقع محمولها في مفهوم
 الموضوع والمحمول **قال** انه قد اشتبه اللفظ به لبيط
 كما يقضي في الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما
 اللفظ باسميها اعني كل جيم يار فهو لفظ باسمين ثلثين
 ينار كما سائر الاسماء الثلثية ولذا اذا تلفظ باسميها
 بغير ستمها او كان المحضو صان كما في قولنا كل انسان
 حيوان فيعلم منه مدلول طرفه فيكون التغير والاعمال الشمول
 بجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ باللفظين فانه لا معنى لها
 اصل فمعلوم انه غير من الموضوع والمحمول في قيل انه خطأ
 خطأ والتعجب انه استدل بما ان الحق ان يتلفظ بكذا جيم

بالمانه لا اسم حروف الهجاء بسبب ما كان حروف الهجاء كقولنا
 من قبل الحروف لا حاجة في التلخيص بل بالاسماء
 كما في قولنا زيد ثلثه واخبرنا واهذين الحرفين لان الالف ساكنة
 لا يمكن التلخيص بها والمقولة ليست لها صورة في الخط فاعبروا
 بالحروف الاول اعني ا ب ث ج ح ذ هـ و ز حاء التي هي تميز عن ب
 في الخط و يوحى و عكس الترتيب المذكور فلم يقبلوا كل **ج**
 على شاربها خارجا عن اصلها وهو ان يدور بها فصارها
قال وكما نرى في كل موضع يحمل اي كل ما يقع موضوعا
 في القضايا الموجبة الكلية فهو غير محمول لها والتشبيه في عدم اختصاص
 كل منها بقضية معينة الا ان شمول كل **ج** في جميع القضايا
 على البدل وشمول كل موضوع محمول على الافراد فذا قال كان
قال في هذه المادة الخ وان فهم معها ما يدل على التمثيل لعدم
 كونه نصا في شمول جميع الموجبات الكلية واحتمال ان يكون
 المراد وما يكون من نوعه **قال** فتصوروا الخ اي تصوروا مفهوم
 القضية الموجبة الكلية اعني بثبوت المحمول للموضوعات على
 جميع افرادها وتبين على ذلك **قال** وجود الخ لم يقبلوا
 حصوله في صورة معينة وليس المراد انهم اشتهروا ذلك المعنى
 المفهوم في القضايا الجزئية فيكون التعميم مقبولا في التقدير
 يدل على ما قلنا قوله في غير ان رة المادة من المواد **قال** وكجئنا
 عن احوالها اي عن الاحوال المفهومات الكلمات لان
 حيث انفسها بل من حيث صدقها وشمولها لطبائع الاشياء
 التي تحتها بحيث ليس الحكم منها اليها فاشمول جميع الطبائع
 بالثبوت اما جميع المفهومات على سبيل التوزيع كل واحد منها
 لا **قال** ولذا صارت الخ لانه انما صارت مباحث الكلمات
 والقضايا قوانين والمبحث في القول الرابع والقياسيات
 بعد صراخ في الصورة صارت مباحث الفن كقوله قوانين
قوله بان يقال كل موضوع محمول الخ لعدم ابرام هذه القضية المحمودة
 التخصيص في دولان العنوان لا يدخل في الحكم فيجوز ان يتوهم
 ان الاحكام الجارية عليه في حيث خصوص هذه العنوان والغير
 بالموضوع والمحمول تحت قولنا كل **ج** - اذ لا معنى له في نفسه
 حتى يتوهم الاختصاص **قوله** يعني اعدوا الخ تفصيل لما قبله

ان **مع** قولنا ان اباها صفة المفهومات بعد صفة اي
 المفهومات انما لا يطابق وكونه محمولا عليها مفهومات
 يجعلوا **قال** ان اراد ان يثبت ثبوتها على كل من يطبق بالاشياء
 على الكل وعلى الكل الجمعي وعلى الكل الافرادي كذا في شرح
 المطالع **قال** مفهوم **ج** وحقيقة اراد التخصيص بعد التعميم
 لتخصيص على ان معنى الموضوع فيكون حقيقة ما تحتها على ما قلنا
 في شرح المطالع ان تغير القضية لا بد ان يكون عاما منطقيا
 على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون احكامها قوانين كلية
 فلو كان المراد ما صفة **ج** لا يشاء بل ما حقيقة **ج** كذا **قال**
 من الافراد الاخر او الحقيقة كما هو المبدأ في شرح ستم **ج** اي
 مفهومه المطابق لعدم ثبوت كونه وجودا في الخارج والى والى
 لا يدخل في قولنا على ان حيوان مفهومه الناطق ولا مفهوم
 الجسم ووجود الافراد الاعتبارية اعني الخصص فانها لا تعتبر
 في الحكم وقولهم كل وجود كذا حكم على افراد الوجودية هي الوجودات
 الخ صفة لا على حقيقة على ما فهم **قوله** مستبعدا واستعمال كل
 بمعنى الكل نادر في كلامهم سيما اذا دخل على النكرة **قال**
 لفظين متشابهين اي المتشابهين سواء كان مفهوما او
 مركبتا او احدهما مفهوما والاخر مركبا وسواء كان ذلك
 المفهوم بمعنى حقيقة لها او مجازيا لها ولا صدها مجازيا
 ولا حقيقة فائدة هذه الزيادة التوضيح بان لا حكم
 في المتشابهين لا يكون الحكم بينهما ولذا سقط السيد في كونه
قال فان قلت الخ يريد ان البطل ارادة المفهوم منها في
 الاضراب المذكور بقوله بل معناه ان كل ما صدق عليه **ج**
 من الافراد فهو **ب** فيجوز ان يراد ما صدق عليه في الجانبين
 بقي احتمال ان يراد **ج** المفهوم و **ب** ما صدق عليه لم
 يتوصل به الى **ج** لانه لا يمكن ذلك لاحتمال في المفهومات
 والاعلام فيها وتوضيح السيد في كونه لانه بعد بيان المعنى
 بدون السور **قال** فتقول الخ ابطال للاحتمال المذكور لبعض
 المطلوب اذ لا احتمال سوى الرابع **قال** فكان ضروري
 الثبوت الخ لان الوصف العمومي والعمومي لا يلاحظ الوصف
 الطرفين بوجه التباين والحكم انما هو بالخاص ما صدق عليه

الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين واحد فيكون
الحكم بنوت الشيء لنفسه وهو ضروري في قبل اذا اجترحت
الافراد في جانب الموضوع من حيث يصدق عليها ج واجترحت
في جانب المحمول من حيث يصدق عليها ب كان الحكم في القضية
بان ما يصدق عليه ج هو ما صدق عليه ب وعلى هذا لا يلزم
الخصا بالقياس في الضرورية لاحتمال ان يكون صدق ب على ما
صدق عليه ج لا مكان دون الفعل فيصدق الحكم دون
الفعلية او في بعض الاوقات لا وانما فيصدق الفعلية دون
الذاتية كلامنا في ان عدم الفرق بين ان يكون مفهوم الذات
وبين ان يكون محمولا على ذات الموضوع **قال** ولم يصدق الخ انما
ان ان الاختصار اضافة بالقياس الى الكمية الخاصة التي هي
نقيض الضرورية فتاير دان الاختصار فتخرج لانه اذا صدق
الضرورية صدق كل ما هو اعم منها ايضا **قوله** فيصير هناك
الخ وذلك لان الحكم المحكي عبارة عن هو هو فاما ان يعبرين
المفهومين او بين ذاتيين او بين ذات الموضوع ومفهوم
المحمول او بالكل فاقبل ان الاحتمالات زائدة على اربعة
منها عدم اجزاء معنى الحكم المحكي **قوله** سواء اخص الخ اي
سواء كان المحمول سواء بالموضوع او اعم منه **قوله** واما اخبار
الخ جواب شبهة وهو ان يجوز ان يغير الكلام في المفهوم ويكون
صحة الخ باعتبار التباين من حيث دلالة اللفظين **قوله** فيغير
يلتفت اليه اذا التباين في اللفظ لا يؤثر في تباين الاحكام فكلما
التباين من حيث المفهوم **قوله** وهو ايضا الخ اي كما ان اخبار
الولاية غير منتفية اليه كذلك هذا الاحتمال غير معتبر بغيره
بما قبل في ان القضية التي يراد بكل واحد من طرفيها الاخر اذ ليس
بمعتبره كذلك هذه القضية وهم لان ذلك الاحتمال باطل
لان غير معتبر **قوله** اذا المقصود منها اي من القضايا في العلوم
اجزاء الاحكام الخ لان المقصود من العلوم الحكمية معرفة اعيان
الموجودات بقدر البطاقة البشرية فتاير ان ليس في الاحكام
الموجودات الغيبية فان دفع فيها بعض القضايا المتقدمة
بالامور الذميمة فتاير استطراد اي او بطريق المبدء **قوله**
يندر شبهة الخ اشار بذلك الى انه ليس اعترافا على ما سبق

فان ما كان بياناً وتحقيقاً لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه
البطلان للحل او رد بالتفقه بـ في القائل مستدل بالحجج معارض
وما شكك في الظنون من انه منع لقوله فقد ظهر ان معنى القضية
الخ بان البطلان لاحتمال الاستدلال كونه معنى القضية ذلك
لو لم يكن هذا الاحتمال ايضا باطلا لطلان الحل المستند لطلان
جميع الاحتمالات او معارضة لان تحقيق معنى القضية في
صحة الحل فكذلك ادعى ذلك وادعى بدايتها والمعارضة للمعارضة
على هذا الطريق بان يكون بنوت مدعاه مستنداً لطلان جازم
فكلام لا يخفى شيئاً عنه على ذوي الافكار السليمة **قال** فاما ان
يكون مفهوماً ج الخ اي ما يفهم منه عين ما يفهم من ب و
وليس المراد من المفهوم ما يقابل الذات في الشبهة وارادة
بعد ما حققته الش من ان معنى القضية كل ما صدق عليه ج
من الافراد **قوله** لان التدرج المذكور جار فيه فكلما
ما يقول في مرتبة الجواب ان معناه ما صدق عليه ج صدق
عليه ب ويجوز صدق الامور المتغايرة الخ فانه بعد ذلك
يتكشف المقصود بتجمل الشبهة في قبل ان اراد بهذا السؤال
بعد تحقيق معنى القضية فتابع لانه فاعه بالتحقيق ليس
بشيء من عدم الفرق بين العبارتين **قوله** اولاً حل
الخ يعني ان القول بعدم الافادة بالنظر الى صحة من حيث
اللفظ واما بحسب المعنى فلا حل وانه يستند الغيبية الواحدة
في ان الغيرة نقيض وهذه الاشياء **قوله** بهذا الجواب معارضة
الخ قدر معارضة لانه يمكن حمله على المنع وهو ظاهر ولا على
النقض لان الدليل ليس مستنداً للحال بل بنوت المدعى كذا
ليطلانه فيكون باطلاً فلا يصح بهذا الجواب قبل هذا الجواب
انما يتم لو كان الشبهة مخصوصة بالموجبات وليس كذلك
فانه يمكن ان يقال في قولنا ليس ج ب اما ان يكون
مفهوم ب قد يفيد السلب واما ان يكون فيه فتشع فيه
فيه ان تغايرهما في نفس الامر لا يستند ان لا يفيد السلب
يجوز ان لا يكون المعنى طلب عالمياً وباقيل انه لا يلزم ان يكون
ويقول ان الدليل يستلزم الخ مستند البطلان للشيء
بنفسه **قوله** اما تقرير الدليل وكذا الوجه الخ فاما ان يكون

مفهوم الموضوع عين مفهوم المحمول او يكون غيره وكل ما كان عين
 يعزى المحال اعني الثبوت الواحد وكل ما كان عينه يعزى للمحال المعنى
 وحدة الالهيته فلو صح الحمل يعزى للمحال وما قيل ان كل
 ان يقول ان لا ندعي الحمل بل المنفقات يعني الافادة والافاد
 وجودا وعدما يعني ان الدعوى منفصلة حقيقة لا مرتبة
 حقيقة فمعرفة من دعه لان المدعى البطل الحمل لا اثبات المنفقات
 بين الافادة والامكان فانه يجب ان يقال ان هذا المحال
 منع الحصر ان اريد بالعينية العينية من كل الوجود بالغيرية الغيرية
 من كل الوجود بالغيرية الغيرية من كل الوجود ومنع للملازمة
 ان ردد في القسمين بين السلب واليجاب **قوله** ان مفهوم
ج هو عين **ب** الخ زاد لفظ المفهوم مع ان الظاهر على
 ما في الشرح ان **ج** نفس **ب** يعني ان الحكم فوحدة الاثنين
 مطلقا على سواء اريد المفهوم او الذات رعاية لمطابقة كل
 السائل حيث قال اما ان يكون مفهوم **ج** عين مفهوم **ب** فلهذا
 بالمفهوم لا يفهم من اللفظ ان بل للذات والمفهوم **قوله**
 ان ماضى عليه الخ فانه لا يتحد من حيث الذات والتغاير من
 حيث المفهوم فلهذا يميز شئ من المذكورين **قوله** فقد حملت
 الخ يعني ان معنى الصدق الموصول بعلى الخ هو فيكون معنى
 قوله ان صدق عليه مفهوم **ج** لصدق عليه **ب** اي ما قيل
 عليه مفهوم **ج** يحمل عليه مفهوم **ب** ولول ان الشئ الذي هو
 مفهوم **ب** يعود الترتيب المذكورة الموضوعات ونقض
 الاشكال **قوله** سواء فرض بينهما اتصال اخر للموضوعات
 البعض من ان الاجزاء المتعددة هي الامور متعددة موجودة
 بوجودات متعددة موجودة في الخارج الا ان هذه الاشكال
 بينهما وحصول ذات واحدة منها واحدة حقيقة صحيحة
 على الذات وحمل بعضها على بعض **قوله** اتحاد المتغايرين
 اي في الوجود الظلي هو العلم في الخارج اي في الخارج في الوجود
 الذي يعني الذي يتغير ان فيه سواء كان في الوجود الخارجي
 المحقق او المقدر او في الوجود الذي يعني الاصل المحقق او المقدر
 في الاول كالحيدان وان طلق المتحدن في ضمن وجوده والثنائية
 كتحسين العنقا ومضد المتحدن في ضمن وجوده والمقدر والثنائية

كوجود حسن العلم ومضد في ضمن فرد منه كعلم بالان و
 والاربع كشر يك الباري يمنع فانه يتحدن بالوجود الذي يعني
 المقدر وسواء كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات او بالعرض
 كما في العرضيات والعدديات في كل حال اتحاد المتغايرين مفهوم
 اي وجودا ظليا في الوجود المتأصل المحقق والمعروض ولا
 شك ان المتأصل في الوجود هو الاشياء صفتين للموضوعية
 والمعنويات المجدية وهذا امر خارج عن مفهوم الحمل **قال**
 سيمى ذات الموضوعات بالذات بالتيقن بالوجود بالوصف
 بالالتيقن سواء كان ذاتيا او خارجيا والاضافة اي بيان
 اي الذات الذي هو الموضوع الحقيقي او لاسمية اي لصدق
 عليه الموضوع الذي وكذا في قوله وصف الموضوع **قوله** فلهذا
 ان يكون احد الاقسام الثلاثة كما في ذات رة اما ان لا يكون اجتماع
 القسمين كما لا يكون ان يكون الكل بالقياس اما ما تحت ذات
 وعرضيا ولذا وجب فصله ولذلك لم يغير في الحكم المذكور
 ما هو المشهور من ان الشئ بالقياس اما اجمالا فاف او جزئيا
 او خارج عنه فانه يجوز اجتماع الاقسام بتعدد الغير **قال** في
 وغيرهما من اوازه دون حصة لما عرفت بما يقام ان الحكم
 على الافراد الحقيقية دون الابدانية **قال** فحصل مفهوم
 القضية اي القضية الموجبة المسورة مع قطع النظر عن
 خصوصية السورير جمع الابطالين والمراد بالوقد والالتصاف
 الى حصل بالمصدر ليصح تغير احداهما بالآخر **قال** تركب في
 لان المراد بالموضوعات الذات الموصوفة بمفهومه ولفظ كل لا
 والشمول **قال** فلهذا ثلثة اشياء اي في مقام تحقيق الموضوعات
 فلا بد من احدها بمفهوم الموضوع والمحمل واجبة وغيرها **قال**
 افراد مطلقا اي سواء كانت حقيقة او اعتبارية حتى تدخل
 الاجناس والافعال والاضاف بل المراد الافراد الحقيقية
 على الافراد والشخصية الخ في شرح المطالع التقييد بالجزئيات
 ليس لا يخرج مستمى **ج** فان مستمى **ج** لا يصدق عليه **ج** بل
 لا يخرج المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل **ج** كل ما يقابل
 عليه **ج** سواء كان كليا او جزئيا لكن التعريف حقيقة بالجزئيات
 والمراد بالجزئيات الاضافة الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية

كيف تنفق حتى ان طبيعة ج اذا قيدت بقيد او عرض يكون
 واضحا في كل ج بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان ت
 نوعا او يماثل من الفضل والخاصة والشخصية والنوعية ان
 كان جت او كونه عن فضل والعرض العام انتهى في قبول ان المعنى
 المفهوم من شئ المطالع ان ادخل الانواع والاشخاص في احوال
 الفصول والاجناس مع انها والانواع متساوية الاقدام في
 الاتصاف بالمحمول في نفس الاشخاص وعدم الاتصاف بالاستقلال
 معنى على دعوى اقتضا العرف واللفظ ذلك فان تسم والاشخاص
 اقتران محض انما المفهوم مما في شئ المطالع احوال المبادي
 والاعم من الحكم وما قيل ان المراد من النوع اعم من النوع الحقيقي
 سواء كيف وقد بين ان ارجح الطبيع النوعية بقوله
 من الانسان والفرس وغيرهما ولعل ان تخصيصهم الافراد
 بالاشخاص والانواع بناء على ان الحكم في القضاء المستند
 في العلوم انما هو الافراد المستندة في الخارج وهي الاشخاص
 والانواع دون الاجناس والفصول فانها غير متصلة في
 كالاتصاف والخصص **قال** والافراد الشخصية والنوعية ان
 كان في لا يقال بهذا الشكل بالاحكام على الكليات كقول
 كل نوع كذا ونحوه كذا لان الكلام في تحقيق القضاء المستند
 في العلوم الحكمية واما القضاء المستند في هذا الفن فليكن
 مرادهم منها بيتا لم يخرج الى تعريف وتفسير **قال** من قد حكم
 سطحا سواء كان الموضوع نوعا او جزا **قال** وهو قريب
 الى التحقيق واما التحقيق فتدوان شخص ذلك بما سوى المجموع
 التي ينصف بها الطبيع استقلاله في كل حيوان شئ او
 مفهوم او حكم الا ان القرينة دالة على ارادة التخصيص لان
 الكلام في تحقيق القضاء المعبرة في العلوم الحكمية والمحمولة
 فيها احوال للمجودات المستندة في الوجود فالاتصاف الطبيع
 بها انما هي ضمن اشخاصها وان وقع البحث فيها عن احوال
 الطبيع ايضا على سبيل البدلية واستظاؤا نادرا **قال** لان
 الاتصاف بالطبيعة بالمحمول اي في القضاء المعبرة في العلوم الحكمية
 كما سبق به التام في اخ البحث **قال** ليس بالاستقلال اي
 بذاته بدون الاشخاص **قال** بل لا تصاف بشخص ان لا يكون

ان هناك التماثل احد هما سبب لا في اول تماثل بين
 الطبيعة والاشخاص في الخارج فخص عن ان مقصود الاتصاف
 يكون احد هما سببا لا في بل يعني ان هناك اتصافا واحدا
 يعبر به بالقياس الى الاشخاص ابتداء وبالقياس الى الطبيعة
 بعد انتهائها من الاشخاص او كغيرها اليه والافعال الاول
 سبب للثاني **قال** اذ لا وجود لها آه سواء قلنا بوجود الطبيعة
 في الخارج وازيادة اليقين عليها في الخارج كما هو من ذهب
 الا واصل او قلنا انما من الامور التي لا غنية والموجود في
 الخارج هي الهوية البسيطة قوله لانه لما اعتبر بئوت المحمول
 بجميع الاشخاص اي شخص لشخص حيث لا يشبه منها فردا
 هو مدلول الكل الا وادى لا المجموع في حيث هو مجموع في
 يومهم فلا يبر العبرة **قوله** فقد اندرج فيه بئوتها في قد عرفت
 ان بئوتها لشخص هو بئوتها للطبيعة فلا اندراج بحسب التماثل
 الاعتباري وما قيل ان بئوتها لاشخاص صريحا وبئوتها
 للطبيعة صحتها لا غير ارض عليه بانه لا يمكن ان يكون
 الصريحي والضمني والتعميل كجوابه كلنا ناشئ من فقه البديهة **قوله**
 فلهذا الف في الاحكام المستندة انما قيل فيه بحث لانه لا يجوز
 ان يكون من الاحكام المستندة ما ينصف به الطبيعة استقلاله
 كما لا يخفى من كل حيوان مفهوم الجواب ان الكلام في القضاء
 المستند في العلوم الحكمية وهو لا يترتب في اغلب احوال
 الموجودات المتصلة في الوجود **قال** واما صدق وصف
 اي في القضاء التي لم يفتد فيها مفاد الوضع بحجة في اجزائ
 فبالا مكان بحسب نفس الامر لا بحسب العرف واما اذا جبه بحجة
 مخصوصة فتوقفا الوضع فيها على ما ذكره وما قيل بغيره من ذهب
 الشيخ انه لا يصدق العرفية والمشرطة على مذهب الفارابي فليكن
 كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب
 اي لا يكون الكاتب بالامكان متحرك الاصابع بالضرورة
 او دائما مادام كاتب بالامكان فوهم اذ الحكم فيها بشرط
 الاتصاف بوصف الموضوع فالحكم المذكور صادق ايضا
 اذا اعتبر عقدا الوضع بالامكان **قال** فلا مكان انما هي الامكان
 العام المقتضى بجانب الوجود لا يمكن وصف الموضوع

فروا بالذات وما اورد المحقق الطوسي من ان النطقة
يكن ان يكون اننا نخلو في كل ان الكثر كونان
حيوان متخالفة ذات من اشبه ان لفظا لا كان بين
الامكان الذات الماد منها وبين الامكان الاستعدادي اما
ان ثبت للنطقة **قال** ما امكن ان يصدق في اي الذات
الذي امكن صدق **ج** عليه **قال** بعد ان كان انما قيد لقوله
مسبويا عنه ليدخل تحت ما امكن ان يصدق عليه **قوله** قيل
انما عدل ان في الشفاء قونا كل ابيض معناه كل واحد فما
يوصف بانه ابيض دائما او في ذاته كان موضوعا لا يبيض موضوعا
به او كان نفسا لا يبيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان
والصحة فان قونا كل ابيض لا يفهم منه التثنية ان كل ما
يصدق ان يكون ابيض بل كل ما كان هو يوصف بالفعل
بانه ابيض كان وقتا ما غير معلوم او ممتنا او دائما بعد ان
يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعله الوجود في الالحيان
فقط فربما لم يكن الموضوع متفقا اليه اليه في حيث هو لوجود
في الالحيان كقولك كل كرة تحيط بدني عشرين قاعدة
مثلية والا الصفة هي علم ان يكون للشيء وهو موجود بل
من حيث هو مقبول بالفعل موصوف بالصفة هي ان
الفعل لصفة بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد
ولم يوجد فيكون قوله كل ابيض معناه كل واحد ما يوصف
عند الفعل بان كيعمل وجوده بالفعل انه ابيض دائما وفي
وقت اي وقت كان فهذا اجاب عن الموضوع انتهى كلامي
هذا الفعل الذي اعتبره في التصاف ذات الموضوع بمفهومه
ليس الفعل الذي يكون باعتبار الوجود في الالحيان حتى لا
لا تشمل الموضوع الا الافراد التي دخلت في الوجود اذ ربما لا يكون
الموضوع متفقا اليه في حيث انه موجود كما في القضية التوكيدية
ولا الصفة متفقا اليها علم ان يكون للشيء في حيث انه موجود
بل يكون ذات الموضوع متفقا اليه في حيث انه حاصل
في العقل موصوف بالصفة الى مفهوم الموضوع مع معنى
ان العقل لصفة اي بغير التصاف بان وجوده بالفعل في
نفس الامر يكون كذا اي ابيض مثلا فتقوله مع معنى ان العقل

لصفة

لصفة اي الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا يدل على معنى
الاتصاف بالفعل في الوضع ان بغير العقل بالفعل الاتصاف
الذي يكون لذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل في
قونا كل ابيض كذا يدل على ان الموضوع الموجود وغير الموجود في الحكم ولا
يدخل الروي وهو الموافق للموقف والصفة لان بغير العقل لصفة
و بغيره بالفعل بعد المكان التصاف به في فعل الروي في الحكم
المذكور على ما قاله الشيخ **ج** في شرح المطالع في ان القاري في ذاته
قيد العقل لا فعل الوجود في الالحيان بل ما يسمي الفرض الذي يعنى
الوجود الخارجي فالذات الحانية يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل
موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود
ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويكن ان يكون اسود
اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما في رأي القاري في قوله
لا يتوقف على هذا الفرض قد اوفى اليه الشيخ في الشفاء حيث
قال وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الالحيان فقط فربما لم
يكن الموضوع متفقا اليه في حيث هو موجود بل في حيث هو مقبول
بالفعل موصوفا بالصفة على ان العقل لصفة بان وجوده
بالفعل سواء وجد او لم يوجد **وقال** في الاثبات اذا
قلت كل واحد واحد ما هو يوصف **ج** به ان كل واحد
ما هو يوصف **ج** كان موصوفا **ج** في الفرض الذي يعنى الوجود
الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما وفيه دائم بل كيف التقى
فذلك الشيء موصوف بانه **ج** قال كلامان صريحان في اعتبار
عقد الوضع ليعم الفرض الذي يعنى الوجود مائة فاسد في وجوده
اما **اول** فانه لا بد **ج** في اعتبار المكان الوصف في العقل لا
ايضا كما اعترف به الشيخ **ج** والآن يدخل في الوجود المتصفة بالصفة
اذا فرض التصاف وليس في عبارة الشيخ دلالة على اعتباره بل
في صريحه في نفي اعتبار الامكان والصحة واعتبار الفعل واما في
ثاني فلان في لفظ الفرق باق على ما رها اذا لموقف والصفة
لا يحكم بدخول الروي في الحكم المذكور واما **ثالث** فانه لا ضرورة
لهذا الاختلاف في الاحكام اصلا وانما هو اختلاف لفظي كونه
ما قلنا فانه يؤخذ في الاحكام في اشياء اخرى فليس في الصغرى في الشكل
الاول وعدم انعكاس الصورة كفسرها وعدم انعكاس الحكمة

على ما ينبغي واما **رابع** فانه عبارة الشيخ لا تـ
 قال على ان العقل يصفه بالفعل يكون كذا لا على ان العقل
 يصفه بها واما **خامس** فانه لا دلالة في كلام الشيخ على التقييم
 الذي افاده الشارح بقوله بل يتم العرض الذهني والوجود
 الخارجي انما المستفاد من تكملة الافراد حيث قال سواء
 وجد او لم يوجد وهو المراد من تكملة الذي تقدم من الاشياء
 لا تقيم الا لثبوت **قال** سواء كان في الماضي الخ على سبيل الخلق
 لتكمل الدوام **قال** لا يشا ولهم الخ هذا على ما هو المشهور
 من تكملة الشيخ من ان المعبر عنه بالانصاف بالفعل في
 نفس الامر واما على تحقيق الشارح لانه يصفه فقد عرفت انه
 لا فرق بين ان يصفه الا بالاعتبار **قال** بحسب الحقيقة الخ على
 قدر حقيقة القضية وما يسميها من غير اعتبار امر زائد عليها يقال
 بهذا **قال** اي بقدر ذلك **قال** كما هي حقيقة القضية
 لكثرة استعمالاتها بهذا الاعتبار فهي نسبة الشيء الى مفهوم الذي
 هو كحقيقة له **قال** والمراد بالخ الخارج عما هو حقيقته بالان
 بهذا الاعتبار ايضا معنى حقيقته له ولذا قال بتمامها حقيقة
 القضية وسواء بين الاعتبارين وقال معبر بآلة كذا وبنارة
 كذا **قال** الخارج من الشارح اي ادراك الخ في كل حكم
 في صفات الشارح مع انما خارجية وليست بخارجية من
 الشارح بل قائمة بها **قال** هو القوي المذكور اي النفس والارادة
 بل جميع القوى العالية والسفلية ولما ذكرنا قاطبة لمسلم
 الفاضلة من حيثية تعالى بلا واسطة او بواسطة كانت كلها
 مواضع الشعور والتفكير ويكون السناد الادراك اليها بآلة
 كاستدلال القطع الى السكينة لا كمنهم من ان الظاهر المشعر
 على النفس ثقب لا تراث مرة **قال** من الافراد الممكنة في
 نفس الامر فلا يشك في كونه في الخارج من غير ان يكون بالامكان العام
 المقيد بجانب الوجود بقرينة انه لا يخرج الافراد الممكنة **قال**
 بل على قدر وجوده الخ محتمل التقدير هنا بحيث لا يشك في الوجود
 والمعدوم فالمراد بالمقدرة الوجودية قوله على افراد المقدرة
 في الموضوعات المعدومة بقرينة المقابلة بالموجودة **قال** واما
 قيد الافراد الخ اي في غير الحقيقة الموجبة الكلية **قال** لم

تصدق كلفه لم يقيد بالموجبة مع ان الكلام فيها اشارة
 الى ان اعتبار القيد المذكور لتصحيح الكلية ولا مدخل لبيان
 في ذلك واما ان اعتبار القيد المذكور في اجزائه يمنع اعتباره
 في الكلية لتحقيق الشافق بينهما **قال** يعني اجتهاد المصالح
 يعني ان قوله واما قيد اشارة الى ان قوله من الافراد
 الممكنة تقيد لا يخرج الافراد الممكنة وذلك لان راد كلمة
 لوان شرطية المستفاد من المقدرات لا داخل الافراد المقدرة
 المعدومة في الخارج في القضية الحقيقية ومن جهة المتضمن
 في الخارج فلا يصدق الحكم بثبوت المحمول لانه نفس الامر بما
 كان او سلبا صاهدا **قال** فلا يصدق قضية الكلية اصلا نعم
 لو كان الحكم في جانب المحمول ايضا بطريق الفرض كان صاهدا
 وفي تقرير قد سكره اشارة الى ما دفع ما قيل ان القيد المذكور
 ليس لا يخرج الافراد المستحقة بل هو لتقييم الافراد حتى لا
 يتوهم ان اعتبار صدق **ج** بالفعل على ما هو من ذهب
 الشيخ كخصه بالافراد بالفعل لان كلمة لو المستفاد من المقدرة
 المقدرات دفع ذلك التوهم واذا دفع ما قيل على ان
 القيد المذكور لا يثبت منه في نفس القضية ليستفاد منه اعتبار
 الصدق بالامكان اذ لو لم يقيد ونشر القضية بآلة لوجود
 فكان **ج** لم يصدق قضية اصلا لان لو وجد فكان **ج**
 بالامكان او بالفعل لا يوجب امكان **ج** لان تقدير الوجود
 يمكن ان يستلزم كون الشيء **ج** بالامكان ولا بالفعل لان
 ايراد الشرطية لوجود ادخال الافراد المعدومة لا فائدة التحقيق
 حتى يكون معناه استدلال تقدير الوجود كون الشيء **ج** بالامكان
 او بالفعل اذ لا معنى للتقدير التحتمية بالشرطية كما ينبغي في القضية
 في كلامه قد سكره قوله وهذا القيد الخ بهذا المعنى اورد
 المحقق التفات ران ولم يتوض لبحث الشارح وهو ان لا يتم
 استناع صدق المحمول على القوة المقيدة في الموجبة بتقييده ولا
 استناع سلبه عن المقيد بعينه في السالبة واما يلزم ذلك
 لو لم يكن ذلك التقدير محال لظاهر انه في ان المقيد صدق
 المحمول في نفس الامر لا بطريق الفرض والقول يجوز صدق
 المحمول في نفس الامر على الفرد المقيد بتقييده مكابرة قوله

في صدق الكلي اي مستحق بالخير فهو صدق في اعتبار الخ
 اذ لا يتفك المكان صدق الوصف في طرف في المكان الا ان
 فيه في مدح ما قيل ان قولنا كل شخص صدق افراد مستحق
 وفسوانه حكم الصدق عليها فلا بد من احواله بقيد المكان الا
 الا زاد لان المكان صدق العودان عليها انما هو في الذهن
 واورده ممكنه فيه وذلك لا ينافي استيائها في الخارج **قال**
 اما الموجهة الخ اي اما عدم صدق الموجهة الكلية فلان اذا
 قيل كل **ج** بهذا الاعتبار اي اعتبار كون الحكم فيها
 على الافراد المقدره مطلقا صاوة فقول ليس كذلك
 اي ليس لصادق فهو مدعي دليل ما بعده وليس دليلا
 حتى يكون صادرة عما وهم وتكلف في دفعها **قال** لان
ج ليس بـ لو وجد الخ اعترف بان المحمول اذا كان ابر
 شاملا لا يكون القضية كاذبة مثل قولنا كل انسان شئ
 اذ الانسان الذي ليس بشئ لا محالة يكون شئ والجواب
 ان عقد الحمل كسب نفس الامر فلا بد ان المقروض ليس
 شئ لعدم تحققه في الخارج والذهن لا يكون شئ في
 نفس الامر نعم مفهوم الانسان الذي هو ذاته كونه امر متباين
 في الذهن وخلافه الالهي لان كل مفهوم له نقض فاذا
 فرض ذات الموضوع متصفا بنقضه لا يصدق عليه ذلك
 المفهوم في نفس الامر فلا يصدق في القضية كونه لا موجهة ولا
 سائبة **قال** وانه بناقض اه واذ صدق تلك الجزئية لا يكون
 الكلية صاوة وهو المطلوب **قال** بـ ان **ج** الخ منع
 لاستدزام فرض **ج** ليس بـ يصدق في الجزئية المذكورة حتى يلزم
 كذب الكلية لانه ان لا يكون فردا له الحكم في القضية
 انما هو على الافراد الموضوع فلذا اكتفى بالجواب **قال** لا نقول
 الخ وما قيل يمكن ان يدفع ذلك بان الفرد الذي تحقق الكلية
 شيئا اول الفرد كسب النفس كمن يخطب في التور ويصرف
 اليه الحكم الفرد كسب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالمكان
 مما قصد ما ذكره في نفسه ما يتعارف ان اعتبارا مكان صدق
 العودان في نفس الامر ومع النفس معنى فن اعتبار بهذا
 التقييد **قال** لكنه يجوز ان اكتفى بهنا بالجواز لان المدعي انه

بعد التقييد

بعد التقييد بقيد المكان **قال** لكنه يجوز ان اكتفى بهنا بالجواز لان
 المدعي انه بعد التقييد بقيد المكان الافراد يجوز ان يصدق
 الكلية ولا يمنع ذلك فيكفيه جواز كونه متصفا بالوجود وان اذا
 كان الذي يحقق صدقها فانه لا بد من **ج** الخ في مدح وجوده
قوله هذا كسب الظاهر الخ يحقق للمقام ذكره **ال** **ج** في
 شرح المطالع **قوله** ان لا يصدق هناك اه اذ ليس بهنا حكم
 يتحقق لست على تقدير اخرى **قوله** وقد عرفت الخ اذ معناها
 ان كل ما ذكر في **ج** **ب** **قوله** ان يكون معناها متصفا فان
 الاتصال لست تارة جزئية **قوله** كنه حتى اي لصدق بين الطرفين
 بهو هو لا عقد بالاتصال في التحقيق بين الطرفين **قوله** فان
 كلمة الشئ طالع سيما فان استقر في المقدرات الشئ
 فيقولوا يراوه الخ قد يقال فائدة ان لو لم يذكر لزمهم الا ان
ج **ب** بالفضل **قال** ولزمهم ايضا الخ غطف على قولهم
 لزمهم خروج الكراهة والخروج والحق المذكر ان متباينين
 حيث المفهوم وان تدارنا في التحقيق فلذا جعلها لازمة **قال**
 في بعض النسخ اي نسخ الملت على ما فهمه به اي فسر المقام
 حيث **قال** اي كحل ما هو مفهوم **ج** فهو مفهوم ليس في نفس
 ان وجوده لا او في نفسه القدم وليس على عدم صحة نفسه
 بالمعزومية ولا يلزم في عدم بـ فده نفسه صاحب الكشف
 وابناء اياه كونه غطف في حق فيمكن الغطف في نفسه خطا
 في حق **قال** ولا معنى لدواء العاطفة بين اللازم والمفهوم
 اي في حيث انما كذلك بان يقصد بذكرها افادة اللازم
 بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد فانه يدخل الدوا بينهما نحو
 الانسان والضاكت تساوي **قال** ليس كسب ايضا الخ
 اي ان ليس كسب على التفسير المذكور **قال** لا بد من جواب
 يمكن ان يقال قد يرد نوعا شرا طية ويستعمل في الطرفين
 في **قال** صاحب الكشف في قوله تعالى ولو اعجبك حسنين
 مفروضا الخ ياك حسنين وهو المناسب للمقام اذ لا معنى لا
 للاتصال في تفسيره كونه قسيل كسب في وجوده وكان
ج **قال** لا بد من التقييد ولا يجوز ان يكون تابعا عن الجزئية **ج**
 يكون جواز كسب المعنى فيكون في التقييد او فلا فائدة في التقييد

بالمباحث المنطقية التمهيد لأنها لاكتساب المجرى
سطحا وحاصل الرفع ان احكام تلك القضايا غير مستخرجة في كل
ادخالها في القواعد المستعملة على بيان الاحكام تسوية وتتميم القواعد
انما هو بقدر الطاقة وان قال انت ربح بل وذهب الى اخذ ذلك
التحقيق عنده ان لفظة معهود ما واحد مستطفا على جميع القضايا
وهو ان كل ما يصدق عليه ربح في الخارج او في الذهن محققا او مقدرا
يصدق عليه بالمعهودات الثلاثة جزئيات وشيئان
الافراد الموجودة في الذهن الظاهر ان الماديات المحققة الوجود
في الذهن تخرج منه كل شريك لبيان امتنع اوليس له فمحقق
في الذهن لا امتنع لعدم الواجب خارجا وذهبا على ما قالوا
وتأويله بان لا دون كل امتنع لعدم تحكيم فان قلت لا بد
من التقدير والامتناع الحكم عليه فيكون موجودا في الذهن
فبتصوره انما هو باعتبار مفهوم الموضوع اعني شريك الوجود
والصاف به مجرد العرض والتقدير لا نفس الامر فيكون متمم
الوجود الذي يفي ايضا كالوجود الخارجي **قوله** فلا ولا في الخارج
جعل في القضية ثلثة فلا ولا لان جعل الحقيقة في تلك
الذاتية والتي رتبة الحقيقة والمصدر ولا يخص بالا افراد الخارج
وان كانت الحقيقة والمصدر في حيزه ذلك البعض لشيء القضا
يا الهندسية والحسابية فان الحكم فيها من مل الافراد الذاتية
ايضا وانما قال الا ولا لانه يمكن ان يقال ان المقصود بالذات
هي الحكم على الافراد الخارجية وان كانت شاملة للذاتية ايضا
وذلك لان المقصود معرفة احوال اعيان الموجودات **قوله**
قسم شيئا في اي قسم يلحق بالذاتية من حيث هي مع
قطع النظر عن خصوصية احد الوجودات فانها وجدت بالذات
كانت متصفة بهذا القسم شاملا لجميع افراد الذاتية لانها
لها ولا لما كانت عارضة لها من حيث هي وما يترتب اياها في النظر
من عروض القيام بالذاتية جميع افراد الجوزية الذاتية وبعضها في
الخارج والذاتية وعدم الانقسام باعتبار بعض افرادها في الخارج
والذاتية فمنه مع بان القيام بالذاتية العارضة له في الذهن في كل
في الذاتية للقيام بالذاتية العارضة له في الخارج فان الاول قيام المقوم
ببقوته والثاني بالعكس وان شئت كان في مفهوم القيام بالذاتية اعني

الاختصاص وكذا التكميل الخارجي وعدم انقسام الذاتية في كل
في لفظة التكميل الذاتية وعدم الانقسام الذاتية في كل شيء
منها من لوازم الذاتية بل انما هي عوارض الوجود الخارجي او من
عوارض الوجود الذي يفي كما لو وجبه بل رتبة اى بوى
الروايات الخ او روايا مستندة اشارت الى اننا قد تكون ذاتية وقد
يكون عرضية **قوله** وقسم كيقص بالموجود الخارجي اى يكون كيقص
الوجود الخارجي دخل في عروضة وكله انخص قوله بالموجود الذي
قوله كيقص بالهندسية اى فان قولنا كل كرة كذا وكل مثلث
شبه الافراد الذاتية ايضا بل الذاتية المستندة في الخارج كالكوة
التي يفرغ اعظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرغ
عظم اعظم من قطر الفلك الاعظم **قوله** كيقص بالذاتية
اى المستندة في الحكمة الطبيعية كقولنا كل جسم فلان طبعه طبيعي
او شكله طبيعي **قوله** كيقص بالمستندة في المنطق فان موضوعا
شرا معقولات ذاتية لا تخاف ان يكون في ربح ومعنى كيقص هو
موجودات ذاتية بالفضل اما في القوى العالية او القوى
القاصرة فلا طاقه في ادخالها في الافراد الذاتية انما يتم الافراد
الذاتية للمحققة والمقدرة **قوله** فانما يرد بحسب التقدير الخ
اى المعتبر فيها بينهم ذلك لانه لا يتصور الترتيب بينهما الا
كذلك اذ لا مانع من اعتبارها باعتبار التحقيق كخاتمة الدلالات
الثلاث وانما اعتبروا كذلك لانها في المعهودات الوجودية
والعدمية بخلاف اعتبارها في حيث التحقيق فانه يخص بالمعهودات
التي لها تحقق في نفسها او في شئ **قوله** فانه اى في حيث النسب
قوله لان القضية لا تجعل على سبيل الخ لان كون نسبها تامة
مستفاد في ملاحظة العقل مقصودة بالافادة بحيث ان
ملاحظته ارتباطا بشئ اذ هي وبه يكون تلك النسبة مستفاد
في العقل مقصودة بالافادة اذ توجب النفس اما شئان هذا
وبالدات فان واحد **قوله** انما يعتبر في قبيل يفي هذا الكلام
ان الماديات السببية المذكورة هي السببية بحسب التحقيق وليس
كذلك اذ السببية المذكورة ما هي بين مقنوني التقيضين لا بين
فروبيها وبها من قبيل المقدمات اقول السببية بين المقنونيين
هي التباين اذ لا شئ في الافراد القضية الحقيقية ما يصدق عليه

القضية الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في احداهما على الثاني
المقدرة وفي الاخرى على الحقيقة نعم اذا كان الحكم في الاول
الاذا والحقيقة نعم اذا كان الحكم في الثاني والاول في الحقيقة
والمقدرة يتحقق مفهوم القضية الاولى والثانية فثبت
بالعموم والخصوص انما هي فيما صدق عليه باعتبار التحقيق لا بين
المفهومين على ما ذهب اليه اي تحققها في الواقع اي كونها ثابتة
بين الطرفين مع قطع النظر على اعتبار المعبر في الثاني كونها من
الامور الاعتبارية بمعنى ان لا وجود لها في الخارج **قوله** والصدق
بمعنى الحمل في اي لاي في الاول في اعتبار كلمة على مذكور او محذوف
ولا يتوهم معناه بدونها ولا ان في من اعتبار كلمة في ذلك وذلك
لانها في استعمال الاول يعني بعد ذكر كلمة على بان يقال الانسان
صادق على زيد في الواقع فلا يرد ان سائر الفرق هو استعمال
كلمة على في الاول دون الثاني وانما كلمة في مشتركة في المعنيين
قال دفع الایجاب الایجاب بمعنى البتة لا الاتباع
في القضية التي في المعنى رافع البتة المقصور بين الشك
واذعان انه ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان البتة
الواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم
البتة ولا حاجة الى ان يقال ان رافع في شراح المطالع من ان
الایجاب جزء من مفهوم السلب بمعنى ان لا يمكن تعلقه الا
مضافا اليه وليس جزء منه كما ان البصر جزء من مفهوم العمى وليس
جزء منه والالزم اجتماع العمى والبصر في الاعمى **قال** الایجاب على
بعض الافراد مطلقا اي يستلزم لانه عليه ضرورة ان الایجاب
المقصود على الافراد الخارجية مغاير للایجاب على الافراد
مطلقا اي ان كل الحقيقة والمقدرة **قال** مباينة جارية
متحققة في ضمن العموم والخصوص من وجه وانما لم يعينه لان
المفهوم ما سبق في بيان السلب بين المعاني المقصودة هي
المباينة لا العموم والخصوص من وجه مخصوصه **قال** المصالح
الثالث في العدول والتحصيل لم يقل في المدة والمحصلة
تنصيصا على المقصود فان البحث منها انما هو من حيث
العدول والتحصيل ولم يفهم اليها السبطة لانها اذا ما تحصيل
ما يستلزم **قال** لان خوف السلب في تقسيم القضية المفروضة

البرهان تضمن تعريف مفعوليتها واما تقسيم المفعولة اليها بان
يقال اما ان يكون معنى السلب جزءا من الشيء من طريقتها او لا فلا يرد
ان زيد العبد معدومة على ما نص عليه وشرح المطالع من ان خوف
السلب ليس جزءا من طريقتها ولا كونها لاجاد هي اذا سميت بالاجاد
شخصا فان خوف السلب جزء من الموضوع مع ان القضية تحصل
لان الاول معدومة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ والثانية
بالعكس **قال** وبما اي اذا استعمل بمعنى لا **قوله** انما يوصف
الجمانية بحث لان ان ارادنا اننا وصفت سلب الحكم لمخبر
وان اراد اعم من ذلك فلا يفيد كونه مفعولا مستملا في سلب
الشيء في نفسه في الاول ما في شرح المطالع من اننا سميت
معدومة ومفعولة لان الدلالة اولا على الامور البتة البتة
واذا قصد الامور البتة البتة بعدل بها وتغير بادوات
السلب او بوضع اخرى اليها **قال** يثبت له والجار والمجرور
في محل الرفع على انه مفعول بالمستعمل في محله وكذا في سلب
عنه ترك ذكر المثبت لعدم نقل القوف به وثبت في الموجبة
المعدومة والموضوع او الشيء في الموجبة المعدومة المحمول وسلب
عنه شيء في السالبة المعدومة الموضوع او غير شيء في السالبة
المعدومة المحمول **قال** فقد عدل به اي خوف السلب عن موضوعه
الاصلي اعني سلب الحكم فتوصف القضية بالمعدومة فيكون
كحال جزمه وهو خوف السلب ونحوه انما ان اصل المعدومة
المعدومة بها على الحدف والاصح والاستدراك في المشتك
فان المعدول على ما في التامع بكشيت وتقدي يعني يقال عدل
عنه واما اشتقاقه من العدول فيكون صحيح لان العدول معناه
داد وادن وتقدي يعني وبراير كردن چیزی بچیزی وتقدي
اما المفعول الثاني بالباء وكذا المعنيين في مستقيم بهما
جزاء في طريقتها في طية بالقياس الى المعدومة ولذا اخذ بهذا
الاسم بالسالبة مع ان المحضة الموجبة شكة معها في عدم
كون خوف السلب جزءا من طريقتها **قال** لان جميع الاشياء
اي كل واحد منها **قال** حتى يرفع الاشياء يعني ان قوله
والاعتبار بالایجاب في دفع الاشياء انما هو في قوله سميت
القضية معدومة موجبة او سلبية **قال** فقد عرف انما يعني

ان قول الحق بالشيء الثبوتية والسلبية على مدعى المضاد
اي بالقياس الى الشيء الثبوتية ورفع الشيء السلبية وذلك بان
قد عرفت ان الايجاب القياس السلبية والسلب رفعها لنفس
الشيء الثبوتية والسلبية والا كما كانت قضية صادقة فالمعنى
في كون القضية موجبة وبشيء القياس السلبية ورفعها او الموجبة
ما استعمل على الايجاب والسلبية ما استعمل على السلب احتمال
الدال على المدلول في القضية المفضولة واستعمال المضمون في
القضية المعقولة فالمدلول بقوله في المعنى اعتبار السلب في المضمون
لا اعتبار الجازم في الكل حتى يرد ان القياس علم فكيف يكون
جزء المعلوم **قال** حتى كانت السلبية واقعة المتوافق للثبوت
واللاحق حيث قال في قوله ان نقول بواقعة الا انه اراد
واقعة في ذلك المعنى **قال** فان الحكم فيها اي مدلولها والماد
بالا على ما في مفهوم الا عالم بغير ان شيء بمبدأ اشتقاقه
قال قال كقولنا لا شيء من المتحرك يسكن كون السكون
وجودا بناء على ان الماد منه المبنى التقديري الذي الاستعداد
في قال المحقق التقدير ان في تمثيلات بنية المحصلة الطرفين
بقوله لا شيء من المتحرك يسكن انما اشارة الى ان الماد
بعد شيئا الطرفين ههنا ان يكون خوف السلب جزء من لفظ
لان يكون العدم معتبر في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع انه
ليس من الممدونة في شيء محلي حيث كيف وقصر صرح ان يرجع
في شرح المطالع بان قوتنا زيدا اعني معدونة **قال** كقولنا كل
ما ليس بحي فهو لا عالم ان رة الى ان قول الحق فان قوتنا
كل ما ليس بحي وقوتنا لا شيء من المتحرك يسكن مثلا لان لما
تقدم والقاء للتفريع دون التفسير اذا جاز في لا مثبت المدعى
الكلية وادخل كلمة ان لمجرد التاكيد **قال** كذلك يكون الخ
الصواب ترك كذلك لعدم بعد التوكيد بالتمثيله السابق **قال**
فحين ما شئ كلمة ما اما زائدة او مصدرية فان حين من الظروف
التي يجوز انما تقترن الى الجهة وهو ظرف لفعل محذوف اي
وجب المقصود لا كما كان وقوله فلم حصص عطف عليه ليس
ظرفا لتخصيص بل هو ايراد الفاء فلا يلزم بطلان صدارة **قال**
قال ثم ان المحصلات الخ سؤال ثان كانه قيل ثم نقول ان

كل هو

المحصل

ان المحصلات الخ ليس منها انه بعد التخصيص بالموجبة الممدونة

المحصلات الخ وليس منها انه بعد التخصيص بالموجبة الممدونة
الممدونة المحمول الا ان الية الممدونة المحمول فكيف يصح قوله
قوله اي يوجب اختلاف الخ حاصل كلامه قد ستره ان
اختلاف المحمول يكون وجوديا وعدليا يوجب اختلاف
مفهوم القضية مظهرا ابل السببية بخلاف اختلاف الموضوع
فانه لا يوجب مظهرا الجواز ان يكون لذات واحدة عنوانان
وجودي وعدلي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة
ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف
القضية اصلا لان الوصف العنواني انما هو الية المحلطة
لذات غير مدونة في اختلافه فانه اذا كان لذات واحدة وصفها
وجودي وعدلي فان جعل موضوعين لم يختلف مفهوم القضية
وان جعل محمولين اختلف واختلاف الذات في كل كاتب
جسم وكل لا كانت جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل لاختلاف
بينهما ثابت في الفهم والعنوانان انما هما حصة تلك الافراد
المختلفة لا ينبغي ان هذا الوجه ان لم اعتبر العدول في جانب
الموضوع وقول الخارج والحكم عن الشيء لا يختلف باختلاف
العيارات ادل عليه ثم ان لعدم تأثير اختلاف العنوان
في القضية حقيقة لا يقتضيه عدم تأثيرها مطلقا في رداية
لم يكن للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما ذكرنا القضية بان
الصفات شي بال عنوان والماد الاستدلال على اختلاف
العنوان **قال** فلو ان اعتبار العدول الخ حاصل ان ههنا
اربع قضايا وست نسب بينها خمس منها ظاهرة واحدة
اشياء فلهذا الغرض **قال** فقدم خوف السلب الخ بناء
على هذه الفروق على عدم اعتبار السلب في جانب الموضوع
واسقاطه نظر الاعتبار كما بينته فلا يرد ان من الموجبة
المحصنة في التقييم المربع قوتنا الا في حاد وفيه خوف سلب
ومنا الموجبة الممدونة الا في لا عالم وفيها خوف سلب
فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم خوف السلب في الموجبة
ووجودها في الية الممدونة وعلى وجود خوف السلب
في السلبية الممدونة وخوف واحدة في السلبية المحصلة والممدونة
قال بخلاف الموجبة المحصلة فانه لا يوجد فيها خوف السلب

قال لوجود خوف واحدة لا يجاب وحرفين في السلب بناء
على ان المفهوم اياً وجودي واما عدتي بمعنى رفع الوجود
واما عدم العدتي بمعنى تبيين الوجودي فلا بد ان قوتها
لا كانت معدومة موجبة شئ على حرفي كقولنا زيد ليس
بلا كاتب فلا يناس باق لان حرف السلب الموجود فيهما
واحد بناء على ان في كل منهما سلب امر وجودي لان في ايهما
سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شئ **قال** اما المقتضى
انه اصل الفرق ان بينهما عمومًا وخصوصًا حيث يتحقق
لان مفهوم ايهما ثبت ومفهوم اخرى سلب **قال** ولا
ينعكس اي كلاً **قال** وهو اجتماع التقيضين بمعنى المفهومين
الذين بينهما غاية الخلاف واجتماعهما محال بالضرورة وان
جاز ارتقاها بناء على ان بئوت شئ بشئ يقتضي وجود
المثبت سواء كان المثبت وجوديًا او عدتيًا **قال** فلو كان
الاجاب لا يصح على المدوم اي في النظر الذي من اجل
ضرورة ان اجاب الشئ الى اي صدق اجاب الشئ بغيره
في عدم وجود المثبت له لان صدق سلبه في لغيره وبغيره
في بئوت الغير في نفسه في ذلك النظر اذا كان التثبت
حقيقيًا سواء كان التثبت بهو هو اي الوجود والوجود
او بالانصاف كما في بئوت الصفات لمحالها وهذه المقدمة
بديهة اذ الشئ ما لم يوجد لم يكن اتحاد شئ معه في الوجود وحصول
صفته لا بخلاف الموجبة التي لا يكون المحمول فان صفته سلب
المحمول عن الموضوع ثم اثبات ذلك السلب ولا فرق بين
انقضاء شئ عن شئ وبئوت ذلك الانقضاء لا بمجرد
اعتبار العقل ولو كان ذلك الانصاف حقيقيًا لزم من
سلب شئ وجود الصفات غير متناهية في نفس الامر
وهذا ما ذكره السيد في سوره ان صدقها لا يقتضي وجود الموضوع
لان حقيقته راجعة الى معنى التثبت ضرورة ان انقضاء شئ
من الاخر يستلزم انصاف الاخر وبالعكس بل لا اختلاف
بينهما الا بالاعتبار ولا شك ان صدق التثبت لا يقتضي
وجود الموضوع فكذلك ما لا يراه **قال** كما يصدق قوتنا شريك
ليس بصير المثال لمجرد انصاف ان الاجاب يقتضي الوجود

دون السلب فان هذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية بل
الحكم منها ليس مقصوراً على الافراد الموجودة في الخرجي تحقيقاً
او مقدراً بل شئ من الالهية ايضا والعقل باثباته يصدق حقيقة
او خارجية لوهم لاث الصدق في حق مفهومها **قال** لما كان
معدوما اي في الخرج والذهن بقرينة قوله صح سلب كل مفهوم
عنه **قال** في لفظ اي مع قطع النظر من الوصف سواء كان في الذهن
او في الخارج **قال** لا يقال معارضة له ليس قوله بخلاف السلب
او لفظ لا يستلزم المحال ولا يجوز ان يكون منعاً لانه محال
وما قيل ان يمكن ايراد هذا المنع على ان الاجاب لا يصح الا
على موجود بانه لو لم يكن كذلك لم يكن الموجبة الكلية لفظاً
للتلابة الجزئية فوهم اذ السؤال وارد على الاختلاف بينهما
في الانقضاء ولا اختصاص له بانقضاء الاجاب الوجود
ولا بعدم انقضاء السلب اياه **قال** الحكم في السالبة ثم التزم
في لفظ السالبة والموجبة المذكورتين في الجواب في مجمع الموضع
للوعداي التي التلابة الجزئية والموجبة الكلية ولفظ الجمع بمعنى
كل واحد ليس قوله اي كل واحد من الافراد الموجودة قوله
فينبغي عنه المحمول ايضا اي كما استثنى عنه الوجود فان ما استثنى
عنه الوجود استثنى عنه كل صفة قوله لم يكن شئ من الافراد
موجود انما اعجبه السلب الكلي لانه لو كان شئ من الافراد
موجود يصدق الموجبة الكلية التي كل **ج** الموجود
قال لا دخل في بيان الفرق اي ليس ذلك مناط الفرق
وان كان موضع الفرق حيث يندفع به الشبهة **قال** فكان
جواب الخ مبعي ان يذكر في كتب القوم السؤال المذكور و
هذا الكلام يصلح جواباً له فالظن ان جواب ذلك السؤال
وليس نصاً في الجواب لعدم الاشارة فيه الى السؤال
فذا قال فكان **قال** ليس لانه القضية التي المقصود بلفظ
قرينة على ان المراد الموجود في الخارج على التفصيل المذكور
والا فخلاصة الجواب اختيار الشق الاول وتلزم الوجود
فثبت الحقيقة **قال** لا في مطلق القضية حتى لا يصح
التخصيص بالوجود الخارجي ويرد النقص باللفظ الالهي
قال مقدرة الوجود سواء كان موجودة او لا ثم **السلام**

ان استعاضا القضية الموجبة وجود الموضوع على التقصيل
المذكور مبني على ما حققه الشيخ ان المكنته الموجبة ليس قضية
في الحقيقة لظهور امكان المحمول لا يستدعي الا امكان الموضوع
لا وجوده **قال** وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجودا في
الماضي من قوله وهو انه لا يلزم من صدق الية البسطة
صدق الموجبة المعدولة بدليل قوله متدارفان وليس اشارة الى
اعتمده السالبة البسطة ولا الى الفرق بالاعتمده فان وجود الموضوع
لا يفتي الاعتمده والفرق بينهما وفيما اشارة الى ان قول الحق
واما اذا كان الموضوع موجودا فيهما متدارفان عدل لقوله
لصدق السلب عند عدم الموضوع مسطوف على تقدير اي هذا اذا
لم يكن الموضوع موجودا وليس لعدم مركب من مقتضيات احدهما
سلطوية وهي لصدق السلب عند صدق الايجاب تركها الحق
لظهورها على ما يدل عليه تقريرات الشيخ فيما سبق ولم يكن قوله
واما اذا كان الموضوع موجودا فيهما متدارفان على انه مقتضى
ثابته تدبر لانه وجودا فيهما متدارفان لا يلزم بالية قوله كما
ذكرته اي في قوله فالاول **قوله** اذا اخذت في محنته اي يكون
الحكم فيها على الا فاد الذمينة فقط اعلم ان القضايا الذمينة
على ان سنها ما يكون افرادها موجودة في الذمينة متضمنة
محمولة لانها في الذمينة اتصافا مطا بقا لندوا تقع جميع المسائل
المنطوقه فان محمولاتها عوارض تفرض للمعقولات الاولى
في الذمينة ويكون لموضوعاتها وجودا في محنتها احداهما
حكم وهو وجود الظلي الذي به يتغير الموضوع والمحمول فياثيرها
الوجود الاصل الذي به يتحد المحمول الموضوع وهو مناط
الصدق والكذب والفارق بين الموجبة والسالبة ومنها
ما يكون محمولاتها متناقضة كقوله شريك الباري تمنع واجتماع
التقيضين محال والمحمول المطلق يمنع الحكم عليه والمعدوم
المطلق مناط للموجود المطلق واطلاق قوله وكذا الحال
في الموجبة التي يقتضي ان يكون في هذا القسم ايضا للموضوع وجود
ان احدهما مناط الحكم والآخر مناط الصدق وتخصيصه ان
مناط الحكم هو تصورهما لعدوان الموضوع ومناط الصدق
هو الوجود الفرضي الذي باعتراف فرد فرد في الموضوع كانه قال

ما يتصور بعنوان شريك الباري وبفرض صدقه عليه تمنع في
نقيض الامر وتسمى على ذلك وقال المحقق النفاذ ان هذا
الذمينة است وان كانت موجبة لا يقتضي الا تصور الموضوع
في الحكم كحالة السواب في غير فرق وفيه انه يهدم المقدمة البديهة
التي يبنى عليها كثير من المسائل من ان ثبوت شئ بشئ فرع
ثبوت المبني له اذا التخصيص لا يجري في القواعد العقلية
وقال الشيخ ان السواب وفيه ان الحكم فيها انما هو لوجود
السبب والارجاع الى السبب نفسه ومنها ما يكون محمولها
مقتضى على الوجود ونقيض الوجود كقوله زيد ممكن او واجب
بالغير او موجود فلموضوعها وجودا في الذمينة حال الحكم فيها
القضايا ولا يكون الاتصاف بهما ذمينة استعاضا لانه
ان يكون لموضوعاتها وجودا في الذمينة يكون متدارفان
الاستماع بهذه الامور وسنا طصدق القضية وانما في
المحمولات سنها ثم اذا توجه العقل اليها ولا حظ لها من حيث
انها موجودة بهذا الوجود استعاضا عنها وجودا وامكان
وجوب اخذ باعتبار الاتصاف بهذا الوجود يستدعي
تقدم وجود يكون صدق لهذه الاحكام وليس بهذه
الملاحظة لازمة لذهن دائما فيقطع بحسب القطع اما
الملاحظة وانما اورنا بهذه القواعد مع عدم كون من
مسائل هذا الفن وعدم مناسبتها لهذا الكتاب اخذ
القطع المتعلين كيدا ليقعوا في الشكوك التي اورنا بعض
النظرين في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب **قال**
واما اللفظي فيما اشارة الى ان قوله الحق والفرق بينهما في
اللفظ عدل لقوله والية البسطة اعلم من الموجبة المعدولة
وهو الظاهر وليس مستقفا لقوله واما اذا كان الموضوع
موجودا فيهما متدارفان بان يكون سنها والفرق بينهما في
اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بكانه الوجود
قال وهو ان القضية اي القضية التي اشبهت كونها
معدولة بموجبة او سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف
السلب فيها كقوله عن الموضوع **قال** لان من شأن اللفظ
اي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف

السبب المادى خوف الذى في تلك الحقيقة فانما يكون متناخذا
 عن الموضوع يكون لربط ما بعد ما قبلها فلا بد ان كان ريد
 قائم وكذا الحال في قوله لان حيث ان خوف السبب قد يرد
 ليس ريد قائما **قال** بان يربط السبب او سلب
 الربط الربط فيكون بهذا في لفظ اي متعلقا بما رادوه المعنى
 من اللفظ واما ما قال المحقق التقاضا في معنى ان الفرق اللفظي
 ساقط لان هذا فرق لفظي فمفهومه ان ذكره ضمن الفرق اللفظي
 بايه فنه وكذا ما قيل انه اذا لوى ربط والسبب بقدر السلب
 مؤخر او اذا لوى السلب الربط بقدر مقدما فهو ايضا
 لفظي نظرا الى تقدير الربط لان النسبة لا تليق بالتقدير **قوله**
 اذا قلت ان المعنى ان يثبت المحمول للموضوع وان كان متصورا
 بين الموضوع والمحمول الا ان له خيرا اختصاص بالمحمول وهو
 كونه مقتضا لربطه بربطه فذلك نسبة المحمول **قال**
 سواء كانت ايجابية او سلبية بانه على ان ايجابية او سلبية
 في عبارة الميت فمفهوم النسبة والكيفية على ما يوهى القرب
 بل ان الكيفية لا يكون كسبية وما قيل ان الضرورة و
 الدوام كقيمتين سلبتان فمفهوم ثبوت من التقييد بالنسبة
 واما الحقيقة عبارة عن ان الامكان والاطلاق العام
 كما سيجي **قال** كالضرورة واللا ضرورة الى المادى بها مع
 مفهوما منها اذ لو اريد ما صدقت عليها كان ذلك الدوام واللا
 دوام مستدركا له خوفا تحت الضرورة **قال** فان كل نسبة
 التي تقبل لقوله لا ية اي كل نسبة وضعت وتعدت بين
 الشيئين اذا ثبت ان نفس الامر واعتبر وجودها بينهما
 مع قطع النظر عن الاعتبار والعرض يكون مختصة بالضرورة
 واللا ضرورة لا متناع ارتفاع التقييد في التصور عن
 امر وجودي افاد بهذا التعليل ان المادى بالضرورة المذكورة
 الكلية وان لا بد من تقييد نسبة المحمول الى الموضوع بقيد
 اذا ثبت ان نفس الامر وجودها بينهما مع قطع النظر عن
 من المفهوم **قوله** مختصة بالضرورة واللا ضرورة لا متناع
 في التصور عن امر وجودي التعليل ان المادى بالضرورة المذكورة
 وتقييد النسبة المعبرة بين الشيئين اذا لم يفرض وجودها

في نفس

في نفس اصله وان ليس الامر بقدر كالضرورة واللا ضرورة
 والادوام واللا دوام حصص النسبة في الاربع كما يوهى جميع التعليل
 واحدا بل حصصا في اثنين اثنين منها في صرح به في شرح المطالع
 والمقصود من ذكر التعليل كنه الحجة على المطلوب والمادى باللا
 ضرورة واللا دوام معناهما المصطلح اذ لا واسطة بين الامكان
 العام والضرورة واللاطلاق العام والدوام في الصدق و
 وان وجد اللفظ في المفهوم **قال** بسما مودة القضية
 هي مشتقة من بين الطرفين والنسبة وكيفية في نفس الامر
 يكون كل منها جوهر وقصرها لكونها جوهر من القضية المرتبة
 الاخر **قال** واللفظ الدال عليها اي على الكيفية الثابتة
 في نفس الامر حتى لو لم يكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها ولا
 على الكيفية الثابتة في نفس الامر لانها في جوهر في لفظ الحجة
 المادة بل بمعنى انه يفهم منه بوضوح تلك الكيفية في نفس
 الامر سواء كانت ثابتة فيها او لا وهذا المعنى وان كان
 خلاف الظاهر الا انه يجب التحمل عليه بقرينة ما سياتي من
 قوله لان اللفظ اذ اول على ان كيفية النسبة الى جهة **قال**
 او حكم العقل ان لا يكون بشرط ان يعبره فيه في القضية المعقولة
 اذ لو لم يعبره كذلك لا يكون جزء القضية بل حكما به **قال**
 لم يكن الحكم بان الحكم في القضية مفيد بهذا القيد
 به في صدق من تحقيق الحكم مع القيد واذا اتفق احداهما
 لم يكن الحكم المقيد مطا بقا للواقع **قال** وتخصيص الكلام في
 ذكر فيما سبق في ان نسبة المحمول الى الموضوع كيفية في نفس الامر
 وكيفية في حكم العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وانما قد كما
 يقال فان لما في نفس الامر وتكذب القضية عند ذلك لو ما
 كان في ذلك اجمالا في حيث ان وجود الكيفية في الضرورة
 في الظروف الثلثة فخرج وجود النسبة وان الظاهر مطابقة
 المعقول لما في نفس الامر والالفاظ للمعاني وان كيف يكون
 القضية مع تحقق حكم **قوله** في هذا التخصيص مما لا يرد عليه
 فان ثبت وجود النسبة وكيفية في الظروف الثلثة او ضمن
 بقيا سها على الموضوع والمحمول وبسائر الامور الموجودة في
 نفس الامر واثبت ان العلم قد لا يطابق المععدم وان

اللفظ موضوعا بازاء الصدور فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في
 نفس الامر وان صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع
 وذلك كما يتحقق في الموجبة اذا تحققت نسبتها مع كينيتها
 في الواقع **قال** نسبة الجملة الى الموضوع اي النسبة الصادقة
 في القضية الملاحظة الكاذبة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح
 الحكم بقوله يجب ان يكون **الجملة** من الاشياء التي لها
 وجود **الجملة** نوع بعض النسخ بدون التي والاول نظر الى التوفيق
 والثاني ان يكون للعدد الذي في مجوز وصفه بالجملة الجزئية كاشك
قال اما مطابقة للواقع **الجملة** اجزاء المطابقة والاول
 مطابقة في التصورات وهو انظر به وما قالوا ان التصورات
 كلها مطابقة للواقع والخطا انما يكون في الحكم الضماني فتدقيق
 لا صلاح ان التصورات لا تتطابق **قال** اما عبارة
 صادقة وكاذبة لا حكم على التصورات بالمطابقة وصف
 العبارة الدال عليها بالصدق والكذب بخبرنا واختصاص
 لصدق والكذب بالاجزاء لا بانه في ذلك **قال** فذلك اي
 مثل ذلك الشيخ كينيتها نسبة الجملة الى الواقع وبيان المطابقة
 والاول مطابقة في الواقع في كينيتها نسبة التي هي من
 المعقولات بخبرنا في الصدور المحسوسة من الشيخ ونظرا
 انصاف القضية بالصدق والكذب باعتبارهما **قال** القضية
 اي الموجبة قد تم تقسيمها الى البسيطة والمركبة على عكس اختيار
 المصنف تيسيرا على المتأخر من ثلثة عشرة الى كذبة التي تشملها
 المصنف الى البسيطة المركبات والاداء بالاشتمال والاشتمال
 الدال على المدلول اعم منه ومن اشتمال الكل على الجز فقيم
 التقسيم الملاحظة والمعقولة على ما دهم فانه في التفريق
 في قوله في القضية البسيطة **قال** اي منها حاشية
 الحقيقة بالمعنى لان حقيقة القضية الملاحظة الفاظه مخصوصة
 لان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى وكانه حقيقة التي
 هو بها هو **قوله** اذا حكمت **الجملة** تفصيل لتوفيق المدركة والاشتمال
 الى اعتبار قود فيه كرا **الاشتمال** ان مقصودا اشتمالا
 عن البسيطة لا لتوفيقها الى مع والاشتمال ومعنى ان يكون ان
 السلب مقصودا في القضية كالايجاب ولا يكون لازما

غير

غير مقصود لثبوتكم وان يكون السلب حقا لايجاب لا عبارة
 مستقلة وان يكون السلب رخصا كينيتها النسبة لا بغيرها نحو
 الشيء اما موجودا وليس بموجود **قوله** فمن حيث لا يدع وهم
 انه اذا كان دالا على الحكم لا يكون جهة القضية **قوله** وكذا
 الحال فحلف على قوله اذا حكمت بايجاب **الجملة** يكون
 مدحجه لان العقد الدال على السلب جهة القضية **قوله** وليس
 كل مدحجه مركبة لجواز ان لا يكون الجزئية دالة على الحكم السلبتي
 والاي **قال** في التي يكون **الجملة** اي القضية الواحدة فلا يرد
 مجموع القضايا المختلفة بالايجاب والسلب **قال** ملتزمة
 من ايجاب وسلب فلا يرد **قوله** لا شيء من الالان الحكم
 بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبتي وعلى حكم ايجابتي وهو بان
 ذلك السلب ضروري لعدم كون الحكم ان في جزء من القضية
 بل هو مستفاد من تفيد الحكم السلبتي بقيد الضرورة بطريق
 الغرض فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متحدتين في
 الحكمين المختلفين وان صرح المصنف بذلك في جامع الحقايق
 كما صرح بالتوافق في الحكم **قوله** **قال** لانه ربما يكون قضية
الجملة ضارفة ان قيد الاسكان لعدم اشتماله على خوف السلب
 لا يدل على حكم تحالف للاول لفظا بخلاف الاداء وام
 والاداء ضرورة لاشتمالها على وف السلب استبعادا عنه سلب الحكم
 السابق سواء كان ايجابيا او سلبيا في القضية المشتملة عليها
 مركبة لفظيا ايضا **قال** غير محصورة في عدولان الكيفيات
 التي يمكن اعتبارها وضد النسبة غير محصورة **قال** الا ان التي
الجملة لم يقل الا ان التي بحيث غمرا لان من الموجبات قضايا
 يورد في العكس التقييد كما سيجي الا انه لم يرد العادة بل
 غمرا وقد ضبطها المحقق التفاز في اشياء ثمانية عشر **قال** و
 والعكس فحلف على التناقض بخلاف المضاف اي تاليف
 القياس منها وهو تحت المحطات وحل القياس في المعنى
 التفوي واردة النسبة بين الموجبات منها وحيد فحلف على
 الضمير المحذور غمرا واردة القياس المؤلف منها وغيره
 من مواد الاثنية خارج لن القياس **قال** ثلثة عشر صرح
 صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بتر بعض بالتفسيرات

اربعة اشهر وعشر اذ لم يذكر غير العدد يجوز ان يذكر العدد على
 سوا هذه القياس وقال الوجيه ان المطر ويجوز عكس الثاني
 فقد لا تثنى عشرة صحيح فيصير فيما قبل الصحيح ثلثة عشر فيصح
 في قبل الصحيح ثلثة عشر صحيح قال وهو الذي حكى في حكمها
 بان المحمول ضروري البتة لذات الموضوع سواء كان من انما
 نفس الذات او امر غير بالضرورة لاصل الموضوع فزمنه فوجبه
 يتجزأ بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا بان يكون اوقات وجوده
 ظرفا بالضرورة لا شرط فلو ان زمانه لم يوجد بالاسكان انما
 قضيه ممكنه يصدق تنوع الضرورة لان بالضرورة فيها بشرط
 الوجود لان زمان الوجود وما اورد عليه ان يميز مع جهة الضرورة
 الذاتية في الازلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب المنع
 لانه ما لم يجب وجوده لم يجب له شئ في جميع اوقات وجوده
 فمخرج بان يثبت الذاتيات لذات ضروري في زمان وجوده
 لا بشرط الوجود ككل است ن حيوان بالضرورة فان الذي
 متقدم على الذات وجودا زعمنا وما قبل في الجواب ان زيدا
 موجود حقة في ميمته والكلام في القضايا الحقيقية والخيالية
 فالحكم مادة الاشكال لان كل قضية خارجية او ذهنية يكون
 محمولا الوجود مبرز الاشكال نحو كل مريم موجود فان المحمول الفردي
 البتة مادام الموضوع موجودا وكذا ما قبل ان الاسكان
 الخيالي الحكمي اعني ما لا يمكن وجوده وعدمه لاجل ذاته لا يتنازع
 الضرورة الذاتية بهذا المعنى يجوز ان يكون ضروري البتة
 لذات الموضوع مع عدم كونه مقتضى الذات فزمنه موجودا
 مطلقة منطقية وممكنة خاصة فكلت لان توجب الاشكال
 هو ان زيدا يصدق عليه الوجود بالامكان الخاص المنطقي اذ
 ليس الوجود ضروري البتة والسبب في ذلك انه يصدق عليه
 انه ضروري البتة له مادام موجودا فانه غلط فيه يرد في
 البتة فان الحكم فيها بالضرورة سلب الجزية الجزئية ان
 المعينة في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في
 جميع اوقات وجوده اتفاق كلمة اننا ظنرنا على ان هذه البتة
 ليست اعم من المعدولة لان السلب مفيد لجميع اوقات وجود
 الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقوله انني قولهم السالبة

البسيطة اعم من الموجبة المعدولة سقيمة با اذ لم يمنع مانع ان
 يكون صدق السلب لعدم الموضوع ولهذا ان سبني هذا ان يكون في جميع
 الاوقات خلافا للسلب ويبرهن ان لا يكون قولنا لا شئ من العتقاء
 بان بالضرورة سالبة ضرورية فالحق انه ظرف للبتة التي
 تتضمنها السالبة يثبت المحمول لذات الموضوع في جميع اوقات
 وجوده يكون سلبا بالضرورة وح يجوز ان يكون صدقها يتفاوت
 الموضوع قولنا لا شئ من العتقاء بان بالضرورة وان يكون يتفاوت
 المحمول انا في جميع اوقات وجود الذات كقولنا لا شئ من الانسان
 يجوز بالضرورة اذ في بعض اوقات وجود الذات كقولنا لا شئ
 من البشر بمقتضى بالضرورة فان ان كانت ضرورية لذات وقت
 الحادثة الذي هو بعض اوقات الذات قال وانما سميت
 الجزئية انما اعتبر في اسمها بهذا اللفظ وانما اوتى بذلك لانه
 تقع السالبة بكل واحد من اللفظين فان لعدم تقييد الضرورة
 الجزئية ان الضرورة الشئ يذكر في افراد هذه القضية لا يقيده
 شئ من الوصف والوقت فيقال كل است ن حيوان بالضرورة
 وان كان مفترضا قيد مادام ذات الموضوع موجودا سبني الجواب
 الضرورة الوصفية والوقعية فمن قال ان جميع الاوقات
 ليس تقييدها بل تقييدها لم يفرق بين اعتبار التقييد في المفهوم
 وفيما يصدق عليه ولم يفهم انه في التوفيق لا يخرج فكيف
 لا يكون تقييدها مادام ذات الموضوع الجزئية البارز
 التوفيق ان يكون المحمول متباينا بوجوده في يرد انه يميز على هذا
 التوفيق ان يكون زيدا وجودا دائمة لذات البتة المحمول للموضوع
 مادام الموضوع موجودا ويبرهن من ذلك ان لا يكون بين الموجبة
 الدائمة ذات البتة المطلقة تناقض لصدق قولنا زيدا موجودا
 مادام موجودا يرد ليس بوجوده بالاطلاق العام قال في قياس
 ما تراه دائمة ولا تتغيرا على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام
 في موادها بصرف قال ما تراه دائمة تقيدها وتغيرها في وقت
 اشتارة المادة اجتماعها قوله قد عرفت ان اعادة المادة
 وادالة خلفه المستقيم عما سبق قال اشناع الفكاك النسبية
 عن الموضوع الجزئية كانت او سببية لكن اشناع الفكاك النسبية
 قد يكون باشتاع البتة المحمول له لم يرد ليس بضروري بل

تفسير مفهوم عبارة مقصد ليعلم النسبة ظهوراً تاماً فمفهوم
الاشناع عبارة عن ضرورة اوسلب الامكان الذي يوجب
الضرورة فيلزم الدور **قال** وليس متى كانت النسبة المتناهية
ليس متى كانت النسبة متحققة بغيرها اشناع التفكاك كما عرفت
الموضوع لان القضية سالبة لزومها **قال** يجوز ان كان التفكاك
فما يميزها الاشناع فمفهوم الا جواز امكان الا تفكاك كما عرفت
في ثبوت المدعى ولا يرد ان امكان امكان الا تفكاك كما عرفت
ان يمكن السكاه ولا يقع فيمكن الا تفكاك متشكلاً ولا حاجة الى
ما قيل من ان المراد جواز اجتماع امكان الا تفكاك مع عدم
الموقع ولا الى البقعة لان امكان الامكان يستلزم امكان
التفكاك اذ غاية الجهد يقتضي امكان الامكان بيان فائدة
اعتبار ذلك الاكتفاء بجواز امكان الا تفكاك اشارة الى ان
النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا انما يغير بالنسبة الى موضوع
مع قطع النظر عن الامور التي رتبة والافاق لا دام لتلزم الضرورة
اذ لا بد له من علة يجب اقامتها او بواسطة اشتراكها في ما يجب
بذاته ومع وجود العلة يجب وجود المعلوم ومع عدمها ينتف
كيف ولو اعتبر الامور التي رتبة بغير اختصار القضايا في الضرورة
الموجبة او السالبة لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب او متف
قال بشرط ان يكون في متعلق بضرورة لا بثبوت فان الضرورة
منفية الى الذاتية والوصفية والوصفية سواء كان الوصف
شئاً للضرورة نحو كل متفك منهاك مادام متفكاً ويسمى
الضرورة لاجل الوصف اولاً نحو كل كاتب متفك الا صانع
مادام كاتباً **قال** وهي التي حكم في خروج بقية الضرورة ما فيكم
فيها بجهة بجهة الضرورة وبغيره بشرط ان يكون ما حكم فيها بالضرورة
الذاتية والوصف فراقاً ولتقوم مادام متفكاً بوصف الموضوع
ما حكم فيها بالضرورة الوصفية لكن يكون الوصف غير المتناهي
نحو كل است متفك الا صانع مادام كاتباً فانه قضية مشروطة
غير معينة **قال** مطلقاً اي غير مقيدة بوصف او وقت بان
يكون في جميع اوقات الذات بل ضرورة بثبوت في المثال اي المذكور
انما هو بشرط التصاف بالكتابة فلا ينافي ضرورة له في مادة اخرى
لامر اخر كما لم نقس قوله فاصلاً ان المشروطة اذا اعتبر

الخ يريه ان ثبوت المحمول فيها دون كانت لذات الموضوع الا ان
الوصف لما كان له دخل في الضرورة كان ما يجب اليه الضرورة
ايها اوسلباً لجميع الذات والوصف متفكاً فمفهوم كل كاتب
متفك الا صانع مادام كاتباً كل ذات متفكاً بالكتابة يجب له
التفك بالضرورة بشرط التصاف بها فانه في ما تدرهم من ان المحمول
ليس ثابتاً لجميع الذات والوصف بل لذات فقط فانه سببي
بعدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة بثبوت ولا حاجة الى ايراد
صلامة قد سكره بان مقصوده ان الموضوع في المعنى الاول مقيد
وهو انشاء مجرد الذات فانه مع عدم مساعده العبارة له يدعي
ان التقيد ان كان داخل في مذهب ما يدعي تقيد دخول الموضوع
من ان الثبوت لذات لا لجميع الذات والتقيد وان كان ثابتاً
لم يكن فرق بين المعين قوله ولا فائدة الى ان اعتبار الطرفين
بيان اوقات الضرورة وقد استفيد من اعتبار الضرورة
بالنسبة الى المجموع فانه لو تحقق الحكم في بعض اوقات الوصف
لم يكن ضرورياً لجميع فاعتبار الضرورة بالقياس الى المجموع يقتضي
عن اعتبارها في جميع الاوقات **قال** على ما ذهبوا اليه ان
ان ذلك سببي فمفهوم من ان هذا العزم متفكاً من النفس وان
في نفسه كذا وان مدار حركته يتقاطع مدار حركته المتفك على نقطتين
اذا كان احدهما نقطة والاخر في الاخرى يقع الارض صائلاً
بينهما ما ينافي حصول هذه الشمس اليه في عي طلبة الصلبة
وظلمتها يمنع التفكاك كما عرفت كذا مقتضى طبيعته قوله لان
مادام الوصف اعم مطلقاً من انهم اما عدم الفرق بين
الطرف والسطح واما النظر الى ان الثبوت في وقت الوصف
لا بد له من علة فثبوت الوصف في ذلك الوقت ضروري وقد
عرفت الى النظر في النسبة الى مجرد مفهوم القضية **قال** اي يكون
اي تفسير مشروط بالضرورة قوله بشرط ان يكون حتى يميز اجتماع الشرطية
والجزئية فبعض المعنى مما هو مهم والمقصود في التفسير ان ليس المراد
من الشرط ما هو المتبادر منه حتى يكون الضرورة لذات الوصف
خارجاً عن فاع الضرورة غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيد
بل في النظر الى جميع الذات والوصف وان كان الحكم على ذات
الموضوع فقط فله وصف دخل في الضرورة وانما في الوصف الشرط الوصف

لكونه خارجا عن الضرورة وان كان داخل فيها ينسب اليه الضرورة
 في قبيل يبريد بقوله دخل علم الاستقلال والمصلحة وان كان المناد
 ان شاء الله **قال** سبب تسميتها اي سبب اطلاق اسم مركبها فيكون
 مفصل لهذا التفصيل ليست ضرورة التثبت لانه ان كانت
 افراد الالان في شيئا ضرورة بقوله لبعض افراد سبب الالان
 قال فما ظنك بالشرط بها اي بالضرورة المشروطة بالكتابة على ما
 انشأه في شرح المطالع فان الكتابة لغيره ليست ضرورة لما صدق
 عليه الكاتب بكونه اوقاها فكيف يكون ذلك الا صاحب التبع
 ضروريا انتهى اراد التبع لانه الضرورة ضرورية وما قبل ان الكتابة
 يتحرك الا صاحب دون العكس ولا يحتاج الى تكلف سماع وهو ان
 المراد بالشرط طرأ الضرورة كما يقتضيه اضافة الشرط الى تحقيق
 الضرورة فان الكلام في كون حرك الا صاحب ضروريا او غير ضروري
 لا ضرورة ضروريا **قال** وان الموضوع اي حقيقة **قال** فاذا ائتم
 الخ فانه اذا كان المحمول ضروريا لانه ان الموضوع والذات انما هو
 الحقيقة كان الحقيقة ايضا دخل في تلك الضرورة **قال** ولم يكن
 للوصف مدخل في سواء كان الوصف خارجا كما في مثال السراج
 او ذاتا كقولنا طلق حيوان بالضرورة وانما اذا كان للوصف مدخل
 في الضرورة الذاتية فيجب ان يكون الوصف معارفا بل لا رعايته
 في ايضا يصدق القضايا الثلث كقولنا طلق سنجب بالضرورة او
 مادام ناطقا وكقولنا سنجب صاكنة بالقوة كذلك ومن هذا الجمل
 ان ذكر ضرورة الا حاد لا جامع القضايا الثلث بطريق التمثيل في
 واختاره لكونه سطر واما غير الشرط الخلف ما اذا انما يرا فانه لا بد
 من اشتراط ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية فانه
 غير فيه فربما هي الفطنة **قال** كقولنا طلق كلب حيوان الخ مثال
 للحقيقة التي ضرورية ودائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة
 على قوله بالضرورة اي مثال ذلك قولنا طلق كلب حيوان حال تلبس
 بالضرورة او الدوام وعدم تبس الضرورة بشرط الوصف **قال** لا دخل
 في ضرورة بكون الحيوان في ضرورة بكونه لانه ان كانت الكاتب اعني افراد
 الانسان كاتب مع قطع النظر عن الكتابة **قال** عن الضرورة اي
 الضرورة التي في الكلام وهي الضرورة في جميع اوقات الوصف
 فالامام للمبدأ او مطلق الضرورة بان لا يوجد الضرورة اصلا ولا يجمع

الاوقات ولا في بعضها وليس المراد الضرورة المطلقة الا بكيفية الحق
 عنده في تحقيق الدائمة بدون الضرورة في جميع اوقات الوصف **قال** لم يعتبر
 فيها معينان الا بغيره ان مادام توقيت حكم بكونه بكونه خبرا فاعلم
 وذلك التوقيت قد يكون باعتبار المصلحة وقد يكون باعتبار الظرفية
 الصفة ولما كان هذا الاعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورة
 لانه قد يتحقق الضرورة باعتبار المصلحة دون الظرفية اعتبر للضرورة
 المشروطة معينان بخلاف الدوام فانه لا يختلف باعتبار المصلحة
 والظرفية فلم يعتبر به معينان ولم يفرق بين الظرفية والمصلحة
 ولذا وقع في عباراتهم مادام الوصف من غير تفصيل وفي المتن بشرط
 الوصف وليس مقصوده ان الالان المصنوع يعتبر دون الالان
 فيه وانه ان ايرها معتبرا ايرها مشروكة على ما وهم **قال** لان القول
 بفهم هذا المعنى من الالان اي العرف العام بفهم هذا المعنى
 بعض السواب في قبيل بقى انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف
 موضوعه ومحموله تنازع في الاشياء من القام بقا عده وهذا القدر
 كاف لنبه هذا المعنى الى الوقت ولا يجب اطلاق هذا العرف
 في جميع السواب في قبيل بقى انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف
 في قبيل راجع الى الدوام ولا في ليس الانسان حرا او مثال ذلك وهم
 كذا ما قبل انه لا اختصاص له بالسبب بل كذا في الالان فانه يفهم
 في الالان الطلاق العام فانه كل نائم مستيقظ وبالنسبة **قال**
 بالفعل مستيقظ بكونه لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو
 قسم القوة وهو كون الشيء في ذلك ان يكون وهو كان
قال لان القضية اذا اطلقت الخ يعني ان القضية المطلقة
 التي لم يذكر فيها اجته بل يتوض فيها حكم الالان والسبب
 اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل في مشهركه بين العوجات
 الصيغة واما والممكنة الا اذا اطلقت بفهم منها صفة
 النسبة فتسمى المقيد باسم المطلق فعليه استغناء فيه كذا قوله
 انشأه في شرح المطالع بكونه يتفاد منه ان العقل ولا مكان كلاهما
 كيفيتان زائدتان على النسبة ثم قال الحق ان العقل ليس كبقية
 النسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكتابة لا بد ان يكون
 امرا متبادرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عدا المطلقة المراد
 محالة ان الالان في الحليات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية

بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وإنما هو مقبضه بالقوة القريبة
 من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدم
 من القضاء كقضاء المحللات منها مع أنه لا حكم فيها بالفعل والحب
 من المحقق التفتت زاناً أنه بعد الاطلاع على ما ذكره ان رجلاً من
 كيف أعترض على ان رجلاً بعد له وفيه نظرات قولنا كل جـ
 بالامكان شتم على حكمه وراية لا محالة ومعلومه ان بـ ثابت
 مع انتفاء الضرورة كمن البتة او الالبوت ولا معنى للقبضة
 الا ان يحكم فيها بان وصف المحمول صادف على ذات الموضوع سواء
 كان بالامكان او بالفعل وكل منها كقبضة دائمة على لقب النسبة
 لانه ليس نظراً الا تفصيل ما ذكره ان رجلاً او لا بقوله القبيضة
 المطلقة هي التي لم يترك فيها اجتهاد بل يتوض فيها ان لا يترك
 ما ذكره ان القبيضة لا بد فيها من وقوع النسبة ولا وقع في مادة
 الامكان فان اراد بقوله ان قولنا كل جـ بالامكان شتم
 على حكم ان شتم على وقوع النسبة فممنوع وان اراد ان شتم على
 صورة الحكم كما يشوب عطف الزايف عليه فممنوع كما انما يصير
 قبضة في حيث الصورة فالمحليات لا يجب الحقيقة والذي يقبضه
 النظر الصائب ان البتة تطابق الامكان ان كان مغايراً
 لا مكان البتة فالمكنة مستمدة على الحكم واجتهاد فيكون قبضة
 موقوفة وكذا المطلقة العامة لكون الفعل جهة متفارقة لامكان جـ
 وان لم يكن مغايراً فهو حكم فيها والمطلقة العامة هي القبيضة المطلقة
 وقد تارة الموجهات باعتبار كونها في صورة الموقوفة لا شتم على قيد
 بالفعل فتدبر فانه المحقق بالقول قال لا تارة اعم من الوجودية التامة
 دائمة لم يقل انما اعم القضاء المذكورة لكونه العموم والخصوص في
 جميع القضايا مع وتيرة واحدة وكذا ان المكنة العامة قال وهي
 التي حكم فيها ان لم يقبل ما حكم فيها ببتة المحمول او سلب بالامكان
 اشارة الى ان المكنة انما شتم على الحكم باعتبار اجتهاد لا يجب ذاتها
 قال لا حتماً بل على الامكان اشتمال الكل على اجتهاد وان يجمع
 القضايا الموقوفة مستمدة على الامكان فان اشتغالها عليه باعتبار
 التحقيق والصدق قال والاعم من الاعم اعم اذا كان العموم والخصوص
 من حيث التحقيق فلا بد وان الجنس اعم من الاجودان وهو اعم من زيد مع
 ان الجنس ليس اعم منه لعدم صدقه عليه قوله والقبضة ان متساويان

اي تحققاً

اي تحققاً فان ضرورة احد الطرفين يستلزم انتفاع الطرف الآخر
 فعدمه يستلزم عدمه قال من المركبات المشروطة التي لم يقيد بها لا
 اشارة الى ان الاولانية استغادة من قول المصنف الاول المشروطة
 الثانية الاولانية ذكرته ليست الاولانية رتبة قال مع فيه الدوام
 يعني ان الدوام يجوز منها ثواب فيكون اجزاء الاول مشروطة عاتية
 لان كونها بسيطة انما يقبضه ان لا يشتمل على حكمه او يطبق الاجتهاد ولا
 يقبضه ان لا يقيد بها بطريق التقييد في قبيل ان يطلق المشروطة
 على اجزاء الاول من باعتبار ان كان مشروطة عاتية قبل التقييد بدوام
 لان المشروطة العامة المكنة كقبضة واحدة لا المكنة بالقبضتين
 وهم شتم على عدم التوفيق بين اعتبارها بطريق الاجتهاد واعتبارها
 بطريق التقييد قال وانما قيد الدوام ان يعني ان الدوام المغير
 في الموجهات قد عاتت ذاته ووصفي في التقييد سلب انما ان يكون
 بالدوام الدائم والدوام الوصفي ولا ثالث والتقييد بالدوام
 الوصفي وكذا باللدوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالدوام
 الدائم لمعنى قوله ان فيه تقييداً صحيحاً ان فيه بالدوام تقييداً
 صحيحاً لان الحكم فيه قال لان المشروطة العامة اي جهة
 المشروطة العامة قال والضرورة يجب الوصف اي مستمدة
 له قال لا دائمة في بعض اوقات ذات الموضوع ظرف مستقر اي
 كائنة في بعض اوقات الذات فثبت ان سلب الدوام
 الدائم فيها انما يتحقق باعتبار بعض اوقات الذات لا باعتبار
 جميع الاوقات لتحقيق الضرورة والدوام في جميع اوقات الوصف
 الذي هي بعض اوقات الذات ولذا ان لا بد وان يكون
 الوصف فيها وصفاً مفارقاً عما يسمي ويولم يشبهه لانه لا يفتقر
 قال لا بد دائمة في جميع اوقات الذات او غير مستقيمة في بعض
 اوقات الذات بناء على ذلك ان قوله في بعض اوقات الموضوع ظرف لغو
 مستلزم بدائمه قال لان ايجاب المحمول للموضوع اي القبيضة المستقيمة
 كالمثل المذكور اذا لم يكن دائمي فان قيدت بالدوام كان معنى ذلك
 الايجاب المقتضى بالدوام انه ليس يتحقق في جميع الاوقات المحقق
 ذلك الايجاب في جميع الاوقات مستند واجار والجزء مستلزم تحقيق
 وليس ظرف النسبة لان رفع الدوام انما يقبضه ربح اشتمال الحكم الامرار
 ربح الحكم واذا لم يتحقق الايجاب اي اذا اتفق تحقيق الايجاب

في جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة اي في جميع الاوقات او
بعضها بل في جميع احوال الوجود بالاعتبار مطلقا في جميع احوال الوجود
كانت محققا في جميع احوال الوجود في جميع احوال الوجود في جميع احوال الوجود
ان الجزاء الاول الذي قيد بالادوام ان تحقق تحقق اليجاب في زمانه فيكون
ثم ان قوله لا دائما عطف على مادام وحيث تدبث لثبوت المحمول فيكون
الادوام سلبا لذلك لثبوت بالنظر الى الذات وليس ثبوتها ضرورة
حتى يكون الادوام ايضا لادوام تلك الضرورة وبما قرنا ذلك بغيره فيكون
السكوت المشتهر او ردها بمعنى الظاهر حيث قال يرد عليها السكوت
الاول لزوم اتحاد السلب واليجاب في وقت اذا لم يكن دائما يتحقق السلب
في الجملة ان في ان اللازم لتحقق جميع الاوقات تحقق السلب في وقت
وصحيفة السلب اعم من سابق في الحقيقة المطلقة المنتهية لا المطلقة
العامّة في تحقق بغير جميع الادوام مطلقا منتهية لا مطلقة
عامّة ان كانت ان قيد الادوام في الحقيقة لا يفيد الا سلب ادوام
الضرورة بحسب الذات لا سلب ادوام بغيره في الجملة اما الموضوع
لا يبقا عدة التفت عطف دائما على مادام بكونه فيكون ظاهرا
لضرورة كي دام قال ملحقه في اليجاب والسلب فيكون شانه
عبرها فيكون يكون احدهما وقد سبق ان معنى الموضوعية والسلب
ما يستل على اليجاب والسلب قال والجزاء ان في جملة استدلالية
بيان حال الجزاءات في لا حالت اول معنى لتقييد قال والسلب
بغيرها وبين القضايا سلبا اجزاء محذوف دل عليه والعبارة اي
مقتضى هذا التقييد وعديل اما معنى في الصدارة الانية قال
والحقبة اخف من المطلقة اي السلب التحقيق قال لمفارقا
لذات الموضوع متعلقه بغيره لا بمفارقا ولا لوجب عن
والوصفية سلبا كذا ما خذوة في معنوها فقد لم يتفرع في ثباته
واثبت وجوب كونه مفارقا قال ولم يتفرع احكاما من
العكس والتقييد وتركيب القياس في المراح المتفرع سابقين
قال صدق فعلية السلب لا بالضرورة اما فعلية السلب فلان لا يكون
العام اعم من الادوام الوصفية وان لا بالضرورة معناه اعم من الادوام
قال وصدقه بغيرها في مادة الضرورة التي يكون العنوان عين الذات
توكل است بالضرورة ناطق وكذا الحال فيما سبقتها في وجودية الادوام
دائمه قال هي التي حكم فيها بما خرج بغيره الضرورة ما ليس الحكم بالضرورة

اعني

اعني المطلقة العامة والممكنات والوجوديات والبقول في وقت
سبقت المنتهية اذ لا يمتنع منها ثبوت الوقت بوجه من الوجود وقوله
في اوقات وجود الموضوع العامتان والخاصتان فان المتبادر منه
ما يتقبل اوقات الوصف قال كما لمثال المذكور اي قولا كل من
منصف وقت حيلولة الارض دائما قال وجميع اوقات الوصف
بمعنى اوقات الذات لكون الوصف مفارقا ثباتا على ان الكلام
في الخاصيتين قال في غير عكس اي ليس متى تحقق الضرورة في اوقات
الذات تحقق في اوقات الوصف نحو كل من منصف وقت
حيلولة الارض دائما قال لا دائما بحسب الذات موطئة في
على ضرورة البصر المعنى اما حكم فيها بالضرورة المنتهية حال كون
ذلك البوت او السلب مقتضى الادوام الدائم قال ان يوجد
الجزاء وجودية الوقت البصر المعين حال فضا عن ضرورة ثبوت
شي في اوسليه قال ولا يترجم في امكن اليجاب ان لا يكون الحكم
لا يجب وقوله لا يقال يترجم خلق الواقع عن التقييد ان يقول
ليس اليجاب والسلب على طرقة التقييد مطلقا فان ثبوت
كل ان كانت بالامكان الخاص صاوي مع ان جوبتها
كلية من ثبوتان في الواقع وهذا القدر كاف لثبوت عموم الحقيقة
الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلية السلب في القضية الشخصية
والجزئية كخبر كات بالامكان وبعض الذات ان كانت بالامكان
كسب يترجم ارتفاع التقييد لا بغيره ذلك قال واغم من الدائم
بكونه ضد الدائم من الضرورة كما مر قال لقضا ومفارقا اي الخت
في المادة الوجودية بالضرورة اذ كان اطلاق العام في مادة
الادوام الخا عن الضرورة نحو كل ذلك متحرك بالفضل او لا دام
فلما لا بالضرورة قال حيث لا يجوز ان يكون كل كفاء موجودا بالامكان
الخاص قال في مادة الضرورة اي الذاتية اذ كان الوصف العنوان
عين الذات نحو كل ان حيوان بالضرورة قال على وجه اي
اذا حشرت الضرورة في جميع اوقات الوصف بغيره ما اذا حشرت
بشرط الوصف فانه احص من الوقيته من وجه كما مر قال وموافق
لما في الحكم بناء على انه رخصان للسلب المتبذات بهما في ثبوت نقاوت قال
في موقف تركيب القضايا اي تركبها مع قيد الادوام والضرورة
واعلم ان عبارة المتن والضابط الى الادوام ان في المطلقة

عامة والاصح ضرورة ان كل كلمة عامة لا تحذف لفظ الاشارة غير المحل
 الثانية كذا يترك المعطف على معموله فلو كان مختلفين ثم غير تقدم المحرور
 قال فلي كان انما قصده الاقضا رتبة اجزاء عليه ولا يترك عليه ان
 لم يستعمل الاشارة في الاصل واما والمعنى في الاشارة ان لا يكون
 مستعمل في الاشارة فان الاشارة لم يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان
 كان استعمل في الاشارة غير السبع وكون استعمل الاشارة لهذا المستعمل
 السبع لا ينافي ان يكون استعمل في الاشارة اولى لكون كل منهما امر ان
 ارجح ان لو فصل راجعا الى الحقيقة وعدم جوازها في الاشارة
 في الحكم قال في الحليات اجموع الاشارة الى انواعها المختلفة كما
 قالوا في جميع الظواهرات والمراد من الفاعل من الحليات الفاعل
 من تعريف انواعها وتقسيمها والشيء بين اقسامها ولا يذهب
 انه عليك ان لا يجرى العدول والتحصيل في الشرطية لان حرف
 السلب اذا كان من المقدم كان المعدول في الاشارة باقيا
 الحكم الذي فيها بالقوة لان الشرطية لان الحكم فيها بالانفصال
 بين الشئين والافصال او سببها سواء كانت الشئان جنسين
 او بليتين ومعدولتين وكذا الجواب اذا التزم ولفظا ووالا
 والالتفات اقسام الحكم الشرطي لا كلفه ولا يقصر على التقادير
 المحققة قال قد سمعت تترك لما في المقيدة في تعريف الشرطية و
 تقسيمها الى المقيدة والمنقصة ليرتب عليه لفظ المقيدة الى المقيدة
 والالتفاتية فقولوه على انما مستند عطف على ما يتركب من حقيقتين
 وافضل تحت المسموع قال والقضية التي معطوف على قوله قد سمعت
 وليس وافضل تحت المسموع بعد سببه تعريف قول المعص واجزاء الاول
 يستحق مقدماته ثانيا قدما بينهما لكونها ما هو دون تعريف
 الضرورية والمراد بما الموصولة القضية بقرينة ان المقسم معتبر
 في الاقسام فلا تنقض التوفيق بالقياس قال عند اخي عنه نقل
 الاول طرف مكان وزمان كذا انما القاموس وبها خلاف زمان
 اي زمان حصول اخي قال سواء كانت الاقسام شرطية بغيره
 المقدم والالتفاتية المنقصة والمنقصة وجعل تعميما للقضية
 لا يكون محلبة قال لتقدمها في الذكر يعني اذا ذكر اجزائها ان تقدم
 الاول غالباً في الملقونة والمعقولة قال والمراد بالعلف
 شئ بسببه لتعريفه الاول انما استصحب دعاء الى الصلوة والارزاق

الاولى وهم خلوه عما هو المقصود
 قال بام ان القضية مع

كذا انما القاموس يعني ان المراد بالعلفة بهما ما يطلب الاول اي
 المقدم ان يكون ان في اي اقسامها سواء كانت موجبة
 او لا فيكون قبله يوجب ذلك احتراز عما لا يوجب وليس مقصود
 تغييره لعلفة معني برون العلقه عن سببه لتعريف شئ شئ
 ولا اختصار بل بالاول والثاني قال كالمعنى والتضاد هذا المعنى
 ما ذهب اليه الجمهور من ان التلازم بين الشئين ليس احدهما عللة
 لآخر وانما يكون من غير ان يقتضيه الارتباط بينهما ثالثا فيتمثلون في
 المتضاديات وذلك من اجل ان المتضاديات الحقيقتين معلولا
 صفة واحدة كالقوله بالبوقة والبوقة كل منهما يحتاج الى ذات
 الالب فان الالبوقة ذات البوقة يحتاج وجودها الى ذات الالبوقة
 والبوقة تحتاج الى ذات الالب وهو الربط المحوقة والمتضاديات
 المستهوان في انهما معلولا عنه واحدة كالقوله شئ وكل منهما
 يحتاج الى كلفه بل معقبة الى الاخر الى كلفه بل الى معقبة كذا انما الحق
 الطوسي والحقا كمال فبان يكون المقدم علة للشئ اي قد وجبه
 له بهي ما يجب به وجود المعدول ناقصة كانت او تامة قال او
 معلول الى ان المقدم معلول للشئ فان وجود المعدول مستلزم
 وجود العلة سطرعا وجوده كانت او لا قال او يكون معلولا
 عنه واحدة لا كيف واللفظ والالكات الموجودات بمرها
 مستلزما لكونها معلولة بل لا بد من ذلك في اقتضا
 تلك العلة ارتباطا احدهما بالآخر بحيث يمنع الالتفات بينهما
 كسواء يكون مجرد صلاحية كالفلك الاول والعقل الثاني كذا انما الحق
 المحقق الطوسي ومن هذا يتبين ان الالتفات الى ذكرها
 بعض انظر الى مضمونه ومعنى ان يكون المقدم والتا على
 معلول واحد بان يكون احدهما علة تامة والاخر علة ناقصة فان
 العلة الناقصة جزء تامة في لسان وبشرها من حيث ذاتها من
 استلزم المعدول لعلفة ومن حيث وصف الكنية الجزئية من المصا
 المتضاديتين ومن حيث استلزام المعدول الواحد لغيرها من حيث
 ان يكون كذا علة مستلزمة وان يكون معلولا علة متضادتين
 او مع معلولا علة متضادتين او مع معلولا متضادتين والشرط
 علة متضادتين الجزاء او العكس فان جميع هذه الصور مجرد مصابة
 في العقل الثاني والفلك الاول قال واما المتضاديات فبان

يكون متضايفين أي لا تفصيل فيه لحياته السالبة ولا ليدوان
 المحل غير مفيد وما قيل ان تضاديهما محال عند عقدة يدل التزام
 تضاديهما معلوليهما معلول احدهما مع الآخر فمعلوم ان
 تضاديهما معلوليهما لا يوجب الارتباط بينهما بحيث
 يمنع الا تفكك بينهما بل يوجب المصاحبة بينهما قال وبهذا
 التبريد يتناول الجواب على ان المبادر من قولنا هو الذي يصدق
 التضايف بينهما على تقدير صدق المقدم ان يكون كذلك في نفس الامر
 ولو اريد به ان يكون معلوما متزايدا ولولها سواء كانت في الواقع
 او لا شئ الكاذبة ايضا ولذلك قال فلا ولا او لما شئ بالمطالع
 من ان هذا التبريد الصادقة والكاذبة بالمقابلة كما انه محقق
 بالموجبه قال لعدم اعتبارنا في لفظ لا اعتبار مسند كذا من مناط
 الخروج عدم تحقق صدق التضايف من مقتضى ثبوت جميع التضايف
 ان كانت كذبة او على بعضها ان كانت بوليه فيقول انه يتناول
 الكاذبة الكلية التي يصدق التضايف فيها على تقدير صدق المقدم
 لعلاقة لكن لا يصدق على جميع تفاوير المقدم لعلاقة او لعدم
 صدقها على بعض التفاوير او لا لعلاقة وبهم لان المعبر في التبريد
 صدق التضايف على تقدير صدق المقدم ان كليهما حكما وان جوب
 بخبرنا لا على تقدير صدق المقدم واجبه وكذا ما قيل ان التبريد
 يتناول الاتفاقيات الصادقة ايضا لما حقق ان الاتصال
 والاتفاق ايضا موجب لان الممكن لا يتحقق الا لما وجب لما
 من ان جود الاتصال في التحقيق الموجب لا يكفي في كونه صدقة بوجوب
 ذلك بل لا بد ان يكون ذلك الموجبة مقتضا لارتباط بينهما
 والاكات مجرد مصاحبة كما في معلول العقل الاول والشر
 انه موجب لكل واحد بجزءه فكذا في الجواب الآخر فلا يمنع الا
 الاتفاقيات بينهما ان كان الحكم متحققا في بين الطرفين
 وكذلك العلاقة لان يكون متحققين في نفسهما حتى يرد
 ان الحكم والعلاقة ليس في الموجودات قال لعدم الحكم اي بينهما
 قال او لثبوت العلاقة فان صدق الحكم المقيد بقيد انما يكون
 صدق اذا كان الحكم يمنع ذلك المقيد بقيد انما يكون صدق اذا
 كان الحكم يمنع ذلك المقيد متحققا في الواقع وليس هذا في
 انشاء موجب الحكم متى يرد ان انشاءه لا يوجب الحكم كما ان

بطلان الحكم النظري بقدره قال لا لعلاقة قال الصدقة المتعارضة
 اي من غير وجود علاقة لقيض ذلك او من غير اعتبارها في الاول
 لا يجمع الطرفين والاتفاقيات عند ان في قولنا يجوز توافق
 بجزئين بان تحقق موجب تحقيقهما من غير ان يكون ارتباطا بحيث
 يمنع الاتفاقيات بينهما فان قيل اذا توافق الجزان في
 التحقيق كان المقدم متحققا في فائدة الاعتبار تقدير صدقة
 ذلك لا فائدة معنى الاتصال الذي هو مدلول الشرط والعلاقة
 فانه لا علاقة بين ما بينهما في رآه كلامه يدل على انه لا علاقة للاتفاق
 بل قوله وليس فيما الاتفاقيات الطرفين على الصدق نفس ذلك
 وهو المستفاد من كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات كما
 في قال في شرح المطالع من ان الاتفاقيات مستندة ايضا على
 علاقة لان المعبر في الوجود ام ممكن من بطله من عدمه فخرج بان
 وجود العدة لا يقتضي وجود العلاقة والارتباط بينهما يجوز
 صدقهما مع عدمه واحدهما بجزئين مختلفان بحيث لا يكون بينهما
 الا المصاحبة في الوجود مع جواز الاتفاقيات ولا حاجة الى ما
 ارتكبت من الغف في بان العلاقة في المفروضات شعورها
 بخلاف الاتفاقيات وانما غير شعورها وان كانت واجبة
 في نفس الامر ولا انحصار القسط من ان العلاقة والاتفاقيات
 مآورة الوقوع قال على تقدير المقدم لكن يجب ان يصدق التضايف
 على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التضايف صادقا من حيث
 لا مقدم تقوينا ان لم يكن الانسان ناطقا فمفهومنا على لم يصدق
 اتفاقية كذا افادة العدة المتعارضة والطلاق التبريد
 بان لا يشترط ذلك فان ذلك الصادق صادق باي تقدير غير
 افتقاره به قال وبهي التي حكم فيها بالاشارة بان بغيرها صدق
 وكذا في الصدق والكذب في التعارض الثبوتية لغير بان
 المتفصلات الثلاث لا يتركب الا من جزئين واليه ذهب
 الشرح وبتبع العدة المتعارضة واما لان مثل قولنا المقدم
 اما واجب او ممكن او متعبر ومن هذا الشئ اما ان يكون شرا
 او جرا او حيوانا ومن هذا الشئ اما ان لا يكون لاشرا ولا جرا
 او لا حيوانا متفصلات مستندة بناء على ان الاتصال الواحد
 نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فغنى فائدة

ما لا يوجب
 المقدم

الا جازا بعدد الا لقول من ظاهرا ان القول بان لا يكون تركيب
 الحقيقة في اجزاء كثيرة بناء على ان تركيب الشيء من قبضه او
 سوي تقبضه ولا يكون معنى الال قبض واحد يمكن ترك
 مائة الجمع او مائة الخلو من اجزاء كثيرة في غير مائة لان التقبض
 المنفصلة الواحدة لا يمكن تركيها من اجزاء كثيرة من الشيء من قبضه
 او سوي تقبضه حقيقة كانت او غيرا والمنفصلة المكونة
 من المنفصلات المستعدة يمكن تركيها منها هذا لكن المقصود
 ان الال مائة المذكورة وكذا المنفصلات حقيقة في غير نظر الال عليها
 الال المنفصلات وان الال يعل المذكور فيه مصادرة لانه اراد بقوله
 والسنة الواحدة لا تصدق الال بين اثنين كل سنة واحدة التقبض
 كانت او حلت فهو كل انتزاع وان اراد ان السنة الحلت وان
 والال لثانيه كذلك فليس ولا ينفع كذا ما قال الفارابي من ان الحقيقة
 لا تترك الال في الشيء وتقبضه او سوي تقبضه فمخرج بل
 يترك في الشيء وفي الشيء كل واحد منهما احض من قبضه كما في
 الال سنة المذكورة كذا ما قبل لو ترك الحقيقة من ثمة اجزاء كثيرة
 الثالث المصادق فيجتمع مع اجزاء مصادق في ذلك الخلقين كما في
 غير تقع مع الواحد منها فلا يتحقق الال لقول الحقيقة
 بالقياس الى اجزاء الال فلو لم يكن الال لا يكون الال حقيقة
 بين كل واحد من تلك الاجزاء بالقياس الى الال لان لا يكون بين
 مجموع الاجزاء الثمة وانما ان اعتبار اجزائها في التعريف كقوله
 على اقل ما يوجد فيه الال لقول فبذلك قال صدق فقط اي في غير
 ان بناء في الكذب بل يمكن اجتماعها مع الكذب وكذا ما في
 الخلو معناه في غير ان بناء في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى
 يكون ميانا لا حقيقة قال فلو اتي بالاسم المنفصل كمال الال
 فيه وان كان يوجد في غير الال ايضا فليس الال مبالغة كما عرفت
 بل هي حقيقة الال لقول الال كما هو بالعدم فليس الال
 المصادق على كونه في الحقيقة بالشيء هو هو لا ما يقال في الجاز
 على ما فهم قال مطلقا قال المصادق في التقارن في هذا الجمل المعين
 احدهما ان حكم في مائة الجمع بالبناء في الصدق وول حكم في السنة
 في جانب الكذب في البناء في عدمه وليس بعيد يكون هذا
 فرد المص ويكون قوله فقط ان الال عدم الحكم في جانب الال

الال الحكم بالعدم ويحكم في مائة الخلو بالبناء في الكذب ولا حكم في السنة
 في جانب الصدق في البناء في عدمه والال ان حكم في مائة الجمع
 في البناء في الصدق سواء حكم في جانب الصدق في البناء او بعده
 او لم يحكم في شيء منها في مائة الجمع بالمعنى الاول مشروط بالحكم بعدم
 البناء في الكذب وبالمعنى الثاني في مجردة عن ذلك كونه مشروط
 بعدم الحكم بالبناء في الكذب وبالمعنى الثالث في مجردة عن بين
 بكل منهما اعلم في نفسه وكذا قياس مائة الخلو فكل واحد منهما بالمعنيين
 الا ان اعم من الحقيقة باعتبار المواد بالمعنى الثالث خاصة اعم منها
 باعتبار المقنوم ايضا قال بهذا المعنى يكونان اعم اي من الحقيقة
 ومنها بالمعنى السابق في حيث تعريف وصفه به الشراة كقوله
 سواء نقل من كلامه او وصف من عن نفسه قال لكن الشيخ
 لفت على منع الجمع بينهما اذ لا يكون شيئا او احدا وكذا ان جهة واحد
 قال في هذا نظر اي ان يكون المراد عدم الال جمع كالحكم
 وقد اجمعوا وذلك لان تحقيق المقنوم يستلزم تحقق الاثر في نفسه
 انتفاء المقنوم قال وارجوا من الله لو ان الال بصفة الى عطف
 على قال في بعض النسخ بصفة المصدر فهو عطف عليه بتقدير
 العامل اي في معنى ان ذلك الفاضل قال وارجوا من الله تعالى
 ان يصح على اجواب اظهار الصعوبة في هذا النظر الى ما ارادة
 من عبارة المقنوم من فهم ان مراد المقنوم من عبارتهم لا فيما هو
 مرادهم بل نفس الال كما يدل عليه اخ كلامه من قوله فبعد بان الال شكل
 انما من سوء الفهم قال لم يعبروه اي بين قضيت كون
 عبارة من الحكم بالبناء بالبناء بين القضيتين الجائز سلبا
 في قبل انه مجرد ان يبره وابالمنافاة عدم اجتماع مجموع القضيتين
 في الصدق وبهم قال واحدة من المفردات اي مفرد ما
 مأخوذ من المفردات ضرورة البناء محل القضية على المفرد
 قال ما ان الشيخ ايا بيان لثمة غلط ذلك الفاضل في لا يقال
 من هذا السؤال اطلاق قول الثالث ليس مرادهم بالبناء في
 في الجمع ومصادقة الجواب فخصيصه بالبناء في البناء في الجمع في القضايا بالبرهنة
 ان الحكم فيها فان اردت المناقاة اي ان اردت الى
 المناقاة بين الحكمين المستفاد من بانيت القضيتين بتقدير
 قوله وانما الثاني موضحا خروفا لقضية حلتية قبل هذا

واختاروا اللزوم
 فاعلم من هذا

الشئ بمقدار ما يحكمه واحد والآخر بغيره المحمول **ف** شبهة
 بالمتفصل باعتبار اشتراكه على الشئ في المحمولين **ف** وقد يكون
 حقيقته ابتدائية لتكسب بيان الانقسام بين المحمولين **ف** كانت
 قضية منفصلة لا تتناول على حكم واحد الامرين **ف** بئس
 وبالحكمة اي حجة ما تقدم وضارته قوله لا بد من كائنه انما كان المقدم
 الصريح لا منفصلة الاتصال بين الحكمين والحكمة كون احدهما ملوما
 لآخر **ف** وان كانت المقدم الصريح في نفسه وان المنفصلة الحكم
 بالاشياء بين الحكمين ولا حكمة بئس احد الامرين للموضوع ولا يكفي ذلك
 العبارة فانه انما لفظ اما امر واحد والصحيح وان كان المقدم
 الصريح في لفظه **ف** والمناقضات انما موطون على قوله ان
 الحكمية انما هو المقصود في الاجمال وما سبق كان تمهيد **ف** وقد تميز
 في المفردات انما في هذه الصورة التغيرات كما اعتبر في صورة المنا
 المناقضات بينهما في الوجود اذ لا يبقى المناقض في الصدق عين
 التغير بالقبضين ثم كلامه في كونه صريح في ان مدلول الحكمية الشبهة
 المنفصلة الاتصال في الصدق والحمل لا يثبت احدهما للموضوع
 فانه لازم في قبيل ان المقصود بقولنا هذا الشئ واحد او كثير ليس
 الاتصال بين صديقه بل بئس احدهما فان قصد الاتصال
 بينهما بمعنى صحيح المقصد يكون القضية غير حجة او شبهة الاتصال
 وشبهة الحكمية البئس وببشرها بون بعيد فاما ان يثبت قضية غير حجة
 ولا شرطية واما ان يبطل حكم شبهة الحكم في البئس واما ان يبطل
 حكم شبهة الحكمية في القبضين من دفع لان مدلول الحكمية الشبهة
 بالمتفصل المحمولين في الصدق فان ذكر المحمول الاول
 افي دو بئس لموضوع ثم اذا ذكر المحمول الثاني باو افاد بئس مع
 مناقضه اياه واليه اشار قد سكره سابقا بقوله فالحقيقة حكمة
 مركبة من موضوع واحد لا انه قد رواه في محمولها فمدلول الحكمية شبهة
 بالمنفصلة الاتصال في البئس معا عقوله اذ البئسهما بئس
 وشبهة الحكمية البئس وببشرها بون بعيد لبئس **ف** وهذه حكمة
 صرفة لا تتناول على حكم واحد غير ترويه **ف** وان اعتبر في اي
 ان اعتبر بما يدل على الحكمية كانت منفصلة وان اعتبر بما يدل
 على حكم واحد برونه محموله كان حكمية ولا يتناول وان كان بين الشئ
 اما واحد او اكثر فحتم ان يكون منفصلة وان يكون حكمية **قال** كما

ان المتفصل انما استر بهذا التسمية اما ان انقسام المنفصلات
 الثلثة الصيغ ليس باعتبار خصوصية ذاتها بل بوجه حمله
 مقبلا بل باعتبار انقسام المنفصلة المطلقة اليها كما نفي
 المنفصلة اما التروية والاتفاقية الا انه جعل المقسم كل واحد
 على وجود القسمين بالاقسام الثلثة **قال** فبئس العناد والحج
 لنفرض على النسبة المذكورة اي نسبة العناد والاتفاقية المنفصلة
 الثلثة في كونها قسمين لا انفصال في غير مدعية خصوص الاقسام
 في القسمين كنسبة التروية والاتفاقية اما المنفصلات في كونها قسمين
 الاتصال بالغير خصوصية شئ منها في القضية **قال** التي يكون الحكم
 انما زاد لفظ الحكم لتبديل الكادية وفيه اشارة الى عدم كونه
 المتن لها في التروية وفيه اشارة لثبات الجزئين بقطع النظر
 عن الواقع انما ان ليس المراد يكون المراد بينهما مع
 النظر عن كل امر خارج عن ذاتها فانه لا تصور الا بين الشئين
 ونقصه مع تحقق العناد بين الشئين مساوي لقبضه **و**
 احض منه او اعلم منه **قال** وان لم ينقض انما يقضه ولا يغير
 ما يستلزمه **قال** قد عرفت اي من التوقيفات المذكورة فهي
 من التوقفة وقد روي من التوقيف **قال** لان تعاريفها فهي
 توقيفات لتقم منها بقرينة قوله وسأنت كل واحد منها و
 والضمائر المذكورة في التوقيفات راجعة الى المذكورات في القضية
 باعتبار قسم منها وهي الموجبة والاداعي اي تخصيص التوقيف بالمو
 بالموجبات او لا ثم تعريف السوابب تفصيل انقسام السوابب
 بحيث يتميز عند المتعلم بغير انما **قال** بين التي تحكم بغيره
 قدر الفائدة المذكورة في عبارة المتن انما ان غير متغير
 راجع الى الساببة ولا يفرق الدوران في التوقفة احد منها معبودة
 بقولان انما سألته وان لم يكن معلومة كخصوه صرحا ثم المذكور
 التعاريف المنفصلة بعده وليس توقيفا في بئس كون التوقيف
 لا فائدة في ان تقول انما توقيف للقد المشتركة بين ذلك السوابب
 لا توقيف لها **قال** ما حكم فيها بل هو التام التروية والعناد والاتفاق
 انواع الحكم الاتصال كما سيجيء في كلامه قد سكره فاقول بالقبضية
 البئس الاتفاقية والحكم بالبئس الميكنة لا بالقبضية فالمراد بالتروية
 النسبة الميكنة به كحكم حال عن الاتصال **قال** فان التي حكم فيها انما

فيكون
 فيكون

ترفع

منع الجمع والاختلاف

يترتب سلب شي من شئ اخر موجبه لزومه لانها حكم فيها بالبروز ان
ان البروز سلب **ف** اعني كون الطرفين في ذاتها الى
حرفه القضية لا يكون معدونه وان كان في ذاتها معدونه **قال** انما
هو على بقية الحكم بالانفصال اي في المنفصل على الوجه الذي اعتبر فيه
من البروز وان تضاف الى الانفصال اي في المنفصل على الوجه الذي
اعتبر فيه من الانفصال كجمع او منع الجمع او الاختلاف **ف** اذا تضاف
لنفس الامر اي الحكم الذي بين الطرفين من الانفصال والاختلاف
في صوره مع قطع النظر عن الاعتبار والقرن **قال** لانها اما ان
يكونان صاهدين في اي بعد التخييل واعتبار الحكم والا فادوات
شروطها **ف** فانه من كونها قضيتين فخصا عن الصدق والكذب
والكذب ومعنى صاهدين ان يكون الحكم الذي فيهها مطاوعا
في نفس الامر او حقيقة فيها فلا فرق بين اعتبار الصدق وعقبي
المطابقة وبين اعتباره بمعني التحقيق **ف** فليبين على صفة
الادلة المتكلم او على صفة المضارع المتكلم مع لام الاستدلال **ف**
ان كلا من الشرطيات المنفصلتين من هذه الاقسام الاربعة
يتركب والمنفصل ايضا تتركب من الاقسام الاربعة الى ان
المقدم فيها لم يكن متنازعا عن انما بالطبع اعتبره والقسمين
فيها **قال** واحد **قال** من صاهدين اي عن صدق الصدق و
وكذا قوله عن كاذبين وعن مقدم كاذب وقال صادق ليصح
متقابلهما بالجمهور الصدق والكذب **قال** لا متنازع الى ان لا
على عدم التركيب المذكور بالمتنازع الاستدلال المذكور وليس هذا
اعادة على ما قيل في ان الاستدلال المذكور ان يكون في القضايا
اذ في المقدمات **قال** لا يقال انما معارضة للبروز اب بى الدال
على امتناع التركيب المذكور وحاصل الجواب ان المذكور في موضع
المعارضة لا يصح للمعارضة لان كلا مناه الكيفية والبروز من الكسب
صدق الجزئية وتوجبه السؤال لمنع السند والجواب اثبات المقدم في
نفسه **قال** لا يخفى **قال** لا نقول ذلك اي عدم التركيب مقدم صادق
وقال كاذب في الكيفية لان الجزئية مثلا اذا قلنا كذا كان زيد حمارا
كان حيوانا لصدق كسبه جزئية او صح في كونه اذا كان زيدا حيوانا
كان حمارا ولا يصدق كسبه **قال** فان قلت انما خاصه ان اعتبار
عن الجزئين في التركيب يتنازع حصر الطرفين في الاقسام الاربعة فاما

ان يسقط

ان يسقط هذا القسم في بيان التركيب او في اقسام الاقسام الاربعة
قال فتقول تلك الاقسام اي الاربعة كاشفة باعتبار نسبتها الى
نفس الامر في اي الاقسام الاربعة المتفاوتة مما تقدم وافتحة الاقسام
الاربعة وفتحة الجواب ان هذا الامة من حيثها المنفصل عن العقد
الذي ذكره سابقا في بيان الاقسام وانما يوضح لجمهور الصدق والكذب
لان مقصوده بيان ما تتركب منه المنفصل ولا شك ان ذكره ادخل
في البيان وليس ساقطه لانه في حصر اقسام تتركب من الشرطيات حيث
قال ثم اذا التمسنا انما نفس الامر في هذا اذا كانت المنفصل في ذاته
او المنفصل المذكور سابقا في تركيب المنفصل الموجبة الصادقة
الصادقة اذا كانت لزومية واما اذا كانت تلك الموجبة الصادقة
اتفاقية فتصدق عن الصادقين والكاذبين عن الاقسام الثمانية
الباقية فليحفظ هذا في المتن ان رة الى مجموع ما تقدم وهي في
على ان المراد بالمنفصل الموجبة البروزية في قبيل ان اراد المصنف
الموجبة المنفصلة الصادقة لا ليصح قوله ويصدق عن الكاذبين او
الاتفاقية لا يصدق فيها ولا يتم قوله في بيان عدم تركب الصادقة
في مقدم صادق وقال كاذب لا متنازع الاستدلال الصادق الكاذب
وان اراد بالمنفصل الموجبة الصادقة البروزية فلو حاربه بما قوله
فيما بعد هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذلك
في صاهدين محال وهم **قال** في صدق الاتفاقية ان رة الى بيان
استحالة كونها من الصادقين فيضمن بيان صدقها من الصادقين
فقد انكره السوفسطائي **قال** لان الكاذب لا يوافق شيئا كما
قلت بئس شئ في غير لا يقضي بئس في الواقع فتقول معني
الا يقال انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فان كان حقيقة
الاول بمرور حقيقته ان في قول بعد استغنائها في الواقع لجواز
استدلال المحال محالا واما اذا لم يكن بينهما ارتباطا وصادقة كذا
في شرح المطالع **ف** نعم المنفصل في ذاتها البروزية اعتبر في
الاتفاقية عدم ملاحظة الصدوق بانه يترتب ان يكون المنفصل المطلق
الاتفاقية **قال** لا يعني فيها انما صدق الطرفين في الاتفاقية
الخاصة او صدق التام في الاتفاقية العامة **قال** بل لا بد من ذلك
في عدم المداخلة اي ما ذكره المصنف في تعريفها حيث **قال** وهي التي
يكون لك فيها لجزء توافق الطرفين على الصدق ما جاب الصلاة

المتعارفان ان هذا انت رة اما ان المبتدئة انما كانت عند
 وهو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها لا عدم العلاقة اصل فانه
 في مع ذلك البحث عن المص لم يقتضه تعريفه لانه يمكن الحكم بصدق
 التما على تقدير صدق المقدم بعد ملاحظة العلاقة لا الصدق في
 نفس الامر فيجوز كبرها من العنادين سواء كانت انفاقة في
 او كانت او المقدم صادق وقال كاذب كانت عامة **قال** لا يتوقف
 الخ فالقسمين المتنازعين بحسب الوضع راجع الى قسم واحد **قال**
 لقولنا وان يكون الاربعه ذو طحا او منفصلة لبت وبين اعم
 من الزوج لوجوده في المقادير فلا انفصال بينهما انفصال الخاص
 والعام فيجب ان يكون ما نفع الجمع بينهما **قال** الموجبة الحقيقة
 العنادية كما وجبت تركيبتها هذه الاحكام الثبوتية التي ذكره
 قد سهره على ان الانفصال لا يكون الا بين القضيتين اما اذا
 تحقق بين اكثر منهن ففي مجموعة كما عرفت فيما سبق **قال** هذا
 اذا وجدنا اي اذا اجتمعنا ما نفى الجمع **قال** لكان كلتيه
 المحلتيه اي الكلتية التي صفة الكلتية ليست سلب كون موضوعها
 ومحمولها كلياً اي مقولاً على كثيرين فان الموضوع في قولنا الاشياء
 نوع كمن مع ان القضية ليست كلتية بل باعتبار كون الحكم فيها
 كلياً اي في كل مجموع او في الموضوع في ثبوتها في لفظ الكلتية لا في
 الاو باللبنة وفي ابدان مصدرية لا على ان مقدمها وتاليها كلبتان
 كذا في بعض النسخ وهو المطلب في لقول شخصان وفي بعض
 مقدمها وتاليها كلي اي موضوع مقدمها وتاليها كلي اي مقول
 على كثيرين فالمتأخر بقوله شخصاً باعتبار ان موضوع الشخصية
 جزئي من اراد به الاوضاع الاحوال الخ في المواضع التي ذكرنا في
 ولما كان الوضع اللغوي مستقلاً بحصول والتله بسبب الوضع
 اطلق على مطلق الحال وانما اختارها على الاحوال ولم يزل في مع
 الاوقات والازمان والاحوال لان المتبادر من الاحوال
 الحاصلة في نفس الامر بخلاف الاوضاع فانه يشوبها الغرض والاعتبار
 حاصلة كانت او لا ولذا وضع في عبارة المص بعد الاوضاع
 لفظ الوضع تمييزاً لما يدل عليه لفظ الاوضاع بالانضمام ومع
 ان رفع ما قال الت راجع في شرح المطالع رداً على من ذكر لفظ الوضع
 بعد الاوضاع واوالوضع وان اراد بها التقادير حتى يكون

معنى

معنى الكلتية اذ الانفصال والافتصال ثابت في جميع التقادير كما
 شرطه في نفس الامر فان اراد بها فرض المقدم مع الاسرار المتكئة
 الافتتاح فقط اعني غير ذكر الاحوال **قال** فالشرطية انما يكون كلتية
 الخ لا شك ان كون الضرور والعناد في جميع الاوقات والامكان
 وصفة الضرور والكلية صفة الشرطية فالكلتية ليس بنفس ذلك
 ان يكون بل صفة حاصلة طوله مما يدل عليه قوله بكت كلتية الحكم
 بالانفصال والافتصال هو كونها بحيث يكون الضرور المستفاد
 منه كذا في ذلك **قال** الت راجع اذا كان التما الخ فلو كان ذلك
 الصفة لبنة بنبذة على هذا الحصول الت راجع المص فقال كلتية ان
 يكون التما لازماً لا مقدم كما في تعريف الدلالة فيجزم المعنى من
 اللفظ وما قبل ان الوقت سقذرة عبارة التما لبت قضية انه
 يفيد بيان معنى الكلتية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود
 بيانه ولي كان بهذا البيان الكلتية الشرطية الضرورية والعنادية
 الموجبة الصادقة ان حمل قوله اذا كان التما لازماً او معانداً
 على الضرور والعناد ووجه نفس الامر وان حمل على ان يكون ذلك
 مستفاداً منها سواء كانت الواقعة او لا كانت بل للصادقة
 والكاوتية الكلتية لا تفاقية فلو كان البيان لعدم الاعتبار بها
 او بتركيب القياس الاستثنائية منها وكلتية التما بته توقف
 بالحقايق بناءً على ضرورة ان السلب رفع لا يجاب **قال** في
 جميع الاركان لا يتوهم من هذا الخرج من هذا القضايا الشرطية
 الكلتية الضرورية والعنادية التي كان المقدم غير زمانه فيها
 نحو كل كان التماس سوجودا كان عالم او في نفس الامر نحو كل
 كان الزمان سوجودا كان الفلك متحركاً كان كون الشيء غير
 زمانه بمعنى انه غير واقع فيه الزمان ولا في طرفه لا ينافي ان يكون
 لزوم الشيء له في جميع الارضه بمعنى سفارته ايها والا يكون
 في نفس الامر زماناً ان يكون لزوم الشيء له في جميع جوده فبشر
قول فان كون التما بنبذة يعني ان الاجتماع لبنة بين المقدم
 والاسرار المتكئة الاجتماع عليه يحصل للمقدم بسبب هذه البنة
 كونه مقارناً ولا موزوناً مقارناً له المراد بالاحوال هذه
 المقارنات الخ صفة بسبب الاجتماع فوضع في السقذرة في كلام
 الت راجع بسبب الاوان لتواضع لانه عبارة عن البنة

بين المقدم بين الامور الممكنة لا غير المصدرى فتاير ما نسل ان
 الاقمة ان كان بينا للضامن وهو عين مقارنته لتلك
 الامور وان كان مبنا لا مفعول فهو متضايف ككونه متعارفا
 له وعلى التقديرين لا يصح تعديده بالا قمر ان وما يجيى في كلامه
 قد سكره من ان القرب بسبب تضاربه والمضاد بينه فهو
 خلاف ما اشهر فيها بينهم من المصدر بمعنى كون الشئ في علو
 والمبنى للمفعول بمعنى كون الشئ مفعولا فان ذلك مبنى على
 ان ايراد بال اجتماع والاقتران المعنى المصدرى لا النسبة
 التي بين المجتمعين والمقارنين وكذا الحال في القرب **قوله**
 وقد يفسر في كتب الميزان الاوضاع الى صده الى وعلى التفسير
 عن الشياخ بالاوضاع باعتبار انها تحصل من وضع المقدمة
 الممكنة القصة مع المقدم قوله لان فهم بعينه لا يتقبل الوجود
 في ذكر الاوضاع الى الشياخ المذكورة **قوله** سواء كان قضائيا او
 غيرهما في هذا التفسير المستفاد من قول الشيخ رح مثل كونه قاضيا
 او قاعدا ويكون الشمس طلقة الى ان تخصيصها بالقياس فانها
 لا يتحقق الا اذا كانت الامور الممكنة الاجتماع القضايا
 جعل كبرى القياس بخلاف ما اذا كانت مفعولة كالقياس
 والقعود او القضايا لا يصح ضمها مع المقدم ككون الشمس
 طالقة مع زيات ان او لستفاد من قبيل الشيخ رح وجها
 لعدوه وهو انه قد يكون مقارنته مع تلك بديها لكونه قاضيا
 او قاعدا فلا يحتاج الى الاستسباح بالنظر في هذه الحالة المتعارفة
 لتلك الامور الى الاقمة ان تلك الامور كما يدل عليه السياق
 بذلك اي بما بيناه من ان الحالات عبارة عن المقارنات
 المخصوصة بنوع ما قيل ان المراد مثل كونه مقارنا لكونه قاضيا
 او قاعدا او كونه الشمس طالقة **قال** في جميع الزمان لان مع
 كون كلهما في كل وقت سواء كان مصدرية الوقت مقدر او
 موصوفة عبارة عن الوقت وحملية الشرطية صفة فيضد عموم
 الاوقات بحسب الوضع الدعوى **قال** ومن انما ان ذلك
 الى ان عموم الاوضاع امر اعم من عموم كلمة الشرطية فانه لا
 ما يستفاد من عبارتهما في حيث القوة ولذا لم يقل اذناه به
 اي لزوم الحيوانية ثلاثية ثابتة في جميع الزمان والاحوال

ولنا نقدر على ذلك

ومن هذا الظهور وجب اقتضار الشيخ ومن تبعه على الاوضاع لان عموم
 الزمان امر مقدر ثابت في القوة انما العنادية بامر اعم من عموم
 في كلشها اصطلاحا وما قيل ان عموم الزمان يستلزم عموم الاوضاع
 وبالعكس فوهم لا يجوز ان يكون اللزوم مستحقا في جميع الزمان
 غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة دون جميع الزمان
 بان يكون حصول المقدم بعض الازمنة متممها وما وقع في
 شيخ المطالع من ان لو انشئ لعموم الزمان لكان وجب فيه ان
 عموم الازمنة انما يستلزم عموم الاوضاع الواحدة فيها لعموم الا
 الاوضاع الممكنة التي لم تحصل **قوله** ولا يظهر في العبارة الخ
 استرة انما ان ما ذكره الشيخ رح في لفظة ذلك لانه اذا
 فرض المقدم على وضع عدم التالى او عدم لزوم التالى كان احد الطرفين
 مأخوذا معه فيكون مستلزما له قطعا لحوال استلزام المقدم كمالا
 فيه وان لم يكن مستلزما بالنظر الى ذاته كمن ما ذكره قدس سره في
 ذلك صفة فيلزم الدعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كاف في
 المطلوب التي عدم لزوم التالى للمقدم على بعض الاوضاع وما
 قيل في بيان كونه اظها ان ما ذكره الشيخ رح يرد عليه ان فرض
 المقدم على اصد الى ليت لا يوجب كونه مفعولا لاصد بهما بل كونه
 مجامعا معه ثم توجيهه بان المراد في قوله استلزام انه امكن الاستلزام
 الى كونه وقوله فلا يكون التالى لازما معناه لا يجب ان يكون لازما
 وقوله والى مكان التالى معناه محتمل ان يكون المقدم مستلزما للتقيض
 او توجيهه بان المراد بفرضه على عدم لزوم التالى فرضه على اصد
 العديتين بالضرورة انما منع عدم ورود الاعتراض للماء فيكون
 التوجيهين خوفا من ظاهرا العبارة انما يفيد ان صحة التالى
 ظاهرة وما اورده على السيد قدس سره بان يكون هذه المقدمة في
 قوة الدعوى فلا يصح بيانها لان الدعوى ان المقدم ومع
 فرض اصد بهما لا يلزم التالى فكيف يقين بان المقدم اذا فرض
 على شئ من هذين لا يستلزم التالى فخطا لان الدعوى ان المقدم
 على بعض الاوضاع المفروضة يستلزم التالى ولا بد من التقييد
 بالاوضاع الممكنة لان من جهة الاوضاع المفروضة وضع عدم
 التالى او عدم لزوم والاستلزام على هذا الوضع والا لا يجمع الص
 التقيضان **قال** والى كان المقدم على هذا الوضع مستلزما للصدق

لنقيضين اعترض عليه المصنف في كتابه في بيان
استخدام الشيء للنقيضين وانتاع معانته لها وانما ينبغي ان
كان الشيء امر ممكن او اذ كان محالا كما تقدم مع الوضع
المفروض فيجوز ان يستلزم التام ونقيضه في المنفصل ويماثل
التام ونقيضه في المنفصل وح لا حاجة الى القيد المذكور اقول
الكلام في كلية الشرطية بحسب نفس الامر على ما مر نقدا عن شرح المصنف
ولا شك انه لا يكون التام لازما لمقدم في نفس الامر وكما
كيف حققنا على القول ونحوه لا يراد به القول
من انه لو استلزم الشيء للنقيضين لزم المنافي بين الازم
والمقدم فان لزوم المنافي بين الازم والمقدم ليس اصل
في استخدام الشيء للنقيضين فمن يجوز الاول على التمام
المفروض المحال بجذراته ايضا ومن ان اطلاق الاوضاع
وتعريفها يوجب عدم الجزم صدق الكلية لان المحال وان جاز
ان يستلزم النقيضين فمن لا يجب ذلك وكذا المعادة وان
لها مع ان يقول على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلقا
يجوز ان يكون هذا المحال مستلزما لنقيضين بطريق الوجوب
قال كصدق الطرفين فان التام على هذا الوضع لازم للمقدم
لان اذا اخذ المقدم مقارنا لصدق التام ومقتضاها يكون التام
لازما بالضرورة وقيل المراد بجوز ان يكون لازما وقوله فيكون
لنقيضات لا معناه فيجوز ان يكون نقيض التام في وقت
المراد كصدق الطرفين بالضرورة مع قياس ما عرفت في الشرطية
قال وانما قص هذا النقص في تغيير كلية الشرطية او تغيير
الاوضاع بالكلية الاجماع بالمصنف المذكور في المنفصل المعادة
صحت ذكر الزوم والمعادة في النقص قال في ان تفاقمه اي ان
يدل عليه جعل النتيجة قال في ان تفاقمه اي ان حاشية يدل عليه
جعل النتيجة قال فلا يكون التام صادقا على تقدير صدق المقدم
واما ان تفاقمه المعادة فلا يعتبر فيه الاوضاع اصلا اذ المقدم
اذا كان ذاته مفروضا لا معنى لا اعتبار الاوضاع معه في جزم
ولا تلغى في التملوطة الوهم قال لولا ذلك اشارة الى قوله
ليست هي الاوضاع الممكنة الاجماع لا الى قوله بل الاوضاع
الكلية المراد لان المقصود بيان وجه التخصيص بقوله بل

المعبر انما يبين لواقع وليس واضحا في الدعوى فيصير ثمة الشيء
المذكورة بقوله فلا يكون التام صادقا في **قال** فلا يصدق الكلية
الا تفاقمه اي المتضمنة ونس على ذلك حال المنفصل في التام
اي المتضمنة باعتبارها الفاد يدل الزوم **قال** فذلك حجة المتضمنة
اي ان النتيجة التي هي صفة المتضمنة والمنفصل ليست بسبب
الجزئية التي هي صفة المقدم والتام بل بسبب بعضه الزمان
والاحوال والغير عنها بالجزئية لانه في نفسه في نفسه في نفسه
وليس الجزئية في شيء من الموضع بالمعنى المصدر في المعنى كون الشيء
جوازا او جليا كلي لا يعني على من لادته فسطاة **قال** في بعض
الازمان وعلى بعض الاوضاع اي بعضه كليها لان بعضه
اصداها لا على التبيين يستلزم بعضه الاخرى كذلك اذ لا
يتحقق الوضع بدون الازمان ولا بالزمان بدون واما
النقيضة التي حكم فيها في جميع الازمان من غير توفيق للاوضاع او
بالعكس فيكون معتبرة فيما بينهم لا مطلقا حرا على اعتبار الاوضاع
في مفهوم الشرطية مع الازمان المعبرة فيها بحسب اللغة **قال**
على وضع كونه من العناصر فان الجاد ولا يطلق على الكلية
قال فتبين بعض الازمان والاحوال اما معا او منفردا
بقدرته المثال فان الوقت فيه معين دون الوضع وذا في
شرح المضاع قوله او راكبا فيكون مثلا لتبين كل واحد
منها او لكليهما فان كلية او ملحق العكس في نفسه التي حكم فيها
على وضع معين من غير توفيق للازمان فلو ان جسيما راكبا
فاكر مثلك او في زمان معين في غير توفيق للاوضاع كمثل التخرج
واختار في المحضو واما النقيضة التي حكم بها على وضع معين
كما في جميع الازمان او في زمان معين في جميع الاوضاع فمحالا
لا يمكن وجودها اما ان النتيجة فخطا به لان عموم الاوضاع يستلزم
عدم تيقن الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمان
واحد واما الولا فلان الوضع المعين ان كان متجدا واجب
الازمنة لم يكن مقبلا وان كان باقيا لشخصه كان جميع الازمنة
زمانا له فيكون الحكم فيها على وضع معين في جميع الازمان او في
زمان معين في جميع الاوضاع محالا يمكن وجودها اما زمان معين
فانزع ما قيل ان النقيضين المذكورين واسطان بين الازمان

قال ثم ان جيتني اليوم فاكرستك لفظ اليوم ظرف للزمان فيجوز
 ان يثبت للزوم من حيث انه مذكور في قوله اليوم فثبت للزوم ضرورة
 فانه قد قيل ان المثال المذكور لا يصح مثال لا خصوصية اذ ليس
 اليوم وقت للزوم بل للزوم وخرق بين الزوم في وقت معين
 وبين الزوم الاخر وقت معين فائدة قال الشارح في شرح
 المطابع وما يجب ان يعلم بهذا ان طبيعة المقدم في الكلمات
 مستقيمة مثال مستقيمة بالاقضاء اذ لا دخل لها في وقوع
 فيه كانه لو كان ينبغي حصرها في وقت في اقتضاء التام لم يكن للزوم
 والمعاني هو وحده بل هو مع اخوانه في الجزئيات فلهذا
 دخل في اقتضاء التام فان كانت مخوفة من الكلمة فظاها
 والافضل لا يستقل بالاقضاء فيكون هناك امران اكل على
 المقدم اذا انضم اليها كفي المجموع بالاقضاء فيكون المبدأ
 بالقياس الى المجموع كونه وبالقياس الى طبيعة المقدم جسيمة ثم
 ان دانه بالاشارة الى دخول في اقتضاء الزوم اخر في سقط
 ما قيل من انه يجب ثبوت الزوم اخر في بين كل امرين فضا فان
 كل منهما لازم للآخر على بعض الاوضاع وهو وضع كونه
 مجتمعا مع وج لا يصدق السالبة الكلية للزوم وادخل
 امرين الامرين من الامور التي لا يصدق بينهما شي صريح في
 كلامه لا امرين مطلقا فلا بد وما يتوهم ان سلب الزوم الكلي
 متحقق بين الشئ والقيضة لا محالة ولا يضر ان يستدل بالشرط
 الاجتماع لان الاستدلال هنا يجب الاثرام وكل ما في الزوم
 يجب الواقع **قال** والطلاق لفظا ان اياها الى اطلاق هذه
 الالتفات من سور الكلية والجزئية لا بهما واكتفى بذكرها لا
 معلومة من اللغة انه لا يذكر بدون غيرها التي هي اما الثانية
 او لفظا او ذكر المصداق او لان الاتصال بدورها **قال**
 كان تركبها اي استدل **قال** لا يرد على هذه الاقسام لان التركيب
 الشائع من الشئ منصفة في هذه الشئ **قال** لان
 مقدم المتصلة اي مقدم المتصلة للزوم فانه المبحوث
 عنها في هذا الفن واما الاتفاقية فلا يميز بين مصدقها وبينها
 الا بالوضع وما قيل من ان المقدم فيها مستصحب لفظا او
 المستصحب اسم مفعول توهم لان طريقتها متوافقة في العرف

وليس

وليس ينبغي منه استصحاب الاخر والا لوجد العداقة بينهما على ما
 مر من ان العلاقة امر سببية يستصحب الاول الثاني ولعل لم يفرق
 بين المصاحبة والاستصحاب اي يجب المفهوم بالطبع يقال
 بمعنى الحقيقة ولما لم يكن المقدم والتام حقيقة سوى المفهوم
 لكونها من انقضاء الطبع بالمفهوم **قال** لان مفهوم مفهوم
 المقدم اي يعني ان مفهوم المقدم في الحقيقة للزومية بالشرط
 اذا نظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المبدأ فميز عن
 مفهوم التام لان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التام
 للزوم وذلك لان قولنا هي التي حكم فيها يصدق قضيته على
 تقدير صدق قضيته اخرى لعلاقة انما التي حكم فيها يصدق الزوم
 على تقدير صدق المفهوم والمفهوم الشئ من حيث انه مذكور له
 كتحمل ان لا يكون لازما وان كان في بعض المواضع المستلزم
 من الجائز كذا في ذلك خارج عن مفهوم الزومية في المقدم المتصلة
 للزومية متصفت بان يكون مقبلا كونه مذكورا والتام متصفت
 بان يكون تابعا كونه لازما والتام متصفت بان يكون تابعا كونه
 لازما وبما جرت لك اذ قد قال العلاقات المتقاربات من ان
 لا سلم ان لازم مدخل في مفهوم المقدم والتام وبعض
 الناظرين قاله يريد ان مفهوم ما يصدق عليه المقدم في القضية
 ومتصفا بالزومية نظرا الى دانه مع قطع النظر عن وضعها في
 القضية وكذا قوله ومفهوم التام ولا ينبغي عليك انه بعيد عن
 عبارة الشارح وان لفظا المفهوم زائد في فان اللائحة
 ان يقال ما يصدق عليه المقدم مذكور وما يصدق عليه التام لازم
 وان كون يصدق عليه احدهما مختارا عما يصدق عليه الآخر
 بصحة المفهومية واللازمية التي لا يفتقر استظهارها عن
 الاخر يجب المفهوم في المتصلة ما لم يعتبر استظهارها حيث استظهار
 مستقيمان بصحة المفهومية واللازمية مأخوذان في خبر
 المتصلة اي العناوية **قال** فان مفهوم التام فيها اي بعد
 اعتبار كونه تابعا للمعاند اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد
 اعتبار الوصفين المذكورين فافرق بينهما ولذا قيل في قوله
 هي التي حكم فيها به التام اذ الجائز لا يكون اتفاقا
 للاول او بالعكس **قال** والمعاند لا بد ان يكون معاندا لان

المتعاضد يكون في الطرفين والتشابه انما هو كسب الذكر وجعل
 احدهما في ملامح والآخر في صفات ملامح وهذا معنى قوله لان
 واحد الشئين لا قوة عندنا والاولاه اى يتضمن **قال** حمل
 كل واحد من جملته عند الآخر حال واحد اى اذا نظر الى ذاتيهما
 ولم يلاحظ ملامحهما بوصفان المذكوران وبما جرت لك اندفع
 ما قال العلوة المتعارضة ان كون الشئ في قوة الآخر لا يقتضي
 عدم تغيرهما كسب المفهوم لان غاية التزام في الصدق لا يقتضي
 ان المفهوم المعاند اسم مقبول لان ذلك التشابه انما هو بعد
 اعتبار الوصفين فيهما واما اذا نظر الى ذاتيهما فليس بينهما
 التشابه وبما ثبت ويان في ذلك في لواحقهما واحكامهما الواجب
 القضاء بهي القضايا التي يقال لها التقيض والعكس ولان
 الشرطية هي المعانة المصدرة لان المحمولات يؤخذ منها فيقال
 متناقضة كذا ومنك كذا او لازم كذا او لا يات كذا
 الا بقية شحنة على بيانها **قال** لقد وقف معرفة غير الان
 او انعكس القضايا وتلازم الشرطيات يتوقف على اخذ
 التقيض **قال** وهو اختلاف الجمل هي هنا كونه صاوريا
 لان بيان كون تعريفات المفاهيم الاصطلاحية حدودا
 ورسمها قد سبق في تعاريف الكميات الخمس بالاعتماد عليه
قال كون الاول صادقة اى لفظ الاول دفعه مقابلا لآخرى
 فهو بمعنى احديهما وقد وقع في بعض النسخ احديهما **قال** حمل
 بعد جزم بالشيء انما يكون تعريف المفهوم الاصطلاحى واما ذكر
 الوصف العام لا يجوز في التعريف مطلقا عند المتأخرين **قال**
 وقد يكون او اذا كان كذلك فتبعد الجواب عنه فيكون
 بعيدا **قال** يخرج الاختلاف الجمل لم يصر في القيود المحرقة بكونها
 فضولا او خواص اعتمادا على التحقيق ببقاء تعريف
 الكميات او لعدم تعلق الوصف بتعريفها **قال** لانه او
 صورته اضافة الصورة الى الاختلاف من اضافة العام
 الخاص الى اضافة الذات فلا يقتضي ان يكون الاختلاف
 مادة وصورة على ما فهم بل مادة يكون اما اختلاف صورة
 له وسمى القضية **قال** فمجرى في المفردات الجمل قد حقق
 قدسسه في مواضع كثيرة ان التقيض للمفرد قد يؤخذ بان

يدخل

لا يحفظ في نفسه ويدخل عليه التقيض فيكون تقيضا له بمعنى العبدول
 وقد يؤخذ بان يدخل تحت لسته اما شئ يدفع تحت لسته فيكون تقيضا
 بمعنى السلب **قال** فيعرف بالمقابلة اى بعد العلم بان تقيض
 كل شئ رغبة فان الصدق والكذب في المفردات بمعنى الحمل فيحصل
 تعريف ان قص في المفردات اختلافهما الجمل بوجوب حيث يقتضي
 لذاته حمل احدهما وعدم حمل الآخر فلا بد ان المفردات الا
 الاصطلاحية حيات كيف تعرف بالمقابلة **قال** فلا وجه ان مقفوع
 على قوله المقصود ههنا تعريف تناقض القضايا وقوله اما
 تناقض المفردات صحة مقترضة **قال** بل مخصوص بمادة اى خصوص
 المادة اعني كون الحمل اعلم الموضوع في تلك التخصيصات بدق
 في تحقيق التناقض واستلزام الاختلاف صدق احديهما وكذب
 الاخرى فلا بد وما قيل ان الاختلاف ليس مقتضا لصدق احدهما
 وكذب الاخرى بل احديهما صدقة والاخرى كاذبة اتفاقا **قال**
 القضية ان اى القضية ان المتعارفات فلا بد من تحقق
 بالبطيعة على انها واقعة في الموضوعات عند البعض المتخالفان
 بالاجاب والسلب اللتان يمكن تحقيق التناقض بينهما
 بناء على امتناع ان يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي
 لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى **قال** اما خصوصيات
 التي فلا بد عدم التوضيح لها واما ما قيل ان المواد القضية
 المتخالفات بالاجاب والسلب بالاختلاف المعهود والميل
 في تعريف التناقض فليس شئ اذ بعد اعتبار تقيدهما بالاختلاف
 الموضوع لا معنى لاعتبار الشئ في تحقيق التناقض بينهما **قال**
 لا يتحقق فيهما الا بعد تحقيق ثبات واحدات يبقى بعد تحقيق
 تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى
 الاستناد عن السلب الكلى وذلك الكلى وذلك اذ لم يغير
 معهما بوجه يخالف المحصورات فان لا يتحقق بينهما الا بعد اعتبار
 شرط اخر وهو الاختلاف في الكمية فان وقع ما قيل ان اريد
 ان المحصورين يتوقف تناقضهما على هذه الشرط فلا يقتضي
 الخصوصيتين فتلازم ذلك لان لا بد من الاختلاف في الكمية
 والبراهين في ثبوت تلك الوحدات في الخصوصيتين ان لا بد
 من تحقق جميعهما في كل خصوصيتين متناقضتين فان اللازم

في الجمع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوجودات اذ قد يكون
 الحكم من قبيل التقييد بالشرط والزمان والمكان والقوة
 والفعل بل الماد انما اذا اجبته في احد التقييد ووحدة مبداءه
 من اعتبارها في الاخرى ثم ان ذكر شرط التحقق التناقض بعد
 تعريفه لان التوليد انما يتبعه معرفة مفهومه وبميزه عما عداه
 لا يلحقه عمل ونحن نتاج في اخذ الماخذ التقييد فلهذا
 ذكرنا شرط تحققه واوردها في العلاقات التفاضلية ان الشرط
 المذكور لا يبقى تحقيق التناقض بينهما فان اختلف في ذلك
 بغير ما ذكره زير كانت اي بالعقل الوسطي على القوط السهلة
 زير ليس بكان اي نفس اخرى على قوط س اخرى ومن
 ان جميع ذلك داخل في الاختلاف في الشرط فان المراد به قد
 اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او اداة او محققا او غير ذلك **قال**
 وحدة الموضوع لم يقبل وحدة المحكوم عليه لان المصنفين
 تناقض الشرطيات على وحدة **قال** وحدة الشرط اي اذا اعتبر
 في احد مبداءه ان يغير ذلك في الاخرى **قال** لعدم التناقض
 عند اختلاف الشرط اي عند اختلاف التقييد في الشرط
 وذلك بان يغير الشرط في احد مبداءه دون الاخرى او يغيره في كل
 مبداءه لا حتى ينفك الشرط عن مبداءه وان البطل لا يثبت
 الوجود واحدة الشرط لان يجوز مع ذلك التناقض بين
 شرطه وفيه شرطه مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من
 ابطال التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط
 مثله كيم مفوق بالبرهنة كونه ابيض الجسم ليس بمفوق للجسم
 اي مطلقا من غير تقييد ابيض **قال** فانه اذا اختلف الحمل
 واخر لم يتناقض مع اشتغال الكل على الجزء فاذ اختلفا
 بان يكون الحكم في احد مبداءه على جزء وفي الاخرى على جزء اخر كونه
 المرئي اسوداي بعضه والمرئي ليس باسوداي بعضه كان
 انتفاء التناقض بطريق الاول **قال** اي بعضه وهو جلد
 وشعره **قال** اي كنهه وان اعطاه العضاء واظفاره وعينه
 بالسود **قال** وحدة القوة والفعل اراء بالقوة عدم الحصول
 في زمان الكمال مع امكانه وبالفعل الحصول في الحال وبما غير
 الامكان الاطلاق الذين في الجاهات الا يرى انه يمكن تقييد

بالمكان

قوله

بالامكان والاطلاق معنى الحقيقة بما قيد ان المحمول ليس
 بتقييدتين للشيء **قال** يعني لا بد في التناقض معنى قوله لتحقيق
 التناقض حيث لم يقيده بالخصوصية مضافا وان لم يكن كانه
 فيه معنى يرد ان لا وجه للتحقيق بالخصوصية التناقض
 لان الشرط في اغلب وصف الموضوع وحال في احواله والكل
 والجزء انما هو الموضوع والبواقي قيود الوجودات دون الزوات
 فاعتبرنا في المحمول الذي هو عبارة في المفهوم او **قال** يعني
 ان انتفاء التناقض في ما صرح ان الشرط في الاختلاف
 في الحكم في المحصورات انما يثبت اذا ثبت ان الاتحاد
 في الكمية والجزئية موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول
 بقوله كذلك الكيتين فيما اذا كان الموضوع اتم واما الثاني
 فلا يثبت صدق الجزئيتين فيه لان صدقهما كما ان مقارن
 الاتحاد في مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فلم لا
 يكون الاتحاد فيهما شرط لتحقيق التناقض في الجزئيتين
 فلا يثبت اشتراط الاختلاف في الحكم بل عدم الاتحاد في الكمية
 وليس حاصل الاستفسار انه لم اعتبر الاختلاف في الحكم ولم
 يعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ان التناقض يحصل
 بكل واحد منهما مع اعتبارها في الشرط حتى يرد مبداءات
 اعتبار الاختلاف في الحكم لانه كاف في تحقيق التناقض في
 جميع المحصورات بخلاف الاتحاد في الموضوع فانه لا يلحق لتحقيق
 الاتحاد مع الشرط الباقية في الكيتين مع عدم التناقض
قال فلم لا يكون الاتحاد في التناقض انما ان مقصودنا
 منع استلزام صدق الجزئيتين لاشتراط الاختلاف لانه جواز
 ان يكون الصدق بواسطة الاتحاد وانما ذكره بصورة الدعوى
 حيث قال انما يتصادقان لاختلاف الموضوع للاتحاد والكمية
 بطريق الاستظهار **قوله** انما هو مفهومنا وما قيل انه قد اعتبر
 في التناقض الوجودات الست التي هي سوى وحدة الموضوع
 والمحمول مع انها خارجة عن عموم التقييد فلهذا منع ما عرفت
 من ان الماد اعتبار تلك الوجودات فيه انما اذا اعتبرنا مبداءها
 في مفهوم التقييد يقيده في تقييدها ايضا **قوله** خارجة عن مفهوم
 القضاء لان الكلام المحصورات الاربع **قوله** هذا السؤال

لانه لا بد منها في تحقيقه
 لانها كافية اذ لا بد
 من اختلاف في الجهة
 في الكل والاختلاف
 الكمية في الكمية
 وليس مراده
 ان لا يكون
 التقييد

متعلق بالاشارة عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية
 الموضوع **قوله** في القضية الجزئية ان ذلك اما ان المراد بقوله
 في المحصورات الجزئية بقرينة سوق الكلام **قوله** وحدة الموضوع
 في الذكر اي يكون عنوان القضية واحدا **قوله** انه اعلم الاختلاف
 في الكمية اي في الجزئيتين **قوله** ومع اعتبارهم عطف على قوله
 ان يقوم قد اعتبروا الا **قوله** ان حاصل السؤال في واما حاصل
 السؤال الاول فهو انه كذا متباين **قوله** انهم اعتبروا وحده الجزئ
 فيكون السؤال متقدما به اصل المدعى اعني اشارة الاختلاف
 في الكمية معارضة له بديل فكيف يشهد على سبيل الاستفهام
 الانكارى **قال** كذب الضروريتين الجزئيتين في طرح المطالع رافعا
 بهذا الدليل لا يرد على المدعى لانها انما يدل على اختلاف الجزئ
 في الضرورة في الامكان والصورة الجزئية لا يثبت الكمية لانا
 نقول نقض الموجبة رفعها ولا خفضها في ان رفع الجزئ اعم من
 رفع النسبة موجبا بتلك الجزئ فلا يكون تلك الجزئ محفوظا عن
 النقيض ولما كان هذا المعنى كالظن به نسبة عليه بايراد الفقرة
 والامكان على الضرب من التمثيل انتهى يعني ان النسبة
 الموجبة جزئية قد يكون باقيا برفع تلك النسبة حال كون ذلك
 رفع الجزئ مع نقض النسبة ورفع النسبة الموجبة وما يرد به اعم من
 الرفع المكنية بتلك الجزئ فلا يكون رفع المكسبة الجزئ نقضا لانا
 ولا ما يرد على رفع الجزئ وما يرد به فانه رفع ما قبل ان يرفع
 النسبة الموجبة كما انه اعم من رفعها الموجه بها اعم من رفع النسبة
 النسبة الموجبة جزئية اخرى فينتهي ان لا يكون نقض الموجبة موجبا
 لان الجزئ الاخرى ما يرد به رفعها او عين رفعها بحسب ما يرد به
 واما ما قيل ان رفع النسبة مقيد بوقت معين يساوي رفع النسبة
 في ذلك الوقت ولذا اثبت صاحب الكشف الشافعي بين
 المطلقين الوقتين حتى صرح بانها كالشخصين المتماثلين
 وان رفع الاطلاق ليس اعم من اطلاق الرفع ولا يحقق مع
 اطلاق الرفع فلا يصدق اطلاق الرفع والايجاب معا وان
 رفع الامكان ليس اعم من امكان الرفع والام لا يصدق ان كان
 الايجاب مع امكان الرفع فواجبه ما انت رايه انت في طرح
 المطالع من ان الكلام الموجبات وقد سبق ان الاطلاق ليس

من الجزئيات وكذا الامكان فان الكمية ليست قضية بالفعل فضلا
 عن ان يكون موجبة وان الشافعي بين الوقتين لم يثبت اصلا
 في تمام الوقت اما جزاء يمكن التثبت في بعضها او السلب
 في البعض الا في الامكان الا اذا اذنا النسبة بحسب الان الذي لا
 لا ينقسم لكن الوقت لا يحاد يطلق عليه بحسب المتعارف له ثم
 اقول لا علم ان رفع النسبة مقيد بوقت معين يساوي بوقت
 النسبة بذلك الوقت يجوز ان يتحقق رفع النسبة في ذلك
 الوقت بانقضاء الوقت دون رفع الاطلاق وان لم يكن
 بيانا يمكن اعم من اطلاق الرفع لكن الاطلاق اعم منه فانه
 يجمع اطلاق الايجاب ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق
 فانه محقق بالدوام فلا يكون مساويا لرفع الدوام الذي هو
 نقض الاطلاق وكذا الحال في رفع الامكان وامكان الرفع
 يجمعها فتدبر **قال** واعلم اولي اى قيل بيان نقض الموجبة
 فان هذه المقيدة مأخوذة في دلائلها فيستقف عليه **قال**
قوله فيه مناقشة في ان تلك المقيدة سواء كان المقصود منها
 الحكم على النقيض في ثبوتها لفظي كل وتوقيفه لا يصح لعدم
 شمولها للايجاب مع كونه نقضا للسلب فان كان يؤول
 لم يكن جاسعا وان كان حكم يلزم على الخاص على جميع افراد
 العام **قوله** لان السلب شئ الجزئ ان يقول لا نسلم انه
 شئ بل هو لا شئ في حيث ذاته وان كان شيئا لم يكن
 انه مفهوم من المفنومات يصح تعلق العلم به بالمتدبر
 الشئ ما يكون في نفسه شيئا سيما اذا وقع في مقام الرفع
 ولو قال ان السلب نقض الايجاب في استفاد من نقض
 الشافعي حيث اعتبر فيه الاختلاف بالايجاب والسلب
 فلو لم يكن الايجاب نقض السلب لم يتحقق الشافعي في
 لكان اولي **قوله** وليس الايجاب رفع السلب لان رفع السلب
 يتوقف نقضه على نقض السلب بخلاف الايجاب **قوله**
 فلا لا وان يقول رفع كل شئ نقضه لان لا يكون حكم
 بالعام على الخاص يجوز ان يكون النقض غير الرفع وهو الايجاب
 او وان يكون الشئ واحد نقضه ان وان لا يصح توقيفه
 الشافعي لان سلب السلب في نقض السلب وليس متحقق

بالايجاب والسلب مشترك الورد وبيت العبارتين ولصعوبة
رفع هذا اختيار السيد الفاضل السيد ابي محمد عليه السلام على شيخنا
ان الايجاب ليس نقیضا للسلب بل لازم له ونقیضه اعني
سلب السلب في اعتبار ان عنده ثبوت وبيان في افادة المعقود
ولا يخفى ان ما اختاره بطلان ثبوت التناقض حيث اوجب فيه
لاختلاف بين النقيضين بالايجاب والسلب وان يكون التناقض
نسبة مكررة ضرورة ان نقیضا لايجاب السلب ونقیض السلب
سلب السلب وبطلان امر غير الفكاك النسبة واختار تحقيق
التقارن ان السلب ان اخذ بمعنى رفع الايجاب فنقيضه
الايجاب وليس سلب السلب نقیضا لانه في قوة السالبة سالبة
المحمول وهو لا يكون نقیضا لسالبة وان اخذ بمعنى ثبوت السلب
يكون في قوة الموجبة ان ثبوت المحمول فيكون نقیضه سلب السلب
الذي هو في قوة السالبة سالبة المحمول ولا يكون الايجاب
نقيضا له فغلب هذا بغير ان يكون سلب نقیضات في كل
اعتبار نقیضا ويكون التناقض محض اعتبار الايجاب والسلب
لكن يرد عليه ان اختيار الشيخ الاول ولا يلزم ان سلب السلب
في قوة السالبة سالبة المحمول وانما يكون كذلك لو اعتبر سلب
السلب في شئ اذا اوجبته شئ اذا اعتبر سلب نسبة السالبة
التي هي بين الشئين في نفسهما فذلك لو ثبت انه لا يمكن
تعقل السلب الا بين الشئين فلا يمكن تعقل سلب السلب
الا بين تعقل سلب من الشئ في الماد كذا في قوله في هذا التقاد
اقول لا يشبهه في احد عاقل ان النسبة بين الشئين في نفس الامر
انما بالثبوت او بالسلب لان التصديق بان الشئ انما يكون
او لا يكون بربهم او ما فليس في نفس الامر نسبة بين الشئين
هي سلب السلب انما هو في اعتبار عقل ويعبر عن النسبة او
الايجابية بما يلزم في مغايرة بين الايجاب وسلب السلب
في نفس الامر لا في وجهها فصدق عليه انما هي في العقل قد يلزم
ان يكون الشئ واحد نقیضان وهذا يعني قول الشيخ في
معنى نسبة الطبقات في شرح المطالع ان سلب السلب
ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه غير ما في نفس
الامر لا في حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب نقیض ضرورة

الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا نقیضا لان التناقض
من الجائزين فلو كان سلب السلب ضرورة مغايرة لضرورة الا
الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقیضان وعلى هذا المعنى
قولهم نقیض كل شئ وجودي اي ما يكون معنونه سلب شئ
هو المتبادر من مقام شئ مع الرفع رفعه واذا كان الرفع
نقيضا له يكون ذلك الشئ الوجودي ايضا نقیضا وهذا
هو المستفاد من تقرير التناقض لان الاختلاف بالايجاب و
السلب الذي يقتضيه لانه صدق احدهما وكذب الاخرى انما
يتحقق ان كان السلب رفعه ذلك الايجاب بعينه الانشغال
الواسط بينهما وكون التناقض بينهما بالذات وانما لم يؤول
نقيض كل ايجاب سلب شئ نقیضا للمفردات فاذ سيجب
ان نقیض ضرورة الايجاب ان كان السلب ونقيض ضرورة
السلب ان كان الايجاب بمعنى قولهم رفعه رفعه في نفسه او
رفعه في شئ على ما هو في حاشية الجالية رفعه في نفسه في القفا
في المفردات اذا اخذ نقیضا بمعنى العدول ورفع عن شئ
ان نقیضا بمعنى السلب والمراد بالرفع ما يستفاد من الكلمة
لا وليس ما لا المعنى المصدر في لا يعني فبغيره وهذا ما
كن من ان كرم ولا يلتفت اليه بان ان ظن في ان
سلب نقیضه بحسب المكان ما قوله الا ان يرا الاستشعار
قوله وفيه مناقشة في جميع الاوقات الا وقت ذلك المدة
ولكن ذلك الارادة بان عنده قوله بهذا القدر كاف وقوله
اسم النقيض عليه تجوزا لا بناء فيه كون هذا الكلام غير التقييم
النقيض ولعل مراده من كرم لقوله صدق انما خرج بظهور
صدقه في نفسه وان يكون مناسبا بهذا الكلام في هذا القدر
الا جاز من المودة كاف في اخذ نقیض النقيض بل في اخذ اي نقیض
اخذ في نفسه حتى انه لا يثبت في قال كذا الاستدلال فلهذا ان
يند القدر الاجاز اذا كان كايضا اي مفهوم اما بيان نقیض
المفردات في نفسه لها مفهوم اراوا النقيض المعقود في المعقود
نفسا لمفهوم وكذا في الحاشية من قوله في القضاء فهو نقیض
وقوله لازما وبما وقوله نقیض القضاء وانما يجوز
قسي النقيض في المعقود مع ان الاصل النقيض المعقود لا

لا يقال في
كأن في هذا المقدار

فهم المعاني في فاسد الالفاظ لا اسهل واظهر **قال** لازم ولا ي
 اتحد مع في الاطراف فلا تنقيض بانه يلزم ان لا يكون كل ان
 حيوان نقیضا لبعض ان على ليس بجيوان فانه اطلق اسم النقيض
 فجوز ان باب اطلاق اسم احد المتنازعين على الاخر في لفظ واحد
 وليس هذا نقیضا حقيقة لان المتبصر في التناقض ان يكون اللفظ
 لذاته مقتضيا لصدق احدهما وكذب الاخر وما ذكره الاربعة
 قد مضى وقت **قال** في الاحكام اي العكس والعكس النقيض لانه
 قياس الخلف **قال** فالمراد بالنقيض اي ما يلفظ النقيض
 المستعمل في هذا الفصل قد مر ان نفس النقيض كانه قوة تنقيض
 الضرورية الممكنة وقد مر ان لازم اللفظ في كونه قوة تنقيض
 الدائمة المطلقة العامة فلفظ النقيض مستعمل في بعض الموضع
 في المعنى الحقيقي في بعض في المعنى المجازي وفي المعنى الاصطلاحي
 على كل واحد منها على طريق عموم المجاز اي ما يطلق عليه النقيض
 اما لغيره بان المراد بالنقيض ما يصدق على احد الامرين من المفهوم
 الاخر فانه اذا المفهوم الاخر صدق على واحد منهما لا على احدهما
 سلب الضرورة عن الجانب التي لفظ اي الجانب الذي هو فيه
 بالامكان العام **قال** ضرورة الایجاب اي اذا اجترأ ضرورة
 مفهوما وجوديا **قال** وكذلك امكان الایجاب اي اذا اجترأ
 الامكان مفهوما وجوديا في دفع ما قيل انه بعد ما بين المراد
 الضرورة نقیضا الامكان ثبت ان الامكان نقیض للضرورة
 فقولنا فذلك امكان الایجاب مستدرک **قال** الذي هو بعينه
 ضرورة السلب اي في نفس الامر لا في حيث المفهوم وفيه ثبوت
 ان نقلناه في شرح المطالع سابقا وكذا في قوله هو بعينه ضرورة
 الایجاب في بعض وبالعكس اي ينافيه صدق وكذا في هذه العبارة
 على النقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالجواب
 في اطلاق الایجاب على ما وقع فيها بعد اذ ليس يلزم صدق
 الحكم بالعقل صدقة في شئ في الاوقات لانه ان يكون الموضوع
 نفس الوقت فلا يصدق عليه في وقت لكان لوقت وقت
 كما يقال البرهان موجود في الحجة او مقدار الحجة او في قار الذات
 كذا في هذه الشرح في شرح المطالع فيما ذكره الشرح من مناقشة
 في العبارة وليس مقصوده انه لم يثبت بذلك كون النقيض الدائمة

المطلقة العامة بل ثبت بذلك كون نقیضها المطلقة
 المنتشرة على ما هو بهم فاورد عليه انه لا يصح ان يكون المطلقة
 المنتشرة ايضا نقیضا للدائمة لان نقیض دوام السلب رفعه
 ويلزم البتة في الحجة اعم من ان يكون البتة في جميع الاوقات
 او في البعض فقط ولا في وقت **قال** وبهذا البيان ان نقیض
 المطلقة اي اذا اجترأ جهة الاطلاق وجوديا يكون نقیضه سلب
 الاطلاق وهذا يلزم الدوام الدائم **قال** المنتشرة في المعنى العام
 اعني ما اعتبر فيه الضرورة في وقت الوصف لا بالمعنى الخاص
قال وهي ما حكم فيها سلب الضرورة بحسب الوصف ليس معناه
 بشرط الوصف على ما هو بهم لان سلب الضرورة بشرط الوصف
 لا ينافي الضرورة بشرط الوصف اما اذا اجترأ بشرط الوصف
 فقد السلب فانه يجزى لا يكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط
 الوصف بان لا يكون الوصف واضلا فيها نحو كل ان كانت
 مادام اننا وليس كل انسان كانت مادام انسانا واما اذا
 اعتبر فيه الضرورة في سلب الضرورة الكائنة بشرط الوصف
 يجزى ان يكون في غير اوقات الوصف لان السلب ليس مقيدا
 بشرط الوصف مثلا ضرورة تحرك الاصابع مادام باللفظ في
 بشرط الكتابة مسلوب عن غير وقت الكتابة فيصدق لكل
 كانت متحرك الاصابع مادام كانت باللفظ بل معناه في بعض
 اوقات الوصف كما يشهد به المثال في حين يروى عليه ما اورد
 عليه الشرح في شرح المطالع من ان اذا ما يصح كون الحكيمة الممكنة
 نقیضا لانتشرة واما في الشرط بالضرورة في اوقات الوصف
 او لوقت في الضرورة بشرط الوصف فلان كبرها في مادة ضرورية
 لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق لكل كانت حيوان
 بالضرورة بشرط كونه كاتب او لا ليس بعض الكاتب بجيوان
 بان كان حين هو كاتب وحين هو مادة الوصف ضروريا يكون
 له دخل في الضرورة فكل كانت متحرك الاصابع مادام كانت
 وليس بعض الكاتب متحرك الاصابع بالامكان حين هذه الكتابة
قال ورفع المحول انما يكون رفع احد الجزئين اي رفع الجميع لا يوجب
 الاطلاق ولا ضرورة في رفع احد الجزئين فحسب الحلو سواء كان
 متغيرا بالذات او بالاعتبار على ما بينه في محله فان رفع الجزء

رفع الجزئين رفع الكل بالذات او غيره وذلك لا خلاف
 كل تحقق الجزاء ان تحقق الجميع صدق كلما ما يحقق الجميع لم يتحقق
 الجزاء بان ارتفاعها مع ارتفاع احداهما فيكون رفع الجميع ملزوما
 رفع احد الجزئين ومعلوم ان رفع احد الجزئين يستلزم رفع
 الجميع لان ارتفاع الجزاء يستلزم ارتفاع الكل فيكون رفع احد الجزئين
 لازما واما رفع الجميع فلا بد ان يكون رفع الجميع رفع الجزئين
 لا يستلزم المساواة بينهما لكون رفع الجميع احسن من رفع
 قوله فيكون لازما واما لنفي المركبة **قال** لا على التبيين
 متعلق بامد الجزئين لا بالرفع او عدم تبيين الرفع تابع لعدم
 تعيين الجزئين **قال** رفع احد الجزئين اي لا على التبيين في الحقيقة
 الكلية هو احد نقيض الجزئين كان الظاهر ان يقول بيقين
 احد الجزئين لا على التبيين الا ان ينقض احد الجزئين او احد
 نقيض الجزئين فلهذا سقط الوسيلة **قال** وهو المعلوم المدد
 اي احد نقيض الجزئين هو المعلوم المدد وبنيهما لان احد النقيضين
 مطلقا سواء كانا نقيض الجزئين او غيرهما مفعول مدد وبنيهما
 يقال اما هذا النقيض واما ذلك فيكون قد نقيض جزئين فهو
 مدد وبنيهما فلا بد ان الاليل عند المدعي مقوله ونفي كل طرف
 نفي مقوله مدد وبنيهما وفي بعض نسخ بصيغة المضارع وهو
 اظهر **قال** في سب وية نقيضا فلا بد ان لا اختلاف بين
 المعلوم المدد القضية المركبة في اليجاب والسلب والاختلاف
 في النوع لكون احدهما حتمية وان في منقضة ولا اختلاف في جهة
قال على ذلك المتيقن لنقيض نقايف المركبات كالسبب
قال بخلاف المركبات وما يتركب منه لا حاطة بمفعولها **قال**
 في نقايف السبب بطا عطف على الخاقين **قال** ان ينقض
 الوجودية اللاحقة اما اللاحقة المتخالفه اي المعلوم المدد
 بنيهما لا احدهما بل هو السبب بقا اما الوهم **قال** يكون لنقيضه
 اي المعنى الاخر يصح الاضراب وانما اصرح لان الكلام في بيان
 النقيض بمعنى التوزم **قال** اي معنى الوقيفة المطلقة
 والمنشئة المطلقة ببيان الجزئين **قال** ثبتت منه قضاي الخ
 لم يتركها في القضاء واورد باب ان النقايف تبينها عن عموم
 عموم شهرتها **قال** فلا يبقى الخ في اثارة اما ان نقيضها مستند

على المعلوم المدد بين نقيض الجزئين ونفي زائد عليه كما سيجي
 في ان نقيضا مفعول مدد وبنيهما على ثلثة مفعولات ثانيا
 في نقيض الجزئين **قال** بل الحق انما هو عن الباطل فالمدد بالحق
 ما يقابل لا معنى التجميع على ما فهم **قوله** ان مدد والادام في الكل
 واحد ذاته في مدد وفي كل مدد لا يفي ان نقيض الجزئين قضيان
 ولا معنى بل مدد لكل واحد واحد او القضية لا يثبت شي فالمدد
 ان مدد ونقيض نحو لهما معنى السلب بان مدد وكل واحد بين
 شيئا محمول وسلب مقيد الجزئين نقيض الجزئين متصل قضية
 كلية سلب على واحد من افراد مفعولها ايجاب وسلب نقيض
 الجزئين كذا ذكره اث رج في شرح المطالع واوراد بقوله او سلبا
 رفع الايجاب المنسوب الى كل واحد سلب السلب **قال** السلب
 من البعض دون البعض **قال** اي كل واحد لا يخلو عن نقيضها
 اعتبر منع الكل بينهما مع الزمان لا يجمعان ايضا اولا واسطة
 بين اليجاب لكل وسلب ذلك اليجاب لان الواجب
 في كونه نقيضا لا مركبة الجزئية ولا دخل لا متناع اجتماعها في
 ذلك كما يفي **قال** اولا يثبت اي لا يثبت لكل واحد واحد
 الحيوان في جميع الاوقات فهو مدد في اليجاب السلب مقيد
 بجهة الادام وليس سلبا كلية حتى لا يستل على المفعول مدد
 ويجمع في الاصل في الكذب ولا سلبا جزئيا فيجتمع مع الاصل
 في الصدق ولا سلب الادام فانه ليس جهة من الجهات فضلا
 عن ان يكون نقيض الاطلاق العام كل ذلك ظاهر بان على
 صادق فيمد فلا تضع اما بتوجيه النظر في هذا المقام فانه من
 شهورات الادام واما ما اخبر به بعضهم فانه ان اراد بالجزء
 افتاء دوام السلب فلا يثبت اول دوام السلب لبعض دون
 البعض وان اراد سلب الادام ولم يخصص دوام السلب لكل
 واحد دوام السلب لبعض دون البعض بل يثبت اول دوام
 اليجاب في البعض لا واما الذي هو مفعول الجزئية المركبة فيكون
 البعض مشتقة على مفعول النقيض الا في ولا يثبت في اليجاب
 ان فرض بان المركبة الجزئية ليست محققة واخذت القضية الى
 المسألة في نقيضها فلا مجال لهذه الا يقال الذي مدد في المركبة
 الجزئية في نقيضها فانه او من من نسخ العكس **قال** والجزء



ان في شرح الاشياء ان قد نكل وانما اقامت وانما ليس
 بصدق في تلك مواضع احدها ان يكون الجواب على البعض سلبية
 عن البعض واليحيى لان قد نكل اما ليس بصدق في السلب
 الكلي والجزئي انتهى وهذا اظهر ما قيل ان المراد بالجزئيات
 ما ذكره في البيان لان من المعنوم المردود لكل واحد واحد **قال**
 فان قلت استفسار عن سائر تفاوتات كما يدل عليه والاف في الفرق
قال معنوم الكلية المركبة معنوم لا اتحاد الموضوع فيها وهو جميع
 الافراد **قال** واما معنوم الجزئية المركبة ليس بعينه في عدم اتحاد
 الموضوع ومن هذا الظاهر ان اذا اخذ الموضوع من حيث ان يقيد
 في السلب بما ثبت له المحمول كان المعنوم المردود بين يقضي جزئي
 الجزئية مساويا يقضيها كما اذا قلنا في المثال المذكور يقضيها اما كل
 جسم حيوانا واما ولا ينفي في الجسم الذي هو حيوان حيوان واما
 ويذا طريق اخر لاخذ المركبة الجزئية ذكره ان روح والمحقق اليه
 التقاضا في معنى قولهم لا ينفي في تقضي المركبة الجزئية اخذ يقضي
 الجزئيين اذ لا يكفي فيه التقاطيع طريق مذكورة في الكلية اعني كليهما
 اما بسيطتين والترديد في تقضيها **قال** بعينه موضوع السلب
 لكون الجزئية في الاول **قال** فيصدق تقضيها يصدق
 الجزئية كجمل الاعميين **قال** تقضي الكلية منها الجزئية فان
 قلت قد مر ان المنفصلة الامة الحلو المركبة الجزئية من تلك
 معنومات تقضي المركبة الجزئية فيكون المنفصلة تقضي
 في الحملات فتوليد في الاتحاد في الجنس ومقتضى الاتحاد في النوع
 قلت منها بيان التقضي الحقيقي واما مساو المنفصل فالمراد
 الجزئية المسورة بليس كذا وليس وانما كما يدل عليه الاستدلال
قال تقضي المركبة بالاختلاف في الكيف واجمل في الضايف
 فانما ان يقيد بالوجبة الجزئية بالسلب على قياس ما سبق
 فانما ان يجري على اختلاف او العكس وتب موجبة كانت وسالبة
 لتقضيها الجزئية التي لفظة لها نفس على ذلك قوله والاختلافية
 الكلية والاتفاقية الجزئية والمراد بقول والشروط الحقيقية
 وما نكح الجمع والكل **قال** في احكام القضايا اي في احواله المحمودة عليها
 العكس بالمعنى المصدري بمعنى اصطلاحه كما يدل عليه قوله وهو
 عبارة وقد صرح به في شرح المطالع واما اطلاقه على القضية فانها

جزئي

انه حقيقة فكتة الاستدلال في ذلك اليه شبهة عبارة قد صرح به في
 شرح المطالع انه بطريق التجوز وكذا ان يجمع بينهما بان العكس نقل
 او لا من المعادة اللغوية الى المعنى المصدري لم استعمل في القضية
 المتخصصة بمعلقة بتسمية ثم كسر استعملها فيما صحت صا حقيقة
 بالعلمية والاف باذ اختصار قضية **الح** **قال** العكس المستوي
 لا يجتمع في ذلك ثم يقيد العكس بالمستوي وادناه في المراد
 التقضي ان للعكس معنى اصلاحيا مستمرا كما بينهما بل بعد
 التخصيص للعكس اللغوي بالصفة والاف في استعمل كل من
 المقيدتين المعينتين في معنى اصطلاحه وليس لفظ العكس
 مستمرا لفظيا بينهما اذ لا دليل على وصفه للمعنيين على
 وهم وانما سمي مستويا لاستوائه وموافقته مع الاصل في
 الطرفين بخلاف كسر التقضي لقول استوي الملاءمة
 وما قيل طريق مستوي است فيه ولا اعوجاج وفيه ان التقضي
 ان يكون بوصف بالمستوية توصيفا للمثبة بالمشبه به على المبالغة
 وهو بعيد عن الفهم **قال** جعل الجزئية الاولى من القضية الجزئية
 محفوظة كانت او لم تكن لقول بعض المشركين حيوان
 بالقياس الى كل حيوان انسان مساو للعكس وليس
 بعكس له ومعنى الجمل المذكور ان يصير الجزئية الاولى موضوعا
 بالثبوتية المحمودة او بالعكس فلا يرد تقديم المحمول على الموضوع
 اذ ليس فيه تبدل الصفة **قال** الجزئية في الذكر لا في الحقيقة
 اراد بهذا المعنى ان المراد بالذكر ما يتم الذكر اوصافه في القضية
 المملوطة وتبما في القضية المعقولة **قال** في تبدل الجزئية
 في القضية المعقولة **قال** تبدلها اوصافه وذكر ما تبنا في
 المملوطة ذكر الجزئيات اوصافه وتبدلها تبنا اذ تبدل الالفاظ
 في المحمودة والموضوعية بتسمية المعادة **قال** معنى هذا ان يعنى
 على ارادة الجزئيات بما ذكره من وجه العكس للمنفصلة وهو صحتها
 ما تقر عند فهم فلا يصح ارادته **قال** لا يقال معارضة لاستدلال
 المذكور بهذا الظاهر المطابق للحكم بغير ما لا يرد بغيره
 ان الحقيقة فانه لا يكون للمنفصلة عكس لعدم تغيرها بالقطع
 او المعادة في الطرفين **قال** لان نقول انما صحتها المستمرة
 المذكور ومنه بطلان الاستدلال ان المراد بقوله بانه لا عكس يرب

عليه فائدة المنقصة وهذا هو الجواب المذكور في شرح المطالع
حيث قال والجواب ان المراد بالتبديل المعنى بتبديل المعنى
وحيث لا يتغير معنى المنقصة بحسب التبديل او معناه المعادة
بين الشئين سواء جازي فيها التبديل او لا لم يعتبر بتبديل لها
فكان لا يتبدل انتهى فان المراد بقوله لا يتغير معنى المنقصة
تغيرا مستديرا به ليس قوله لم يتغير التبديل لها وكان لا يتبدل
لها بمعنى قولهم لا عكس لها لا عكس معتبرا لها والقول بان هذا
الجواب مبني على تغير التبديل بالمعنى واداء قولهم على ظاهره
والجواب والمذكور به مبني على اداء التبديل على ظاهره و
التأويل في قولهم بكذا قوله لم يعتبر التبديل المذكور وقوله وكان
لا يتبدل لها **قال** فان المفهوم من قولنا وقال المحقق القضاة
في المنقصة انما هو باللفظ وبين الطرفين على ما يشهد به تغير
المنقصة ونقص معنوها في موضع في الشرح فان الحكم في
الاولا بمعاندة الوجبة مفردة وفي الثانية بمعاندة الفردية
لله وجبة ممنوعة اقول احكم باللفظ ومن الطرفين معا فصار
غير ممكن فلابد من ان يكون من احد الطرفين ملحوظا فصار
ومن الاخر متحققا المتغيرة بين المعنويتين فطلبنا
ان متغيرة لا تأثير لها في المقصد اعني الحكم باللفظ وسبيل
عكس الحيات والشرطيات وهذا هو القاعدة ان حقيقة
العكس فيها واحدة بخلاف اقعة الموضوع والمحمول فانه وان
كان المقصود تعريف عكس الحيات بهما اختلف حقيقة
فيهما **قال** ان يكون صادقين كما هو المتبادر من لفظ القاء
قال بل المراد ان يراد بالمعنى المعينة على وجه اللزوم لا الفرد
الكامل وبالصدق انهم من المتحقق والمقدر بتبديل قولها
فان معناه منع نقاء الصدق مناسبا كما به من كونه محققا و
مقدرا وكذا معنى نقاء الكيف كما به نقاء مناسبا كما به كونه
عندويا او محصلا او سلبا وما ذكرناه ظاهرا وقوله بجارها وانه
وان فاع ما قيل انه نادرة **قال** فانما اعتبرنا وبيان سبب اعتبار
اللزوم في الصدق في العكس بالمعنى المصدرى وصاحبه ان العكس
بمعنى القضية الحاصلة من التبديل لا من لزوم القضية اصطلاحا
وصدق اللزوم بدون صدق اللزوم مستحيل فيكون اللزوم في الصدق

لازم لعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتبار في المعنى المصدرى
كسواء يكون القضية الحاصلة من التبديل الموافقة لاصل لزوم
عكس له فكل ما طلق ان بالقياس الى كل ان طلق
وليس معناه وانما صح اعتبار اللزوم في الصدق وكذا معنى قوله
ولم يعتبر به الا ولم يصح اعتباره في الكذب على ما فهم فانه حرف
من الظاهر من غير ضرورة **قال** وانما وقع الاصطلاح على لانهم
ان ليس بهذا الشرط والاصطلاح بل هناك شئ اخر يستدعي
اعتباره **قال** لانهم تبعوا القضايا الى اي القضايا المستور
في العلوم في وجدنا في اكثر ما بعد التبديل صادقة لازمة لها
الاقضية موافقة والكيف لا حتى لفة لها فيه وانما قال في الاكثر
اشارة الى ان هذا استقرارا في قص يقيد النظر بذلك الحكم
بمعنى عليه الاصطلاح المذكور **قوله** وليس المراد انهم وجدوا في
الاقضية صادقة لازمة موافقة في حتى لفة لها فيه على ما
وهم بعض الظاهر ومثل ما بقوله كل جسم حيوان فانه بعد
التبديل يصدق بعض الحيوان ان ان وتقيض الحيوان ليس
بانسان لان بعض الحيوان ليس بانسان ليس لازمة لها كيف
ولا لزوم بين الايجاب والسلب ثم بني ما بني ولم يمدى مقارنه
فقد التامل اكثر من ان يحصى **قال** وقد جرت العادة الى
عادة المنطقيين لانها في ترك بعضها تقديم لانها نادر خلاف
العادة ولواريد بالعادة ما هو اعم دائمة الوقوع فالمراد عادة
اكثرهم **قال** لان منها ان لان بيان عكس بعض المحجيات
يتوقف على عكس السواب **قال** لاننا فبعد ان يصح الكبرى
الشكل الاول ضبط لمضول الاطراف بجميع افراد الموضوع
قال لان كل شخص قد بالضرورة لان الاختلاف عبارة
عن النظام العبر **قال** لان لو انعكس العلم انما وتحقيق اللزوم
بين الانعكاس لا يقتضي ان يكون الثاني بواسطة الاول
فلا بد ان العكس عبارة عن احض قضية لازمة بعد التبديل
بلا واسطة وهذا تحقيق الواسطة وانما قوله لان العكس
لازم الالتم انما هو بيان الاستدلال فيكون اللزوم الالتم لا حتى
يكون واسطة في الالبات دون البتوت فغير فانه حتى
على بعض النظريات في حجاج اما ان المراد ان لا يكون بواسطة

تبدل آخره والاعلم لازم لا يحض بناء على ان المعقولة العلوم
 والخصوص بين القضايا جواز وجود واحد بها بدون الاخر لا يتصور
 ولذا الحكم بان الائمة اعلم من الضرورة ولولم يكن العلم لازما لخص
 كما تحقق الاخص بدون العلم فليكن الخاص خاصا مفاد وان
 الخاص لا يتحقق بدون العلم لانه لا يجوز تفقده بدونها فليكن العلم
 لازما له **قال** واعلم ان معنى الانعكاس ولان العكس لازم
 القضية وقواعد العلوم لا بد ان يكون كتيبة فانما قلنا الضرورة
 تنعكس لان معناه ان كل ضرورة يلزمها الائمة وهذا معنى
 يلزم العكس لولا كليا واذا كان معنى عدم الانعكاس اذا
 كان معنى عدم الانعكاس عدم ذلك الضرور الكلي **قال** في كبح
 المبراهين انما قيل يجوز ان نقيم براهين مضرورة على انهم لم يقدروا
 يحصل في جميع لزوم العكس في جميع المواد **اقول** لا بد من لزوم العكس
 منها بان يتبع قياس هكذا القضية اما بهذه او بتلك وكل
 واحد منها يلزمه العكس وهذه البرهان واحد الا انه اجمع في بيان
 المبراهين مضرورة **قال** والاصدق انما ايج وان لم يجب صدق
 لجاز لقيضه بضم الاصل على تقدير صدق منتج المحال فيكون
 جواز صدق النقيض مستلزما لا يمكن المحال وامكان المحال
 محال **قال** لصحة فيكون واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزما
 للمحال والاعلم ان الشيء قد يمتنع وقدمه **قال** في صدق سلبه
 نفسه اعلم ان السلب الابطال كونه لشيء لا تفصل الابطال
 الشئين متغايرين بالذات او بالاعتبار فان كانت الشئ لنفسه
 وسلبه منه انما يتصور اذا لوحظ الشئ باعتبار يكونان لملاحظة
 ولا يكونان ما هو ثابت في جانب الموضوع والمحمول ثم اريد بانبات
 الشئ وسلبه عنه ان الشئ بعد اعتبار بكونه شئ لنفسه او
 سلب عنه كذا في الصفات فليطو ان في البرهان اريد
 اثباته لنفسه وسلبه كذا وهذا امر واضح فان الشئ اذا
 كان موصوفا بصدق سلبه عن نفسه بمعنى ان لا يقع بالبرهان ليس
 في نفسه ثابتا وبما ذكرناه انما يقع ما قيل كيف يصدق سلب الشئ
 عن نفسه مع ان السلب لشيء لا يبرهن من ابرهن وقيل في جواب
 ان هذا القول لا توجيه لانه ينبغي عقد الحمل لا يكون بعض ليس
 بانه صدق نفي عقد الحمل لا يبرهن السائل لانه يتصل منه كذا

الاعلم انه المفهوم فانه اذا لم يتصور عقد الحمل بين الشئ لنفسه لم
 يبرهن من تركيب المقدمات قضية كذا لان الكذب وقع الحكم بالصدق
 فيه وفيه انما يحل بقول المستدل بعد تركيب المقدمات فيبرهن سلب
 الشئ ونفسه وهذا محال لا يفعل فليكن صدق فينظم الدليل
 فيرفع السؤال وقد يجب بان المراد بقوله فيصدق سلب الشئ
 عن نفسه يصدق سلب الشئ عن افراد نفسه وهذا الجواب بهذا
 المقام جميع كتيبة لفظا في القضية شخصية وما يقال ان شرطه
 في الجزئية قضية انه ليس بقبيل سلب الشئ عن نفسه فان معناه
 يجوز وليس بوصف بالذات **قال** لوجود بعض ب الذي هو المحكوم
 عليه في النتيجة لانه عين البعض هو موضوع لقيض العكس المفروض
 صدق **قال** ويصدق وبهذا يظهر ان السلب الائمة احض
 قضية لازمة لتفصيلات بعد التبدل **قال** لاشئ من كواب
 زيد اي بالفعل بناء على ان عقد الوضع معتبر بالفعل منتج تعبير
 ب ليس ب عين هو ب لم يقيد بالضرورة الائمة ببيان الشئ
 المستلزم النتيجة بين القياسيين فان اذا كان الحكمي شرطه
 عامة منتج النتيجة المذكورة مفقدا بقيد الضرورة واذا كانت
 عرضية عامة منتجها مفقدا بقيد الدوام بناء على ان النتيجة
 فيها كذا كذا **قال** بحذف الموقوف او شئ من لازم النتيجة
 مستلزما مفقدا بل يفقد الثالث **قال** ومن البين ان الاول
 لا يستلزم الثاني اي معلوم بالضرورة عدم الاستلزام المذكور لانه
 اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في الموجبة فانه وقع ما توهم ان
 ما هو بين تجوز العقل التفكاك الثاني عن الاول ذلك لا يلحق
 في نفي الاستلزام بجرانه في كل لزوم غير بين فلهذا البيان لا ينبغي
 التفك ب نفي العلم به على ان يقول اذا ثبت المناطات
 بين وصف المحمول وجميع ذات الموضوع ووصف ثب المناط
 بين وصف الموضوع وجميع ذات الموضوع ووصف المحمول الا
 ثبت وصف الموضوع لجميع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا
 يكون مناطات بين وصف المحمول وجميع ذات الموضوع ووصف
 لا يجمع الامور الثلاثة اما الاول فليعلم بعدم الاستلزام ومنها
 ونه اللازم الغير البين عدم العلم بالاستلزام واما الثاني فليعلم
 انما يتم ما ذكره لو كان ذات الموضوع والمحمول متحد وصف ليس كذلك

و مثلت راجع المطالع بقوله مثلا اذا فرضنا ان لا حارة للموضع
 الا انه من يصدق لا يشي في الحارة بالضرورة مادام حارة و
 مفهوم المناقاة بين و معنى كما روي انه فيما يصدق عليه الحال
 بالفضل و هو انه من و هو لا يستلزم المناقاة بينهما فيما يصدق
 عليه بجانب بالفضل ضرورة صدق قولنا بعض الجاهل حارة بالمكان
 بهذا اذا فسرته المسترورة بشرط الوصف وان فسرته مادام بوصف
 فذلك لا ينكس كفسرها لانه حكم في الاصل ان ذات الموضوع ينافي
 وصف المحمول في جميع اوقات و وصف الموضوع ولا يلزم منه مناقاة
 بين الوصفين مطلقا حتى يلزم في صدق احداهما على شئ انتفاء
 الاخر فانه ما لا ياب ان يكون وصف المحمول و وصف الموضوع
 متناقضين في ان الموضوع و مفهوم العكس مناقاة فان المحمول
 و وصف الموضوع في جميع اوقات و وصف المحمول او احداهما لا يلزم
 الاخر يجوز ان يكون ذات المحمول متغيرا ذات الموضوع متغيرة
 في الوصف المذكور لا يشي من كونها كونه زيدا بالضرورة مادام كونه
 زيدا لا يصدق لا شئ في الحارة كونه زيدا بالضرورة مادام حارة
 تصدق بقبضه و هو بعض الحارة كونه زيدا بالمكان حين
 هو حارة نعم لو فسرته الضرورة لاجل الوصف العكسي كفسرها
 لان المناقاة بين وصف الموضوع و وصف المحمول متحقق بالضرورة
 ان من الضرورة السلبية هو وصف الموضوع و اذا تحققت
 المناقاة بين الوصفين فمتى تحققت وصف المحمول المتع
 ما صدق وصف الموضوع فيكون المناقاة متحققة بين ذات
 المحمول لاجل وصف المحمول و هو مفهوم العكس كذا فسرته ان راجع
 في شرح المطالع و بهذا يظهر ان تعبير المشروط بقوله هي التي
 لو وصف الموضوع فيها دخل في الضرورة بيان الواقع وليس خيرا
 عن المشروط نعم يمكن جعل احداهما عن المشروط بمعنى ما يكون
 الضرورة فيها لاجل الوصف لكن لا ذكر له في هذا الكتاب و انما
 بالصداب و الكتب لا شئ في ان كان او كان الا صاحب وكذا
 في المتعين الباقي لان من ان كان اي ساكن الا صاحب ما هو
 ساكن الا صاحب و انما كالأرض فان السكون عدم الحركة و يصدق
 على الأرض انما ليست بمحركة الا صاحب و انما لعدم الا صاحب و قيل
 ان الظاهر المناس كالحا هو بصدده ان يثبت بقوله لا شئ في الكتاب

ساكن

ساكن الا صاحب و هم لو ما يثبت في المناقاة المتناقضات فكان
 غاية توجيها انه ففقد ان الا انه شبه بذكر الا صاحب اما وجه
 سلب السكون منه و هو انه لا بد من حركة الا صاحب فوهم معنى عبارة
 حركة الجاهل يستلزم حركة الكل و هو باطل فان الحركة الوجه و نه يخرج بها
 الا جاز عن المكنتها ولا يخرج عن مكانه **قال** قد عرفت ان ذلك لا
 تقدم لانه كذا المتعذر ولا ينهم بحفظ **قال** و انما تنكس ان عرفت
 خاصه ولا يمكن اثباته بانها اذا تناقض وصف الموضوع و المحمول في
 ذات الموضوع بحكم صدق عكس الجاهل الاول بل خفاء و الجاهل
 ان في موجبه جوهية مطلقة عامة و هي تنكس كفسرها لان
 ذات الموضوع اذا كان ذات الموضوع و ذات المحمول و يجوز ان
 يتغير في سلبه **قال** و هو ظاهر لان صدق العنوان على
 ذات الموضوع حيث فرض ذات السلب الذي يتبع على
 حكم لا دوام الاصل في دعوى ظهوره ينافي صدق سلبه على
 حكم لا دوام حكم من ان راجع حكم **قال** لان الوصفين
 اذا تقارنا في الحارة ان يندفع الدعوى فكاملة كذلك دعوى ان
 الوصفين ان تناقضا ذات واحدة لم يثبت شئ منها لانه
 في وقت الاخر ظاهرة فالطريق الاخر في بيان ليس راجع مادام
 سلب التمسك بالدعوى الثابتة و فيه ان الاصل لا يدل على
 تناقض الوصفين في بعض اوقات الموضوع و لا يدل على تناقضهما
 بعض اوقات المحمول بل هو تغيرا لبعضين و يبين البعض راجع
 عن مفهوم القضية **قال** فانه لما لا تفصيل لاجل ان يبقى
 كل واحد من جزئي العكس ما يلزم فيه فظاهر ان صدق بعض
 ليس راجع مادام سلب لا دينا لازم ما سبق به من ان حارة فبذلك
 الاستدلال **قال** واحضر لاربع الضرورية مطلقة كانت
 الدائمتين المعات و العرفية المشروطة بمعنى الضرورة مادام
 الوصف في وجه كونه المشروطة العامة المفصلة بالضرورة بشرط
 الوصف و انما لم ينكس الا حصر في وجه كونه المشروطة العامة
 المفصلة صدق ان العكس غير لازم لانهم في وجه ليس لازم
 لان العلم في وجه ليس لازم لاحص في وجه فلا بد من المشروطة
 العامة في بيان مادة التخلّف و هو صحيح **قال** بهذا الطريق اخبرنا
 اي ما ذكره هنا طريق اخر سوى ما فهم ما سبق في كون عدم العكس

الاخص وليس لفظ هذا الشارة الى الطريق الذي ذكره السائل
 على ما ذهب اليه **قال** في ان تنكس كلمة لا كان العكاس بها جارية
 بديهة لا يحتاج الموضوع والمحول في ذات الموضوع فيها بين انما لا تنكس
 الى الاخص منها معنى الكلمة ليست كون الجارية اخص حقيقة لازمة
 بعد التبدل فلا بد ان المقصود بيان الانعكاس لا عدم الانعكاس
قال واما متنازع حول الجارية بالاطلاق لعدم لوجوب سلب الجارية
 عن بعض افراد العام بالاطلاق فلا بد ان لا متنازع فيمنع وسد
 المنع واضح عند تحقق القضية التي هي مال السبب والمفردات
 بمعنى انها مطلقة عامة لا ضرورة لان بين المفردات يجب نفس
 الامر **قال** او ما دام ج اداة الجزئية المستترة بين العامين فهو
 عطف على قوله بالضرورة او اداة الجزئية المستترة بين العامين
 على ما هو ثابت في الاستعمال في قبل ان عطف على مقدار
 اي يجب الذات اتركب بالاحتياج اليه ونقل عن احتضار
 الشارح يرتكز الى ما قلنا قوله لا شئ في ج ج بالضرورة
 او انما ان كان الاصل ضروريا او ايجابيا او ما دام ج ج ان
 كان احدى العامين وليس لا حد ان يمنع استحالته اي ان
 كانت ضرورية او ايجابية واما اذا كانت استحالته على تقدير كونه
 احدى العامين فبديه لا بد من ج سلب الشئ عن نفسه في اوقات
 وجوبه **قال** في شئ لا شئ في ج سبب بالفضل وهذه المسئلة
 لا سبب الشئ في نفسه صحيح ان كان معدوما فلما لم يكن في نفسه
 نقبض العكس الى الجزئية انما في الاصل واجبة منه اما الجزئية
 الاول ايضا ان اجتماع النقيض والسلب لم يكونا كليتين وانما
 انما هو بين الكلية والجزئية **قال** هذا اي بيان المذكور في الا
 واما في الجزئية لا ينبغي انما وان جعلت صفوى ونقيض العكس
 لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا بد من خلف من يكون
 القياس المنبثق على ذلك **قال** ولوجوب هذا الطريق الى الظاهر
 في تخصيص المصطلح خلف بالاصل الكلي والافتراس بالجزئي ان يكون
 احدهما لا يكفي بنبوت المطلوب في كل الاصلين وليس كذلك في
 الاخرين كافي فيها لاصل بان احدى في الاصل الكلي انما لا بد من
 الموضوع شخص لا بناء على كلمة الاصل واقتصر على البيان بطريق
 الافتراض في الاصل الجزئية لانه الجزئية اعم من الكلي والانعكاس العام يستلزم

وقال

قال

قال

انعكاس

انعكاس الخاص في بعض النسخ بالاداء الجامعة بدل او كليهما
 صحيح في اكثرها في الكفاية **قال** والوثبان انما قيل بكن اتحات
 بهما وان واحد على ان عكس هذا القضايا المطلقة العامة لا اخص
 منها في غير حاجة الى التمسك بالنقيض بان عقد الوضع المطلقة انما
 يجمع الضرورة والادام واللا ضرورة والادام فان جعل محولا
 بعد في القضية مطلقة عامة لا محالة لا يلزم صدق مقيدة بخصوص
 من خصوصيات آخر اصلا وفيه ان المقيدة الاخرية تمنع
 اذا العامة عدم العلم بالضرورة صدق مقيدة بخصوصية لا العلم
 بعدم المعلوم المطلوب به ان في قوله وهو ضم لنقيض الاصل
 اي الخلف المستعمل في العكس هذا القول في انما الخلف مطلقا
 فهو اثبات المطلوب بابطال نقيض مع الاصل بنفسه ان كان
 بسيطاً وجزئياً او باضادهما ان كان مركباً في انما الاشياء البتة
 وهو مثال آخر اذا اعتبرنا الوضو لنشمل القضية الخارجية ونقطة
 فالوضو بينهما الى المعنى الا اعم المجامع تتحقق قوله وحل وصف
 الموضوع الاخر اعم وصف الموضوع يكون بالايجاب حول وصف
 الموضوع المحول فيكون الاصل ايجابيا وسلبيا **قوله** فيحصل
 العكس بان يثبت في تنكس المقديتين قياسا في شئ العكس
 المطلوب او كجانب الا فتم صدقته احدى صاوتة معها كما عرفت
 في بيان عكس الادام في الخالصين **قوله** فانه يتم الجمع اي في
 الموجبات والسواب وليس معناه يتم كل فرد منها لما عرفت
 في عدم جريانه في عكس الادام الخالصين الجزئيين بين العامين
قوله ما بنا في الاصل سواء كان نقضه له وهو في المطلقة العامة
 الجزئية او اخص وهو فيها عداها كما سيظهر من التفصيل الا في
قوله وهو في نقيض الاصل بحسب الكم **قوله** كذلك يظن عليه
 ان في الشارة الى كل المعينين ان اصطلاحين بل الاول اصل
 بالنسبة الى الثاني وان نقل من اليه في قبل انما اطلاقه على المعنى
 الاول بطريق التجوز لا يعبأ به على ان القضية الى صدر بالبدل
 لا مطلقا بل بشرط اخص القضايا اللازمة عن التبدل المذكور
قوله واذا فلت عطف على قوله والتمس بطر اداة انما بحسب العكس
 صدق العكس لان المقصود اثبات لزوم العكس لا مجرد ال
 الاتفاق في الصدق ويلزم عنه اي انما اسكاز موجب صدق

النقيض كان المحال لا وقوعه يجوز ان لا يقع النقيض وان كان
 المحال لا يزعم الا انقلاب **قوله** فمفني قوله ولقنه مع الاصل
 ضم مع الاصل وقد يقال معناه لضم مع الاصل على تقدير وقوعه
 فيزعم المحال فلا يكون محتمل لان الممكن لا يستلزم وقوعه محالا
 فمحل البيان البطلان لا مكان ما يتأبى الاستحالة ولا حاجة فيه الى
 اعتبار ان امكان المحال محال فيه ان الحاشية الممكنة لا يستلزم وقوعه
 وتوحيح محالا بالنظر اما اذا بالنظر المأخوذة يجوز ان يستلزم المحال
 بواسطة امتناعه بالغير كعدم المعلوم الاول وفيما نحن فيه يجوز ان
 يكون كذلك لا بد لتفني من دليل فعدم تمامية ترك الترخيع في
 شرح المطالع والسيد السند **قوله** فان قيل لا يمنع لقوله فيكون
 محالا يمنع لزوم قوله فتبين ان يكون لازما من تفنيض العكس السابق
 يجوز ان يكون لازما لمجموعه في حيث هو مجموع قلنا انه اثبات لمقتضى
 المنعوتة بخبره بحيث يندفع عنها المنع وهو ان المادى قوله تفنيض
 فيكون مما لا يكون اجتماع مع الاصل وكذا المادى قوله تفنيض
 العكس في اجتماع مع الاصل وذلك لان المقصود لزوم العكس
 الى الاصل لا صدق في نفسه على ما ذكره المصنف انما قال كما سبقت
 من ان التوقف لا وجه له **قوله** وهي اربع قضايا لا يمكن
 والعامة **قوله** وهي قضيتان الى صنفان في جميع اى في جميع
 الموجودات الكلية مطلقة عامة كانت او غيرهما **قوله** وفي غير
 المطلقة العامة اذا كانت موجبة كلية واما في المطلقة العامة
 الموجبة الكلية ويكون عين تفنيض الاصل من حيث الحق **قوله** ايضا
 اى كذا ان اذ احضرت حيث الكلية **قوله** كما يظهر فيما اذا كان الاصل
 كقوله اول فرق بين الاصل الكلي والجزئي في الانعكاس في حيث
 الحق **قوله** واما اقتصر الى معنى ان المقصود بيان انك اذا
 علمت تقاضى عكوس هذه القضايا الستة يكون العكس
 احضرت من تقاضى فلا بد من جريان طريق العكس فيها وذلك
 انما هو في الجزء الاول من حيث تفنيض فمذا اقتصر عليه **قوله** لا يمكن
 اثباتا بطريق العكس لا تفنيض السابقة الجزئية المطلقة العامة
 موجبة كلية دائمة وعكسها جزئية مطلقة وهي لا ينافي في الاصل
 التي هي سابقة جزئية مطلقة عامة اذا سلب في اوقات
 الذات لا ينافي بثبوته من اوقات الوصف **قوله** واحضرت من

جزئيات

تفنيض

تفنيض كما صحت الى قبل لا حاجة الى هذا البيان لان المثبت
 بطريق العكس الجزء الاول منها على اعتباره في نفسه **قوله** فيه
 كون العرفية العامة احضرت الجزئية الممكنة والمطلقة الثابتة
 هما تفنيضا عامتين سواء كانتا تفنيضين الجزئية الى صنفين كافين
 وليس بشئ لان كون العرفية العامة احضرت تفنيضا جزئيا
 لا يكفي فيما هو المقصود اعني كونها احضرت تفنيضا عاما
 تبين ان تفنيض الجزئيات احضرت تفنيضا عاما لا ينافي في
 الممكنة والجزئية المطلقة تفنيضا جزئيا الاول الى صنفين **قوله**
 فيكون العرفية العامة احضرت الى صنفين بعض ب ب مادام
 ج لا ينافي ح ك بعض ب ج حين هو ب وتنفنيضه لا ينافي
 ب ج مادام ب ج في شغور ما ينافي ب ج مادام ج وهو
 احضرت تفنيضا جزئيا الاول اعني لا شئ في ج ب حين
 هو ج الذي هو احضرت تفنيضا الا احضرت كفي ج ب
 حين هو ج او لا شئ في ج ب حين هو ج او بعض ج
 ب حين هو ج وليس بعض ج ب حين هو ج **قال**
 مثلا صدق بعض ج ب بالفعل لم يتعرف لقيد الادوام
 بها لانها لما دقت بها ان السابقة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق
 العكس **قوله** فيكون احضرت من الاخص فيكون السابقة
 الدائمة احضرت من الاخص ومن تفنيض الذي لا يصلح ان
 الممكنة العرفية والممكنة الدائمة احضرت من احد المفهومات الثلاثة
 الذي هو تفنيض الاصل **قوله** فلو ان السابقة الدائمة تفنيض
 الجزء الاول من الوجود تبين اعني المطلقة العامة لان قيد الادوام
 لا يمكن اثباتها بطريق العكس **قوله** فيكون احضرت من
 تفنيضها **قوله** اعني احد المفهومات الثلاثة لان بيان
 انعكاس السوال ب يرد ان لا يمكن اثبات عكوس كليهما
 بطريق العكس للزوم الدور فلا بد من اثبات عكوس احدهما
 من معرفة عكوس الآخر بطريق آخر فلا قدم المصنف السوال في
 عكوسها بطريق الخلف والاعراض امكنه ان يثبت عكوس
 الموجبات بطريق العكس بخلاف عكس السوال فانه لا يمكن
 اثباتا لانه يزعم البيان بما لم يثبت بعد وهو ان كان جائزا
 لكن تركه بقدر الامكان وما وهذا القدر كاف في كنهه

فلم اقل قوله امكنه ان يكون من غير ان يكون له وجود في ذاته ان البيان
 بانه يثبت بعد شايء بل قد يثبت بما يثبت في علمه او ان
 انما هو في ذاته ان يثبت بانه يثبت بعد شايء انما هو في ذاته ان يثبت
 فكنه عاتق ولا تنكس الممكنة الى كنه كنهها لصدق قولنا
 بعض الانسان كاتب بالامكان العام لان سلب الانية
 ليس بغير وري في الكاتب وبما ذكرنا ظهر لك انه يقع ما فهم
 من ان الانية الوقتية احضرت الممكنة العامة الموجبة لانه
 احضرت الممكنة الى كنه الانية والموجبة واما الانية لا فرق
 بينهما في الممكنة الى كنه الانية باللفظ ومن لم تنكس لانه وان
 ثبت عدم انعكاس الممكنة الى كنه ثبت عدم انعكاس الممكنة
 العامة عند وجودها في الانية القدما لانه لو وقف المصور
 لان الازم لما ذكره عدم انعكاس الممكنة الى كنه الموجبة باعتبار
 الاجزاء السببية والقدما انما هو الامة الفعالة باعتبار
 الاجزاء والبسوط وكذا توقف المصنف في **قال** فبعض
 ج بالامكان به وعليه انه لا بد من اثبات كونها احضرت
 لازمة بعد التبدل وهو متوقع لانه ان يكون الازم كون ج
 بالفعل بناء على كون عقد الوضع في الاصل بالفعل وبهذا
 ايضا ظهر ان الاستدلال انما يتم على مذهب الفارابي على
 اتساع الصوري بالممكنة وانما فهم المصنف قوله مع الكبرى الضرورية
 لان القرينة فيما نحن فيه كذلك **قال** والثالث في توفيق المصنف
 لانه على انه يمكن اثبات بعض ج ب بالامكان من غير
 ملاحظة كون المقدمات الافتراضية في هيئة الشكل
 الثالث بان يقال انما يفارق وصفان مما ذات واحدة
 يكون كل واحد منهما ثانيا في وقت اخر ولو بالامكان **قوله**
 وستوفى عنها عقبة وانما اكتفى المصنف على عدم التحقق حيث
 قال وكل منهما غير متحقق لانه كاف في عدم تمام الاليتين
 ولا حاجة الى ادعاء البطون **قوله** وان لا يخرج الى ان توقف
 ج ب يكون ج بالفعل فيصدق بعض ج ب بالفعل ولا يكون
 لان الممكنة احضرت قضية **قوله** بلزم انعكاس الانية الى كنه
 ويكون الممكنة العامة منتجة في الصوري الشكل الاول والثالث
 لانه انما هو الاصل في الاوسط بل شئها فان كان الصوري الممكنة

كقوله

كقوله واذا ثبت ذلك ثبت انعكاس الانية الضرورية
 كقوله لان اذ اصدق لاشيء خرج بالضرورة الى اصدق
 فبعضه وهو بعض ج ب بالامكان وشكك في كون ج ب
 بالامكان وهو تناقض الاصل والسر في ذلك ان الممكنة
 اذا كانت متلازمين كان لفضلهما متلازمين قطعاً
 وبما عرفنا ذلك ظهر ان تقديم اتساع الممكنة على انعكاسها و
 تقديم انعكاسها على الضرورية في الذكر اولاً والامر في ذلك
 سهيل ولما كان ثبت الاحكام الثلاثة على مذهب الفارابي
 في غاية الظهور لم يتوقف في نفسه بيان قوله القضاة بالاجرة
 من الاحكام الثلاثة لفضله بجميعها فانه لو ثبت المثال
 المذكور بطلت الاحكام الثلاثة كما لا يخفى اذ لا اصدق على ج ب
 الفارابي ان كل ما هو مركوب زيد في كنه بالضرورة لصدق
 لفضله ج لان بعض ما هو مركوب زيد بالامكان كما لا يخفى
 فيصدق بعض ما هو مركوب زيد بالامكان ليس بغير ج ب
 بالامكان **قوله** بلزم المتأخرين في ذلك لانه لو اعتبر انما
 بناء بالفعل كج ب الفرض كما هو متحقق ان ج يكون
 الامكان الثلاثة قائمة ايضا بناء على تزامن الامكان والفرض
قوله يجب ان لا يثبت الى اي عدم البسوط والاشياء
 واجب ليقع عليه بطون توقف المصنف **قوله** فتوقف
 الفعل كج ب المصنف الى قال المحقق التقاربان قلت المقبر
 هو الفعل لكن رفع الضرورية في ان الفعل كج ب نفس
 الامر او كج ب فرض العقل وان الفعل كج ب الفرض
 بل هو كج ب بالامكان او لا انتهى وخيه ان اعتبار الفعل
 كج ب الفرض انما هو تحقيق الشايء لم يسبق اليه احد قبله
 فانه تكرر المصنف عليه ما لا وجه له كما لا وجه لما قيل لعل ذلك
 التوقف فيما هو الحق من مذهب الفارابي والشايء لا يلزم
 ان لا يكون المصنف متوقفاً في جميع المسائل العلمية **قوله** ويصح
 لك الى كنه الانية اما ان يؤم المصنف بعكس انعكاس الانية
 الضرورية كقوله المستفاد من جرم المصنف بالانعكاس لا يثبت
 الى الائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة ما لا وجه له
 لاستخدام بينهما **قوله** كل ذلك بطريق العكس الا انه اذا ثبت

عكس احد طريق العكس لا بد من بيان عكس لا بد من بيان
 ان شئ من الدورى اثبت ان عكس المنكته كنعن
 بقوله ان معنومها ان ما يدعج بالمكان الخ **قوله** ان كانت
 موجبة قدم بيان الموجبات هنا لكثرة استعمال الشريط
 الموجبة وقيل ان اليجاب شريف والسوال المحتمل انما يتحقق
 التقديم لا عكسها كقوله **قوله** افيد في العلم واهبط ونية
 ان السوال المحتمل ايضا لميت مسائل لعدم **بالخلف** **قوله**
 لم يثبت بطريق العكس مع جوابه فيها لان جعل الدعوى ربما
 من العكس الموجبة والسالته معا ولا يمكن اثبات ذلك
 بطريق العكس اذ لا بد فيه من اثبات عكس احدهما من
 تسليم الاخر وبيان بطريق آخر **قوله** فكما ان هذه الفارة الخ
 يعنى ان الصادق متوافقان فزينة تفاوت لان الاول
 الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والحوال المحققة
 مع ما في نفسه الامر في قيل الخ موافقة التال لا مقدمه الا ان
 ليس كموافقة المقدم له يجوز ان يكون التال اعم فيكون كوا
 موافقة المقدم له جزئية مع موافقة التال له كقوله فيقيد
 عكس الموجبة الكلية فزينة **قوله** يجوز موافقة الخ
 لان العادة صادقة على تقدير فرض ان كان يمكن الاجتماع
 مع **قوله** ونقيض الجزء الاول ثانيا في بعض النسخ والاول
 ثانيا فندون قيل العطف على معمول عاملين تحتين والطور
 مقدم **قوله** مع نقاء الكيف والصدق كجاء قد عرفت فيما بين
 ان المراد بالمعنى المنية الثمانية ومن نقاء الصدق كجاء
 نقاء ونواقيضه الخ صفة بعد التبديل ملتبس كجاء من كونه
 محققا ومقدرا او المتبادر من الزوم لا يكون فبواسطة
 فيخرج القضية اللازمة التي هي اعم من عكس كالدائنة والمعا
 والمطلقة العامة تلازمين للضرورة وهذا تعريف العكس
 النقيض مع قطع النظر عن الجزئية بقرينة بيان الموجبات
 بعدة فمن اورد على قوله وهذا حذف بانه لا تناقض بين
 بعض ج ليس وكل ج ب المطلقة يجوز ان يكون
 البعض ليس ب في وقت الخ واجاب بانه لم يرد في كل
 ج ب المطلقة العامة في لا تنكس بالضرورة او انما من

والعكس اما كل ما ليس ب ليس ج وانما وان قبض ج ب
 بالفعل وتنكس بالعكس المستوي اما قونا بعض ج ليس ب
 بالضرورة وانما هذا حذف فقد خرج عن المرام واطال الكلام
 قيل يمكن اثبات العكس الموجبة الكلية كنعن بان الحذف
 الموجبة الكلية اما من متا وبين او اخض واعم مطلقا وقد
 ثبت ان نقيضا المتساوين متا وبيان الاحض لاعم اعم و
 واخص ونية نظرا لان التال بجا ذكر ان صدق الموجبة الكلية
 من نقيض طرف الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلوب
 اثبات الزوم بينهما **قوله** تنكس بانه جزئية ولا تنكس
 سالتة كلية لصدق قونا لاشئ من الاتان او ليس بعض
 الاتان بعض وكذا لاشئ من الاخرى بل الانسان او بعض
 الاخرى كالجواب لا ان **قوله** قد دفع ذلك الخ وقد وقع با
 بالخصيص بان لا يكون المحمول في المفهومات التال بانه وحيث
 نقيض المحمول اخذ بوجوده فتلازم السالته المحققة والموجبة
 وتقيم قواعد الفتن التي هو بقدر الحاجة وقد رسل ذلك **قوله**
 ونقيضا المتساوين متا وبيان ولاجل ذلك كان المستقل
 في المقدم عكس النقيض على راي المتقدين اذ لا سنده في العلوم
 يكون محمولها في المفهومات التال بانه فليس باعتبار المتأخرين
 الا مجرد تعميم للقاعدة من غير مزية علمية يثبت عليه **قوله** باننا
 حذ نقيض الطرفين الخ ولذا اورد كلمة ليس الدال على سلب
 شئ عن شئ وزيد لفظه بحيث لا يضاف الى العقل ولو
 اريد العدل بخص كل لالت لاج **قوله** متا ونية السالته
 لان السلب عن شئ والاثبات السلب له لما تباير بينهما
 في نفس الامر بل باعتبارهما في الموجبة في حكم السالته في عدم اقتضا
 الموضوع **قوله** فتايد ان يصدق الخ وذلك لان كذا الموجبة
 المذكورة اعني كذا ليس ب ليس ج اما لعدم الموضوع او لعدم
 المحمول والاول باطل لعدم اقتضا وجود الموضوع لكونه
 في قوة السالته فتبين ان تكون بالاعتبار التال اعني باعتبار
 سلب ج عما صدق عليه سلب ب واذا كان سلب ج سلبا
 عما صدق عليه ب كان نقيضه اعني ثبوت ج صادقا عليه
 والا ارفع القضية ان قال ب السالته المحمول في قوة الموجبة

الموصلة لان سلب سلب لا يتغير الى ايجاب في نفس الامر
 بل يجوز الاعتبار فلا حاجة الى تخصيص قولهم ان لا يقتضيه
 وجود الموضوع بالعدم ان لم يكن لان ذلك فيما اذا كان
 الايجاب حقيقيا قوله هذا قد فهم انه اي ما ذكره المصنف بقوله
 قال المتأخرون **قوله** ان يقال لا يسلم يمكن وفيه بان ذلك
 العكس على تقدير البقاء والزموم **قوله** لا يبين لقيضه اي يحصل
 لقيضه باذلال حرف السلب عليه **قوله** يجعل الجزاء الاول
 بان يوضع ذلك القيد المحصل باذلال حرف السلب في المنة
 الاول فيصير الجزاء الاول في العكس موصوفا بكونه لقيضا للجزء
 الثاني من الاصل وضاحية ان العكس المذكور انما يحصل
 بان يؤخذ الجزء الثاني من الاصل فيه ظل عليه حرف السلب ولا
 وح يصح ان يقال جعل لقيض الجزء الثاني في الاول موصوفا
 بالولية وهو الاصح ويصح ان يقال جعل الجزاء الاول في العكس
 موصوفا بكونه لقيضا للجزء الثاني من الاصل وهو عبارة المصنف
 ان جعل على ظاهرها **قوله** ولو فسرت اي عبارة المنة **قوله**
 لزم ان يراد انما او يقال بتقديم المفعول الثاني على الاول ليعلم
 على ظهور المراد وانما ترك السيد قدس سره لكون المفعولين موصوفين
 وحين يجب تقديم الاول على الثاني لكونهما في الاصل متبدا
 وخبر الاذات في مرتبة والمرتبة خفية **قال** وليس ب
 اي سلبا عند سلب سواء كان الموضوع موجودا او لا لان ثابت
 والاب اعني العدم واما ما فهم فانه غير معنوم عن الجزاء الاول
 بل يحتاج فيه الى اعتبار الوجود والاقامة اليه فانه بعد اعتبار
 صدق ح عليه يكون موصوفا باعتبار الصفات وليس ب
 باعتبار الصفات الموضوع او باعتبار الصفات الموصوف
 الموضوع **قوله** حكم الوجود لم ينقل او لا ضرورة لان الوجود
 دوام احض منه فاذا اقتضى سلب الوجود وجود الموضوع
 اقتضى سلب الضرورة ايضا لان تحققه في ضمن الوجود
 فذلك وان تحققه في ضمن دوامه فيطبق الاول **قوله** واما
 انعكاس العمليات اي العائنان والخاصات والمطلقة
 العائنة وبيان الانعكاس في المطلقة العائنة اعلم منها لان
 انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص **قوله** في سنده

للمصنف

للمصنف المحصنة الحكم بالاستدلال بالنظر في التغير بينهما مفهومه وال
 فقد عرفت ان سلب السلب عين الايجاب من حيث الذات **قوله**
 من الشكل الثالث قيل برهان من الشكل الاول ينتج النتيجة
 المذكورة هكذا ان تحقق هذا الشيء تحقق الجميع تحقق الاخر في اذا
 تحقق هذا الشيء تحقق الاخر انتهى ولا يخفى ان الصغرى على
 هذا التقدير اتفاقية لعدم العلاقة في لازم النتيجة الاتفاقية و
 مقصود ذلك من السيد ان يبين انما استلزام الجزئية بين كل
 اوجبت فكذلك هذا النظام القوي على هيئة الشكل ان لا يفتقر
 ان الامور الشئ بالثبوت لان عدم استدلال الشكل الجزاء وتحقيق الملازمة
 الجزئية بين كل امرين حتى التقيضان بدرجتي البطلان وانما
 هيئة الشكل الثالث ما برهن عليه فلا بد من القيد في شكل
 المقدمتين وقد افاده الثالث في شرح المطالع بان الجميع انما
 يستلزم الجزاء لو كان كل واحد من الاجزاء له مدخل في اقتضاء ذلك
 الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخل في تحقق الجميع فبالا
 ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن ابيح ان الجزاء الاخر
 لا يدخل في اقتضائه ذلك الجزاء بل وقوعه في الاستدلال وقوع
 اجنبى جرى مجرى الخشوفان لان لا يستلزم الاشارة ولا
 الاشارة ان نعم المتضمنان صادقان على تقدير الاستدلال الكلام
 في الضرورية يجب نفس الامر انتهى يعني على تقدير التمام وجود
 الجميع يتحقق الملازمة بين الجميع وكل واحد من الجزئين في
 وجوده ولوجوده دخل في الاقتضاء المذكور لكن لا يجوز ان يكون
 وجوده محالا فلا يكون الوجود بينهما يجب نفس الامر والكلام فيه
 وفيه بحيث لان الوجود بين السبب والقيض ان يكون للوجود
 اقتضاه لازم وتأثير فيه لانه عبارة عن امتناع الانفكاك
 بينهما فبجواز ان يكون الجميع مستلزما للجزء غير اقتضاه وتأثير
 فضل عن ان يكون للجزء دخل في اقتضائه وتأثيره فالحق
 في الجواب ما اشر اليه الثالث في بقوله نعم انما لا اكتفاء على
 منع كلية كلما ثبت للجمهور الامر من حيث احد اركانها جواز ان يكون
 بثبوت محالا فعلى تقدير ثبوت لا يفتقر الملازمة بينهما وبين جزئ
 وما قيل من ان اللازم من ذكره الثالث في عدم صدق المقدمات
 المذكورة بان لزوميه وذلك انما يفتقر بثبوت الملازمة الجزئية بين كل

اريد به لا يحسم مادة الاشكال فان كونها اتفاقية كافية
 في اتساع الشكلي ان كانت اذ لم يشترط ان تتألف من المتصلين ان يكونوا
 لزوميتين في ويدر قولهم واما بنبوت الدائرة الجزئية الى بقوله واما
 اجتماع كل شئ مع نفسه فمفهوم اذ كونها اتفاقية بالمعنى
 الاخص باطل لعدم تحقق كل مجموع من محل اريد وبالمعنى الاعم
 ولا يقيد ان لا يلزم منها اجتماع شئ مع نفسه في نفس الامر
قوله في تلزم الشرطيات وفي بعض النسخ في تلزم الشرطيات
 في القضا التي يلزم الشرطيات وكلاهما واقع في عباراتهم و
 سطر بنى كما مر في قوله في العكس المستدي وفي عكس القيد بان كلا
 يطلق على المعنى المصدرى وعلى القضية المحصورة اللازمة ثم
 ان التلزم من خمسة عشرة اوجه لانه انما ان يغير بين المتصلات
 او بين المنفصلات او بين المتصلات والمنفصلات وتلزم
 المنفصلات انما بين المتحدة الجنس او المتحدة الجنس ومعددة
 الجنس او حقيقة واحدة واما ما يضاف اليها او ما يضاف اليها
 وتلزم المتصلات انما بين الحقيقة ومانعة الخلو او بين
 الجمع ومانعة الخلو وكذا تلزم المنفصلة والحقيقة والمنفصلة
 الجمع ومانعة الخلو وكذا تلزم المنفصلة والحقيقة والمنفصلة
 ومانعة الجمع ومانعة الخلو فقد جرت عادة القدم بالاستقضاء
 في تفاصيدها ونقد هذه لم يتوض المصدرها الا لتلزم
 المتصلات والمنفصلات والمتنوعات القياس الاحصاء الى
 ذلك التلزم في موقفة انتاج القياس الاستثنائي في عبار
 وضع احد طرفيه ورفعه الى المعنى الاخص والمطلب الاعلى
 من الفن المقصود منه ثم غيب المتكلم في تحديد وذل الشئ
 في حقيقة وحفظه وكذا في اما بتبعية اي كنه حجة مباحث
 الفن واما صفة المقصود فان تبين المقاصد قد يكون وسية
 الاخر وعلى التقديرين يقيد ان مباحث القياس اهم مقاصد
 الفن **قوله** وذلك انما خلاصة ان المنطق انه مقدم حقيقة
 التصديقات بالمثل والتصورات مباويرها وسيل اليها
 ولا شك ان تنطق المقصد بالان في حجب تنطق المقصد بدني
 الآلة فيكون مباحث الموصول الى التقديرين وذل في المقصد
 مما عداها ثم العدة منه القياس فيكون مباحث المقصد الاقصى

من ادراك قوله لان مقاصد العلوم المتقاصد ان صلتها ببيان
 ان اجزاء العلوم ثلثة المبادى والموضوع والمبطل **قوله** التي
 وصلت اليها لا يحيل النقيض في نفس الامر ولا على العالم **قوله**
 في المبادى الفطرية اي اليقينية بمرتب كانت او نظرية **قوله** ما
 وصل اليها كنه الحقيقة لان مقصود الشئ بالوجه تصورنا في المرأ
 بالكنه الكنه النقيض فان تصور الشئ بالكنه لا يحال تحقيقه ولا
 في متبع التصور بالوجه **قوله** بل مقصد لعدم الاطلاع على الاثبات
قوله في حيل اولاد به كل تقدير في ثلث تصورات **قوله** والضا
 في عطف على قوله لان المقصد ثلث تصورات كنهية بمرتب
قوله التصديقات ثلثه كانت او غير ثلثه **قوله** يتفهم النقيض
 بها تغيير مقاصد كنهية بمرتب والحاظر وحصول الجزم في كنهية كون
 التصورات فان النفس بعد ما ترفقه لان يحكم عليها او **قوله**
 فان كان المقصد ثلثه ثلثه لا يسلطون على قوله فالمقصد في
 تلك العلوم هو الادراك المقصد ثلثه واما بيننا اعم اخصه لبيان
 تلك **قوله** بالقياس الى الكلام الموصول الى التصور فانه في ما
 تدبر ان الفن قسمان مباحث التصورات ومقصد الاقصى
 منها الموقوفات ومباحث التصديقات والمقصد الاقصى منها
 القياس فلا يصح حصر المقصد الا في حيز الفن في القياس قال
 وهذه اثارها انما هي كونه مغنوما اصطلاحيا **قوله** هو
 المركب هو حاصل او مبتدأ وجزء المركب والحقبة جوف القول
 وقوله اما المفهوم العقلي خبر بمرتب وقيل الحقبة المقصودة بين
 المبتدأ وجزءه اعني اما المفهوم العقلي **قوله** حقيقة اي هي
 في حيث حقيقة واثمة لا باعتبار امر خارج عنه ولم يردوا تقابل
 بل الحاز فان اطلاق القياس على الموقوف ايضا حقيقة لانه
 نقل غنما اليه بواسطة دلالة على الموقوف واليه ان يقوله
 سمي **قوله** فان جعل هذا في استقراء كلام الشارح في شرح
 المطالع ان القول مشترك معنوي بينها والتوحيث بقدر
 المشترك بحيث قال فالقول حسن بعد يقال بالاشارة على
 الموقوف وعلى المفهوم العقلي فكانت ارا وبالمركب المعنى القوي
 لا الا اصطلاحا وليس ذلك قدرا مشتركا بين المركب المعقول
 والموقوف وارجو ان لا يردوا على الذي ذكره في شرح المطالع من ان

لفظة مدلف مستدرك ولا يندفع ما ذكره ليصح تعلق من
امكان ما وسم واما ذكره قدس سره موافق لما ذكره المحقق
التفتازاني يدل على ان حمل القول على المعنى الاصطلاحي وان
مشتك لفظي بينهما وج لا يصح تعلق كلمة خبره واذ قال المحقق
التفتازاني ذكر المؤلف ليصح تعلق خبره وقال السند قدس سره
في المؤلف ان ذكر المؤلف لتوابعهم ان المراد قول من جهة
القضايا بان يكون في تعريضه وان قيل ان العبارة المتعارضة
في ذلك المعنى قضية من القضايا او قول من الاقوال وان الجمع في
ذلك المعنى يكون بمعنى لا يمتنع ما فوق الواحد فاما ما يدعي
كونه مرجح في ذلك المعنى ما تقدمه **قوله** وعلى التقديرين خلاف
المعقول فانه لا زمة لقول المعقول بمد نظر به والمعقول خلاف
اللفظ يستلزم تفضل ما ينسب اليه الى العالم بالوضع وتفضل
ما ينسب اليه تقدير التسمي يستلزم التبعي **قوله** والقياس المركب
اي قال المحقق التفتازاني القياس المنهج المطلوب واحد
يكون مؤلفا حكم الاستقراء الصحيح المنقذ من الزيد ولا
القياس لان ذلك القياس قد يقتصر مقدما او احدهما
الى اكل القياس اجماعا وذلك ان شئنا ان اكل القياس
الى اكله يهي اذ المستحيل فيكون هناك قياسات متباعدة
محصلة القياس المنهج المطلوب فسموا ذلك قياسا مركبا وقد
عن احق القياس فهو معنى القبول لشمول القياس المركب
فانصوب ان نقول والمراد بالقياس ما فوق الواحد لان
القياس لا يتركب اجماعا قضيتين قال الشرح في شرح
المطالع لا يقال نوعي بالقياس ما معي بالقوة وقلت القضية
الشروطية ولو عني ما معي بالفضل خرج القياس الشرطي لانا
نقول المعنى ما معي بالقوة وخرج الشرطية بقوله متى سلمت
فان اجاز ان لا يحيل التسمي لوجود المانع اعني ذوات الشرط
او العناد او المعنى بالقضية ما تضمنه تقديرها او تحيل
مخرج الشرطية **قوله** ما فوق الواحد سواء كانت تذكر بين
او احدهما مقدرة كذا فان تنقش لنوعى ولما كانت تنقش
طالقة فالنهار موجود **قوله** لا يجب ان يكون مستمرا
نفسها اي بقوله بل لو كانت كاذبة مستمرة لكن بحيث

لو سلمت فزم عنها قولنا اني قياس فان القياس من حيث
انه قياس يجب ان يوضع بحيث لا يمتنع ان يكون الخطا
والوسطا في الاستدلال والخطا في الوسطا في الاستدلال
يكون مقدما ترها في حقيقة النفسا بل يجب بحيث لو سلمت لزوم
عنها ما يزم واما القياس الشرطي فانه وان لم يجب لك عن
التصديق به بل التحصيل لكن يظهر ارادة التصديق والتسليم
مقدما ترها على انما سلمت واذ قال فلان فانه حسن فتدبر
هذا ان كان حسن وكل حسن فانه قول اذا سلم ما فيه لم قول اخ
لكن ان لا يقصد بهذا الا لازم وان كان يظهر انه يريد حتى
تحيل به فيعرف كذا في شرح المطالع **قوله** يريد ان يعلم ان الواقع
والواقع الذي لا يتحمل عليه القضية ليس من الامور الحقيقية
لا باعتبار ان يكون ايا ربح خرافا لوجوده وهو ظاهر ولا
باعتبار نفسه لان الطرفان قد لا يكون من الامور العينية فمزموم
النتيجة للقياس لا يكون يجب ايا ربح بل يجب لفتا لام
في اللفظ فاما ان يعبر عنه اني بشورا لفظا عنها فمزموم
بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقدسين على الهيئة
المخصوصة يوجب التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحققها
محققا النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى
عكسها لا لزوم بينهما يجب العلم فمزموم ان يكون عنها
واللزوم بمعنى الاستصحاب اذا تعلم بالنتيجة ليس في
وكان العلم بالقياس ولا بدح من اعتبار قيد اخ ايضا
وهو نطق كقضية الاندراج ليدخل الاشكال الى النتيجة
فان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قيل
ان اللزوم اعم من البين وغيره لا يرفع لان التقييم فرع تحقيق
اللزوم والاشاع لا تفكاك ولا تفكاك بين العيين
محقق في تلك الاشكال ومع قيد حتى سلمت مدارة
الان اللزوم بين العيين سر طاسم معدمات القياس
ولا اعتقاد بها الا يرى ان قياس كل واحد من الخصيتين
لا يوجب العلم بالنتيجة لانه عدم اعتقاده معدمات قياسه
والصواب في حقه لان للميت مدخل في اللزوم واما ان لا
لا تعتبر العينة المستفادة من لفظا عنها فاللزوم بينهما محجب

المحقق في نفس الامر يعني لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر
 تحقق الامر القول الا في سواء علمها احد او لم يعلم سواء
 كانت المقدمات صادقة او كاذبة فان المدعى لا يتوقف
 على الطرفين الا يرى ان قولهم العالم قديم وكل قديم مستقيم
 عن المذنب لو ثبت في نفس الامر يستقيم العالم مستقيم في المذنب
 ومع المدعى بمعناه اعني استناع الانسحاب وهو محقق
 في جميع الاشكال بل رتبة ولا يحتاج الى تفصيل المدعى بحسب
 العلم ولا الى اعتبار الهيئة في المدعى والقضية الواحدة في
 المستندة لعكسها واخذت فيه صراحة بقوله سواء في قضايا
 وقيد لو سلمت ليس لا فائدة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم
 بل لا فائدة التعميم وادفع توهم اختصاص التوليف بالقضايا
 الصادقة كانه قيل قول مولف من قضايا سواء كانت
 صادقة او لا فاما قول اخر فعني المتخالف المستفادة عن
 التقييم بالشرطية راد عنها في معنى التقييم وهذا هو مراد
 السيد راجح حين لتبريق ظاهريه واما ما افاده المحقق الصا
 التقاربان في شرح شرح مختصر المصنفين من ان الاستدلال في
 الصناعات الخمس انما هو على تقدير التسليم واما بدونه فن
 استدلال لا البرهان فوجه فيه ظاهر لانه ان اعتبر المدعى من
 حيث العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم ايضا فان
 نظر المبتطل في دليل المحقق لا يفيد العلم انما اعتبر المدعى
 بحسب التبريق في نفس الامر فهو محقق في الكل في غير التسليم
 كما عرفت بهذا هو التحقيق الحقيقي بالقبول وانت بعد الاطلاع
 عليه وتبينه حتى تدبر ليقف على غرابتها في نظرك في هذا
 المقام تركت بيانها في حاشية هذه الايراد قوله فان
 ادوات الشرط انما الا ان التقييم يكافئ التحقيق في قيل
 ان المبادر في حاشية الشرط المقدر في لعكس باور اجماع المدعى
 اذا يتوهم ان تلك القضايا مع ما يتوهم ان البينة كاذبة
 فيخرج عن حد القياس الصادق المقدمات فيهم وكما
 وكاذبا كلها او بعضها فان الكذب عدم الصدق ولذا وقع
 في بعض النسخ كل حجر قال يخرج الاستقراء التمثيل اي من
 حيث انه استقراء او تمثيل اما اذا راد الى هيئة القياس

فالمعروف محقق السري ذلك ان المدعى منوط باور اجماع الا صغر
 تحت الاوسط والا وسط تحت الاكبر في القياس الا قرأنا
 وباستدلال المقدم الثاني والاستدلال سواء كانت المقدمات
 صادقة او كاذبة فاذ تحقق المقدمات المتشككات عليها المحقق
 المدعى بخلافه الاستقراء والتمثيل فانه لا علاقة بين تتبع الحقائق
 تتبعها قضايا وبين الحكم الكلي الا ان الظن ان يكون الجزاء غير المنسج
 مثل الجزاء المتبوع ولا علاقة بين الجزئين الا وجود الجزاء مع الحكم
 فيها وتأثيره في الحكم لو كانت العلة مفهومة ويجوز ان يكون
 خصوصية الاصل شرط وخصوصية النتج مانعا وما قيل ان يلزم
 على هذا ان لا يكون الاستقراء والتمثيل من الدليل لانه من غير
 الدليل بما يلزم من العلم بالعلم شئ اخر منه فيجوز بان الدليل
 عندهم مضمين احدهما الموصول الى الصديق وبما اذا كان
 فيه والثاني احض وهو المختص بالقياس بل بالقطعي على
 ما نص عليه في الملاحظ وبما قد رآه لك ان القياس القاسم
 الصورة كونه داخل في توليفه ولذا اخبر القروب القيمة عن
 الاشكال بالشرطية فاما لفظ لميت مطلقا من اقسام
 القياس بل ما هو قاسم المادة قال بواسطة مفقودة
 غريبة انما لا يكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس او يكون
 لازمة ويكون طرفاه مغايرين لطرف كل واحد من المقدمات
 وبهذا اخرجوا ما يكون فيه بواسطة فلكه التقيض والفرق بين
 الاستدلال بواسطة فلكه التقيض الحكم لم يظهر اما لان ذلك
 ولا يتوهم ان الاشكال الثلاثة يخرج عن التوليف لا حياجا
 الى مقدمات غريبة يثبت بها نتائجها لان تلك المقدمات
 واسطة في الالبان لا في البتوت والمنفى في التوليف هو ذلك
قال في قياس المسوات شبيهة الكل باعتبار ما يوجد
 في بعض افرادها اخرجوا قياس المسوات من التوليف
 لعدم انتابها لمطردا واختلاف كجب اختلاف المواد كما
 اخرجوا القروب العقيمة لعدم اطراد انتابها واختلافها
 في الاشياء **قوله** لان المدعى المدعى المدعى في التحقيق لا في
 الحكم فان الانسان مدعى بالحيوان والحيوان مدعى بالجنس
 مع عدم صحة محله على الانسان فضلا عن المدعى **قوله** اراد به

فان الواحد اذا وصف بمقاييرته للجماعة يد اودية مقاييرته لكل
واحد من اعدادها او مقاييرته للكل غير محتاج الى البيان وما قبل ان
يقيد مقاييرته لكل واحد حتى لا يجرى الا الى المقاييرهم الا يرى
اذا قلنا على دراهم وشئ اخر وفيه الشئ الا في نصف درهم
ليقع **قوله** ثم ان يكون كل قضيتين المتقاربات ان التقضيتين
بناء وحقيق ان يحل بتوحيدهما عدم اعتبار العلية التي لشربها
كله عسرا فلا يتجه ان التقضيتين مستندتا لاجلها ولا يبرهن عنهما
قوله وهذا الذي منقوض اليه قال المحقق التقاربات في القضية
المركبة ان يقال لها في الوصف انما قضيت واحدة مركبة من
قضيتين ولا يقال لها انما قضيتان فتقطع اعنة السارح
وفيه انه اذا صدق عيسهما انه قضيت واحدة مركبة من قضيتين
صدق عليه ان قول مؤلف من قضيتين لزم فيها لادانها قول
اخر وعدم اطلاق انما قضيت لا ينفع به في الانتفاء
والجواب عن النقض ان المتبادر من قوله من قضيتا ما وان يكون
التقضيتان من جنس فيه وفي القضية المركبة الجزاء ان لا يقد
لما دل استيفاء منه القضية باعتبار تقي دوام الحكم ان بق
او ضرورية **قوله** واما استثناء في قديمه التقسيم فيكون مقهوره
وجوديا وكونه بدري الا انتاج جميع فراجه واخوة في الحكم
انما ما ثبت ان الاقتران في كثرة مناجته مذكرة فيه بالذكريات
في القياس المفقود وان ذكر العقل في المعقول **قوله** مع حرف
الاستثناء اعني كمن في الانتاج الاستثناء اي ان شئ ان يقال
كفتم او استثناء كرون والباب يدل على تكرار الشئ مرتين
او بعد شيئين متواليين او في وقتين والانتفاء من
قياس الباب وذلك انه ذكر شيئا مرة في واحدة مرة في الفصل
ففي الناس زيد وعمر فاذا قلت الا زيد فقد ذكرت زيدا
مرة اخرى ذكر اظلي هذا انتهى وهذا اظهر كون كمن حرف استثناء
قوله لا قمران الحد وفيه الا صغر والكبر والوسط **قوله** لانه
لولا يقيد اليه ذكر النتيجة ليس الا ذكر اجزاها المتوالية لان النتيجة
ليست بالمفقودة لكن ذكرها بالقد يكون وقد يكون مثبتا كمال كونها
بالفعل مثبتا كمال كونها بالقوة فعدم يقيد بقدره بالفعل
استفص ان طردا ولك في قيل ان ذكر بالفعل النقض

ان طردا ولك في قيل ان ذكر بالفعل تاييده لا يقيد ان يستعمل
المذكورة المذكور بالقدرة مجاز ليس شئ لان الذكر ليس بالقوة
بل كونه نتيجة بالقوة **قال** المذكورة فيها بالقوة اي حال كونها
خاصة بالقوة فانه في ما قيل وان لا هذا ان يناقش في كون ما يحصل
به بالقوة تاييده به بالقوة او حصول الشئ مع بالقوة يستلزم
ذكره بالقوة **قال** والا لكان تقسيم شئ الى اي ان لا يطل
التقسيم كان ذلك تقسيم الشئ الى كلف والما غيره وهو كل لانه
يستلزم ان اذ راجع الشئ وبما يند تحت ثم الظاهر ان يقال بان
يكون تقسيم شئ الى نفسه والما غيره قيل ان كون تقسيم الشئ
الى نفسه والما غيره لازما لتقسيم على تقدير عدم كون القياس
لاستثاء في قياس فلو لازم فيلزم ان التقسيم عدم فيمكن
ان يعارض مع قوله والا لكان تقسيم الشئ الى نفسه والما
غيره اي ان لم يطل التقسيم كان تقسيم الشئ الى نفسه والما
غيره بانه يطل التقسيم كان تقسيم الشئ الى نفسه والما غيره
وفيه نظر لان كونه تقسيم الشئ الى نفسه والما غيره يستلزم كونه
باطلا دون العكس **قال** بل استدلال بوجود اي القضية
التي يقيد استدلاله بوجود التزم **قوله** النتيجة ان يثبت
هذا السؤال يكون النتيجة جزءا المقدمه يعني ان النتيجة و
مقبضها قضيت والمذكور في القياس ليست بقضيت ولا يكون
النتيجة المذكورة فيه ومعنى كونها قضيت انما مشتقان على
الشيء التامة بخلاف جزء المقدمه في قيل ان ذكر الشئ الله
التفاوت وهو لا يستلزم التصديق به فالنتيجة تقبضها مذكرة فيه
بالفعل الا انه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون
النتيجة قول اخر مع كونها مذكرة فيه بعينها فانه يصح ان يكون
الشيء عين شئ في الذكر ولا يكون عينه في العلم وهم **قوله**
وعلى هذا فاما اشكال اصل الكلام في الاشكال على هذا الا انه
ما قدم الجار والمجرور او دخل عليه الواو ليدل على انه متعلق
بالمفعول وهو شارج كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء فما
قيل او دخل الفاء تنزيل قوله على هذا منزه ان كان كذلك
وهو لا يبط اي اقرب الى الب لظ كونه اقل جزءا من الشرط
او ان كنه بطل او ان جازا **قال** القياس الاقتران فيه توحيدهما

بأنه ينبغي له ان يقسم الاقتضاء ايضا الى اعمى والاشكال ثم يقول
 وهو موضح المطلوب ويقول المحكوم عليه والمحكوم به المحكوم
 والمحمول فيكبتدأ عن صيغة المضارع مع لام الاستدلال فيصير
 ويقول عليه قال القول اللازم تمهيد بيان لفظ المطلوب
 الاول في قوله هو موضح المطلوب ومعنى قوله يسمى نتيجة لفظ
 عليه النتيجة وهو لا يقتضي اختصاص النتيجة بالمطلوب بالقول
 اللازم من القياس كما نعلم من الدليل يسمى النتيجة وكذا المطلوب
 يعلم المعروف ايضا قوله كل قياس اقتضاء لا بد فيه من مقصود
 ان القياس مطلقا استثناء كان او اقتضاء انما هو القيد
 او شرطه لا بد فيه من مقدمتين فمخطط القادة في قوله لا بد
 من قياس على لا بد فيه من مقدمتين احدهما هو القيد
 اعني قوله احدهما يشتمل على موضح المطلوب لا قوله من
 مقدمتين لكن الصواب ترك قوله واقتضاء وقوله ايضا
 الاول على ما لا يخفى قوله وذلك لان القياس دليل على
 وجوب المقدمتين فلا بد وان الاشكال ما خوذ في ثبوت
 القياس فلا حاجة من الاستدلال عليه قوله لا بد ان يشتمل
 ان ان المطلوب لما كان نظريا لا يخفى فيه لفظ الطرفين
 لا مجرد اوله بل ايضا لم احساس وكونه بل يحتاج الى ثالث
 يحصل به العلم بالنتيجة الثانية ان المطلوب ولا بد ان يكون
 ذلك الثالث مناسبا لما مجموعه المطلوب بان يكون مذكورا
 او لازما ينتقل من ثبوت احدهما الى ثبوت الاخر في اقتضاء
 الى انتفاءه او معارضة ينتقل من ثبوت احدهما الى انتفاء
 الاخر فلا بد من مقدمتين احدهما يفيد المدازنة والمعارضة
 والثانية تتحقق به احدا لمرتين وانتفاءه او مناسبه الى اخره
 المطلوب بالثبوت او السلب او حمل او انتفاء او التوافق
 فنحصل المقدمات من الثبوت او الانتفاء مع تكرار ذلك
 الثالث سواء كان اجزاء المطلوب مفردا او قويا وهذا
 المحصر انما هو بطريق الاستقراء فلا بد ان يكون لزوم
 المطلوب للقياس لانه او بواسطة مناسبه سوى يثبت الدعا
 الوجهين ولا بد من قياس المساواة لان الكلام في حكم القياس
 المعروف بما سبق هو خارج عنه لان قون كل شيء ب

وكل ما به ينتج لا ينبغي ان يثبت مع عدم تكرار الوسط لان اشتراطه
 استدلالا لغيره لثبوت لا شيء من ارب وقس على ذلك اشتراطه ولا يثبت
 من ان الامور ان والتمديد والتقسيم بقصد عليه الامور المشتركة مع
 فوجها من الوجوه المذكورين في انتفاء الزوم فيها قوله شرط
 المطلوب ان يثبت ان قوله لا لا يثبت على اطلاقه لان الموضوع
 في السببية الكلية مبين للمحمول وفي الموجهية السببية الجزئية فذكر
 انهم من على المدازنة في اغلب ونشر في المطلوب اعني الموجهية الكلية
 انما يطلق الحكم بينهما على شرطه فكانت كل المطلوب قوله لا بد
 جاز ان يكون انما به يفظ الجواز على قلته والاف لواجب ان
 يكون م ويا قوله لتوسط انما يكون واسطة يتوصل بها اليه
 احدهما الطرفين لا في متوسطا في الذكر والتفصيل في الصوري والبري
 كونه اعم من الاصول واخص من الاكبر في اغلب قوله لا بد
 وان ان صوره تسمى بوصف جزئية قوله واقتضاء انما حال
 المحقق القياس ان التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب
 مقدمتيه المقدمتين وسلبهما وكليهما يسمى جزئية وفيها بوجها
 المبنية على صفة كنهية وضع الحد الاوسط عند الاصول والاكبر
 من جهة كونه موضوعا ومحمولا يسمى شكلا فقد تجدد الشكل مع تحقق
 الشرط وهو ظاهر وقد يكون بالعكس كما هو جسيم الكليتين
 من الشكل الاول والثاني قوله لم يثبت المتكثرة المطلوب
 انما اشترط الا انه او وحينئذ المذكر الواحد سبق للغير عنه
 بالفعل قوله على النظم الطبيعي اي الذي يقتضيه التطبيق
 المستقيمة قوله فمضى الشكل الاول ان قيل فقد يتحقق الشرط
 وينتج اما الاول فمضى قون سور القسمة علم وكل علم اما ضروري
 او نظري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان
 ينتج مع كذب شيئا والجواب عن الاول ان الاصول كاذبة لان
 سور القسمة معلوم العلم وهو معلوم لا علم وان اريد من حيث
 حصوله في العلم من كذب شيئا كذب النتيجة وعن الثاني بان الصوري
 لم يثبت في القضايا المتعارضة بان يكون المحمول فيها صادقا على افراد
 الموضوع صدق الكل على الجزئيات او الحكم فيها باقيا للمحمول
 بالموضوع ومنها خارجا وانما في معنى قون لا شيء من الجزئيات
 وبعض الحيوان هو الصرحال فان ينتج لا شيء من الجزئيات مع

انشاء الامر بان سلب شئ عن كل شئ اخر شئ و
 محض شئ اخر في الملبوس فبعبه سلب المحصور عن ذلك الملبوس
 والجواب ان التناجح المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون
 المحصور محصورا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبري بقونا بعض
 الحيوان جسم كان الحق الايجاب **قوله** اما الاول فاذكره وقل
 على الاشياء المذكورة وظهوره في الشكل الاول اوردته ولم يذكر
 الدليل الا انه اعني الاختلاف مع جويانه فيه لعدم الحاقه بكونه
 الاشكال بالقيمة فان دبها الملبوس وهو عدم الاندراج فلذا
 اكتفوا فيها بالذيل الالة وان قلنا بكون الاختلاف فيه عند
 انشاء الامر بان اذ اختلف كل انسان حيوان وبعض
 الحيوان فليس اذ اختلف كان الحق في الال سلب وفي التدرج
 الايجاب **قوله** وفروبه الناجحة قال في نفس العدم بختنا
 نتج ونتاجا ونجها ابدلها اذا اولها تضع بقدي ولا تنفي وان
 الفرس اذا كان نتاجا وقيل ان نتج بمعنى نتج في قيل
 لا بد من ان لا يلحق الاستعمال الناجحة لان نتج لم يستعمل
 الا في قولهم ان يصح قولهم الفروب النتجة على صفة جسم
 الفاعل لان المستعمل النتج الناقه ابدلها وهم **قوله** الاول
 من الموصفين الكليتين جعلوا الفروب الاولين متجهين
 للكليتين مع انهما يتجانان بخرسيتين ايضا لان فروبها
 بواسطة المقيدة الاجنبية ومعنى ان لازم الدائم شئ لازم
 لذلك الشئ **قوله** ونتائج هذه الفروب اى في حيث انما
 نتاج قبول التناجج بنية اى في هذه بذات الفروب لا
 لا يحتاج الى ابرهان **قوله** والوجود اشرف لثبوت الكليات
 عليه **قال** لاننا انما نصل الى اسهل صفة بخلاف الخفيات
قوله ولا كان الحق من الاقضية اى المنتجة فذا رث الفروب
 بحسب التناجج ولم يدرى الاشكال بحسب عدم لزوم النتيجة
قوله يحصل الاختلاف الموجبة للعقم موجب العقم عدم
 الاندراج والاختلاف اثره الال عليه **قوله** ايجابه من
 حيث العلم **قوله** مستند لعدم انتاج الاعم اذ لو انتج الاعم
 انتج الاخص لان النتيجة ح لازمة للاعم والاعم لازم للاخص
 فيكون النتيجة لازمة للاخص لان لازم الاعم لازم ولا يكون

النتيجة على ما يلزم من القياس ولا يتناج ذلك كونها لازمة
 لذات الاخص لان الاعم ليس مقدرة غريبة بان لا يكون لازما
 او مخالفا في الطرفين ولان معنى انتاج الاعم كون النتيجة لازمة
 له في جميع المواد وفي جملة الاخص فلو كان الاعم منتجا كان الاخص
 منتجا وحدهم كون الاخص ضربا متغيرا للاعم لا بغير ذلك **قوله**
 ان كانت السالبة مركبة لا فانه اما بهذا التقيد لان الصغرى موجبة
 كالتية فالموضوع موجود ولذا لم يذكر في شرح المطالع **قوله** محقق
 وجود المدعوم محققا او مقدرا فيصح فرضه شيئا معينا **قال**
 واما ونفقت واما تقديم الاول على ان في شرط الايجاب
 وكذا التقديم الثالث على الرابع لكون كراه موجبة وكذا التقديم
 الخامس على السادس لكون كاتما مقدمية موجبة ولفظها
 محدد ذلك لم يتوض ان رج **قوله** اما اذا كانت النتيجة ايجاب
 الاختلاف في ان لبيت الكليتين مع عموم المدعى لب لبيت
 الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج
 الاعم **قال** في مرامى مع عكس النتيجة **قوله** فان يكن التناجج محيل
 مقدرة الاقضية الصغرى بصغرى القياس كذا دت وكل
 نتج ثم يفهم النتيجة اما المقيدة الثانية بهذا كل دت وكل
 واولا بعكس ينتج كل دت ثم يفهم النتيجة اما المقيدة الثانية
 بهذا كل دت وكل واولا بعكس ينتج النتيجة المطلوبة **قال** بل
 الاقضية اى بمعنى ان خصيصتهم الاقضية باجوبات
 صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري في المقيدة الثالثة التي
 فيها اما في الرابع فيتم في المقيدة الكتية ايضا اما في الفروب الا
 من الثانية اعني كل دت ولا شئ فزات فلانا اذا فرضنا المد
 الموضوع وحصل كل دت وكل دت فاذ جعلناه صغرى الكبرى
 بهذا كل دت ولا شئ فزات يحصل معينة بيته الفروب المطلوبة
 انتاج وان جعلناه كبرى الكبرى القياس بهذا لا شئ فزات
 وكل دت يصير الفروب الثانية منه فلانا اذا فرضنا النتيجة اى اما
 المقيدة الثانية يحصل الفروب الرابع في الرابع ونتج السالبة
 الجزئية والمطلوب الكتية واما في الفروب ان في منه اعني لا شئ
 فخرجت وكل دت وحصل كل دت وكل دت فزات فاجعلناه كبرى
 لصغرى القياس يحصل معينة بيته الفروب المطلوبة انتاج

وان جعلنا بصوري لصورى القياس كذا دت ولا شئ من خارج
 ينتج لا شئ من خارج لقضه اما كل واحد يحصل القرب الثاني من الشكل
 الثالث مع ان ينتج سابع جوبته والمطلوب الكلى واما القرب
 الرابع من اعنى بعض ج ليس بـ وكل اب يحصل كل دت وكل
 دت فان جعلنا كبرى بصورى القياس بصير بعينه القرب المطلوب
 وان جعلنا بصورى لصورى القياس كذا كل دت وبعض ج
 ليس بـ بتقديم شرط انتاج الشكل الثاني اعنى كليه الكبرى و
 كذلك هو الشكل الثالث اما القرب الاول من اعنى كل ج
 وكل ب آفاذا فرضنا بصورى يحصل كل دت وكل دت ينتج
 المقدمه الاولى اما كبرى القياس كذا كل دت وكل ب آ ينتج
 من القرب الاول من الشكل الاول كل دت آ فبقضه اما المقدمه
 الثانية يحصل بعينه القرب المطلوب وان فرضنا كبرى يحصل
 كل دت وكل دت المقدمه الاولى اما بصورى يحصل القرب
 الاول من الشكل الاول وينتج نتيجة بعد هذه اما المقدمه الثانية
 يحصل بعينه القرب المطلوب واما القرب الثاني من اعنى كل
 ب ج ولا شئ من خارج فان جعلت المقدمه الاولى من مقدمتي
 الاخرتين اعنى كل دت وكل دت وينتج بصورى كبرى القياس
 كذا كل دت ولا شئ من خارج آ ينتج من الاول لا شئ من
 د فان جعلت النتيجة بصورى المقدمه الثانية بتقديم شرط انتاج
 الثالث اعنى ايجاب بصورى وان جعلت كبرى القياس
 القرب الثالث من الشكل الرابع ينتج كليه الكبرى مع ان
 المطلوب الجوبته واما القرب الثالث من اعنى كل دت وكل
 ب آ يحصل كل دت وكل دت فان جعلنا كبرى بصورى
 يحصل الشكل الرابع بتقديم شرط انتاج فان جعلنا بصورى
 بصورى القياس كليه الشكل الاول وسندم شرط انتاج اعنى
 كليه الكبرى واما القرب الثاني من اعنى كل ب ج وبعض ب
 يحصل كل دت وكل دت فان جعلنا كبرى كبرى القرب
 الثاني من اعنى كل ب ج وبعض ب ج وبعض ب يحصل كل دت
 واما القياس كذا بعض ب او كل دت يحصل الشكل الرابع
 وسندم شرط انتاج واما القرب الثاني من اعنى كل ب ج وبعض
 ب ليس آ يحصل كل دت فان جعلنا المقدمه الاولى بصورى

كبرى

كبرى القياس بتقديم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلنا كبرى
 يحصل الشكل الرابع وينتج بعض آ ليس وقضه اما المقدمه الثانية
 يحصل الشكل الاول وسندم شرط انتاج ولا يخفى ان بعض الا
 الافتراضات في غاية الظهور ولذلك تركت الثالث من الاثارة
 اليها واما ذكرنا ان احاط بجميع الاحتمالات لتبديل المقدمتي قوله
 فقد نيم في المقدمه الثامنة على تخصيص المقدمتين بالجوابات
 لعدم الافتراض بالشكل الرابع قال في شئ من تلك النقوض
 فيما تكون الثانية المستندة في تلك النقوض بسيطة قال تحكم
 عليه ايجابا او سلبا قوله وان هو ليس اوسط الخ اي على تقدير
 كون الصورى ممكنة ليس بدلالة ان الاوسط اوسط بالفعل بل
 بالامكان فجاز ان يكون اوسط بالفعل فيكتم استدراك قوله
 فجاز ان يبقى بالقوة وان يكون تفريع على ما قبله تفريع الشئ
 على نفسه ما هم قوله وكل مركوب زيد ونس بالقوة لا يقال
 لوصف هذه القضية لصدق لا شئ من مركوب زيد بخاربا
 بالقوة وبقى منكمس الا لا شئ من الخاربر مركوب زيد واجبا
 فكيف يصدق كل حار مركوب زيد بالامكان لان نقول امكان
 الايجاب لا ينافي دوام السلب نعم لو استندم الدوام القصوره
 فان شئنا له وبما ذكرنا فلهذا لو انعكست القصوره كقصرها
 بكل القياس المذكور تحقق لطافت بين المقدمتين قوله
 في حكم على المركوب بالفعل لا يتبدى اليه اما تقديمه صا وقا
 مطابقا للواقع كما يدل عليه قوله مثلا يصدق مناد وان يوصف
 على ما تقدم محل بحث لان مدار عدم تقديمه حكم عدم جعل الاخر
 مركوب زيد بالفعل لا على عدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى لو
 لم يكن مركوب زيد وفعليه كذلك سقي في الحكم اليه قال و
 وكذلك اي مثل حرف الابد دوام والافرة ضرورة ضرورة
 المخصوصه ان وجدنا بها فيها قوله وان كان فيها قيد الابد دوام
 اي الكلى ولذا قيد بقوله كما اذا كانت احدى اى صفتين
 واما الابد دوام الجواب فقديم انتاج كبرى الشكل الاول لا يصح
 الا لنتيجة قوله فلما ندرج البين اي اندراج الاوسط تحت
 الاوسط بحسب اجتهاد الحكم فيه مناد وان حاصل جميع
 شروط الشكل الاول بحسب كليه الكبرى قوله فان الكبرى الخ

اثبت ان اندراج ابيد بقياس استثنائي استثنائي في عين
 المقدم فان نتج عين استثنائي ولا يخفى ان القياس المذكور جاء في
 الوصفيات الاربع فبذلك ان يكون النتيجة فيها كبرى اجمالية
 استثنائية في شئ المطالع بان لا يشك في ان هذا الشكل ينتج
 نتيجة تامة كبرى الا ان النتيجة ان كانت الكبرى احدى
 الوصفيات الاربع فهي يجمع اختلافات الوصفيات الاربع
 او وسط الاوسط واجب الحدف من النتيجة ولا جدت منها
 ونظرة ان جملتها وجدت تامة للصغرى بالشرائط المذكورة
 قوله وان كان الاوسط مستلزما لكبرى بالضرورة فكذلك يقع في
 شرح المطالع ولا يخفى ركائكه لانه لا يمكن عطفه على قوله ولا كان
 الاوسط مستلزما لكبرى مستلزما على قوله فان كان ثبوت الاوسط
 له دائما فهو ظاهر ولا ان كون ضرورة ثبوت الكبرى للصغرى
 بحسب ضرورة ثبوت الاوسط محققا سواء كان الاوسط
 مستلزما لكبرى بالضرورة او لا والصواب ما قال المحقق العلاء
 التقساضي في جواز لو كان الاوسط مستلزما لكبرى كان ثبوت
 الكبرى للصغرى بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والوقته و
 بالضرورة لان الدائم لا يمتنع في ذلك الشيء وكذا
 الضروري للشيء الضروري في ذلك الشيء ذاتا ووقفا **قال** فثبت
 الصغرى بهذا السبيل مقلات ارجح في شرح المطالع عن البعض
 ثم قال وفيه ما فيه ومن وجه ان اللازم منه ان لا ينتج ضم
 لا دوام الصغرى مع الكبرى الا ان لا يكون النتيجة كبرى للصغرى
 في اعتبار النتيجة الدوام معه فان الاوسط اذا كان مستلزما
 لكبرى جبايى فثبت ان الاوسط الاصل كانت النتيجة مقيدة
 بها فتثبتت في ذلك على انتاج الدوام التام في صغرى
 الشكل الاول وعمل صاحب المطالع بان حمل الكبرى على
 الاوسط وان كان مقيدا بدوامية الوصف لكن لا يفرق منه
 ان لا يكون مقفرا على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يميز
 ان يكون دائما كمن يثبت في الاوسط فلا يصدق لا دوام الاوسط
 كقول كل انسان ضاحك لا دائما وكل ضاحك حيوانا ما دام
 ضاحكا مع كذب كل انسان حيوانا لا دائما **قال** المحقق الفاضل
 ولا يخفى ان هذا التام يتم على تقدير ان يفسر الوصفية بدوام

الوصف ان فسرنا ان هذا الشق التام السؤال افادة
 انما مع الصغرى الدائمة ينتج ضرورة والا فالتوسط المذكورة
 في المجهولات ما فيها الضرورة لانه الوصف المقصود بيان
 الاختصاصات من المجهولات المذكورة سابقا وما قبلها
 فاجواب باختار الشق الاول من انتاج ضرورة لا ينافي
 انتاج النتيجة لاستخدام الضرورة الدوام الا انه اختار بيان
 الانتاج الدوام دون الضرورة لعدم ضابط ان النتيجة
 كبرى للصغرى وليس بشئ لانه قال في شرح المطالع واعلم ان من
 تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزيادة ان الدعوى
 في حجة النتيجة احضار اجابات اللازمة للقياس **قال** فاللازم
 ليس الا ان هذا القدر كاف في اثبات عدم انتاجها مع
 الصغرى الضرورية ضرورة ان الضرورة للوصفية ليست
 ضرورية ذاتية الا انه وادى لفظ لكن وصف الاوسط التام
 للسؤال بان لا يبقى الضرورة اصلا فضا عن الذاتية **قال**
 لانا نقول جواب باختار الشق الثاني واثبات المقيدة
 الممنوعة اعني انتاجها مع الضرورة ضرورة بقياس على بينة
 الشكل الاول من المتصلين **قال** لان المستورطة الخاصة
 احضرت من المستورطة العامة والوقته لم يبق خصوصها من
 المطلقة العامة والمحتمل ويعبر خصوص الوقتية منها
 لاستدراكها مع الوقتية في عدم الانعكاس **قوله** والوقته
 من السبع الباقية من قبيل العطف على معمولات عاقلين وظهور
 ليس بمقدم ولذا وقع في بعض النسخ والوقته احضرت من السبع
 الباقية وعلى اي تقدير الصواب في ان السبع الباقية او احضرت
 في السبع الباقية لان المنفصل لا يدخل في المنفصل عليه بالاشتراك
 مع ما صرح في الفصح لجواز ان يكون اما حجة بيان بناء على ان الدوام
 لا يستلزم الضرورة والا لا تنتج ثبوته بالمكان وكذا قوله فيما
 سياتي مجوز ان يكون المستلزم في الشيء بالمكان ثابته دائما
قوله لا ذكرنا من انهما في الكيف **قوله** لان قيد الموجودات
 اي في المقدمات مطلقا ان كانتا مقيدة بغير الدوام
 او مكنتان ان كانتا مقيدة بغير ضرورة او مطلقة وممكنة
 ان كانتا مختلفتين **قوله** ان الدوام لا يصدق في الصغرى

تخصيص الصغرى بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة من اول المقادير
عدم صدق الروام على شئ من المقدمات واذ كان الاختصاص
المذكورات اخص الاختصاصات فلابد ان اخص الاختصاصات
المشتركة مع الضرورة والوقفة مع الضرورة قوله ونقصه
تطلب في شرح المطالع وعلما ان الصغرى الضرورية والذاتية
مع الكلمات الخمس اعني الوجوديتين والوجوديتين المطلقة
العامة ينتج مع ما ذكرناه من النتيجة وهو ما ينبغي ان يكون
اجرة حينية لا دالة في النتيجة الاول والارضية في الاربعة
وحينية مطلقة في الاجرة فانه اذا صدق كل واحد من
كل ج اما اطلاق العام ينتج بعض ب احيث هو ب او لا
من اجتماع وحذف الاصف والاكبر خيا ما لا تصاف الا وسط
بالاصغر وايضا والاصف بالاكبر بالتفصيل وكذا لو كان يدل الكبرى
لا شئ من ج ا ينتج بعض ب ليس احيث هو ب لانه لا بد من
اجتماع الوصفين في الاوسط وقتما انتهى ونقصه
الا عدا من عن القوم بانهم قالوا النتيجة فيها كالكبرى ليس
كذلك لان النتيجة لا بد ان يكون اخص قضية من القياس
في حين فيه ليس كذلك فانه كما يميزها ذكره بكونها اخص
من ذلك قال ان شئ من ج ينتج المطالع واعلم ان من تمام البرهان
على التلخيص بيان عدم لزوم الزيادة لان الدعوى في جرة النتيجة
اخص الاجزات اللازمة للقياس على ما سمعت وما ذكرنا
ظهوره وما قبل ان ما يشرح المطالع بواجب كانه هذا الشرح
فانه مبني على ان يكون نتيجة كالكبرى لانها تكون نتيجة
القضايا المذكورة قوله انما يتم لو ثبتت فيهما اشتراك
انما قال المحقق التفتا زان والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب
اشتمل على سبب فينتج سببه فانما هو اي بصورة اشتراك
السبب فينتج المطلوب ويحتمل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون النتيجة ممكنة موجبة وكذا ما يستنتج الموجبة من السبب
وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تنتج باحسن المقدمات
باطل لان هذه القواعد عدة انما ثبتت باستقراء الجزئيات
فلما ثبت شئ من الجزئيات بها كان دور التوقف بثبوت
القاعدة على ثبوت ذلك الجزء وبالعكس قال قد علم في فصل

القياس حيث بين المتأخرات اشبه كما كون ابته في القواعد
الثلاثة احد الحجتين وكان الاول على هذا ان يترك اشبه
كون الصغرى الثانية احد الحجتين لان ما ذكره بيان اشبه
كذلك كما انما يصدق عليه الوصف العام في يظهر من كل خطه دليله
واما ما قبل في وجه عدم الذكر ان لم يعلم ما ذكرنا ان من كاشف
قوله ومن معناه يظهر انما فليس شئ لانه يذكر المقتضى دليله
في ان شئ من ج ينتج من اشبه اطلاقا في قول الفصل
الثالث في الافتراضات انما ان الكلمات قطعية وقطعية
كذلك الشرطيات قد يكون قطعية كقوله كانا كانت الشمس على
والشمار موجود او قد يكون نظرية كقوله كل واحد من وجه الممكن وجه واجب
الوجود فثبت الحاجة الى معرفة ان كانت الشرطية والافتراضية لهما
في الهندسة المشتملة عليها كتاب اقليدس بسبب ان سطوح لم يورد
هذا الباب في القلم في علم بعضهم ان الحاجة اليه لانه معرفة الاقوال
الحتمية فيخرج ذكرها وليس شئ لما بينت ان الحكماء من المتقدمين
الواقعية قال سواد تركب اما سميت الاول قطعية واما سميت
الثانية قسمية الحكمي باسم اجزاء الا عظم قوله القسم الاول في
هذا قسم جميعها اول لان اطلاق الشرطية على المقصد
حقيقته وعلى المنفصلة تجاز قوله وهو غير معتبر انما يتركب
من المنفصلات فسمي ثانيا لاشتماله على الشرطيات والفرق
وما يتركب من المنفصلات والحكمة في التلاشي على المنفصلة
قوله تجب تركب ابته بل تجب كذا من الحجتين
ولم يتوضر في كفاية التركيب في عدم تحقيق الضرورة الثلاثة
فيما قال فانه لما كانت وصدق في الخلق عليها سوادا كانت
ما لفتي الخلق وحقيقته فينتج او تفتضيت قوله فانه لما كانت
المفصلة من ما لفتي الخلق بالمعنى الا انهم لم يسمي الحقيقة ايضا
قوله ويقصد فيه الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول بامرو
ومثال الثاني يدل قولنا وانما انا كل است او كل ج وودا
انما لا شئ من ج او كل ج ومنتج وانما انا كل است او لا شئ
من ج او كل ج ومنتج مثال الشكل الثالث فانه وانما انا كل
است او كل ج وودا انما كل ج او كل ج ومنتج وانما انا كل
است وبعض د وودا كل ج وودا يتركب من الحجة المنفصلة

سبب ان التلخيص

صدق

69

المالك من لواحق القياس لان المالك فرع البسيط وتاويله
 الاستقراء والتمثيل لعدم افتادها اليقين قوله فيكون هناك
 قياسات الخ قياسات الخ قياسات الخ قياسات الخ قياسات الخ
 قياس واحد قوله وهو مركب من قياسين الخ فلو سلم القياس
 المالك وحده من الواجب بافتراضه به وسط خصوصية كونه خفيا
 قوله احدهما افتراضه كان القياس متخفا الخ الا انه في الاستقراء
 وجب رتبة القياس كقوله الخ ذلك وقد وقع اختلاف
 عظيم فيه والذي استقر اى الشيخ عليه انه من افتراضه والاستقراء
 قوله من مقتضى حجة الخ في شرح المطالع ويكون ابدار كيان
 قياسين احدهما افتراضه مركب من مقتضيتين احدهما افتراضه
 بين المطلوب والموضوع على انه ليس بحق وتقتضيه المطلوب
 وهذه المفارقة بينهما افتراضه والاخرى المفارقة بين مقتضى
 المطلوب والموضوع على انه حق وبين ارجح حال وهذه المفارقة
 ربما كانت الخ الى البيان فينتج مقتضى من المطلوب على انه
 ليس بحق ومن الامور المحال وثانيتها استثناء مقتضى على
 مقتضى ازميته وبي نيته ذلك الافتراض واستثناء مقتضى
 التام ينتج مقتضى المقدم فليزحم تحقق المطلوب بخصيصه لولم
 يتحقق المطلوب يتحقق مقتضى مقتضى ولولم يتحقق مقتضى
 لتحقيق محال كذا المحال ليس بمحقق في المطلوب يتحقق
 انتهى وهذا محنة تركب الافتراض من مقتضى ومحنة وهي
 المقصود في نفس الامر فظلمنا لظهور المالك في كل بطلان المالك
 المالك كونه في الشرح قال الاستقراء الذي علة من الواجب فتاويله
 ان يقوم حواجا بتمام الاستقراء الخ تمام وهو قياس
 المقسم والناقص وهو الاستقراء المتعارف المقصود من
 اطلاق لفظ الاستقراء قال هو الحكم على كل الخ في قياس
 لان الاستقراء حجة موصدة الى الصدق ان الذي هو حكم الحكم
 لا يفتقر فيه تعريف بالغاية المنتهية عليه الخ ان قولهم به
 مقتضى امور جزئية الخ حكم حكما على ان تمثيل تلك الجزئيات تعريف
 له بالسبب حقيقة معلومات تصديقية تحقق في شئ
 الجزئيات تستخدم معلوما تصديقا متعلق بكل شيئا
 قوله لوجوده في اكثر جزئيات الخ في نفس الامر لا عند المستقر

والا لاقام الحكم على الحكم قوله لانه لو كان موجودا ليقين ان الاصل
 ان يكون القيود في التريقات لا حتمية فيكون قيدا لا حتمية
 الخ الجمع فتاويله ما اوردوه المحقق القصار ان الحكم اذا وجد في
 جميع الجزئيات فقد وجد في اكثرها ضرورة قوله موجودا في جميع جزئيات
 في نفس الامر كما هو عند المستقر لم يكن استقراءا فاصح ما اوردوه
 من لواحق القياس بل قياسا مقسما في الحقيقة وان لم يكن
 في صورة القياس كما ان الاستقراء ان مقتضى اوله لا يورده على سبيل
 ترويض الموضوع بين الجزئيات يكون في صورة القياس المقسم وليس
 بذلك حقيقة فتاويله ما قيل ان انما يكون قياسا مقسما لو كان
 تحصيل الحكم الحكم بترويض الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد
 بالكثر اما لو كان بمجرده الحكم على كل واحد في صورة شئ الاكثر من
 شئ واحد بين الاكثر والجمع ما ذكره قدس سره في حاشية شرح البحار
 لا بد من الاستقراء في الحكم في جزئيات ثم اجزاء حكم واحد على
 تلك الجزئيات يستلزم ذلك الحكم الخ ذلك الحكم قوله فان
 كان ذلك الحكم قطوعيا بان يتحقق ان ليس به جزوا كان
 ذلك الاستقراء تاما وقياسا مقسما فان كان بثبوت ذلك
 الحكم لتلك الجزئيات قطوعيا ايضا افتاد اجزاء بالقيضة الكلية
 وان كان قطوعيا افتاد الظن بها وان كان ذلك الحكم عاينا
 بان يكون هناك جزاء في اجزاء لم يزم ولم يستقر حارة كنهه او على حسب
 الظاهر ان جزئياته ما ذكره قطعا افتاد ظنا بالقيضة الكلية او الفرد
 الواحد ملحق بالاعم لا غلب في غالب الظن ولم يقد مضى الجواز
 الخ لفتة انتهى هو تحقيق تقسيم بقية العرف الخ بين القياس
 المقسم والاستقراء ان مقتضى وانك الذي عرفت لموضوع
 ان الظاهر من لا يجب او ما لوه الحصة الاستقراء ان مقتضى
 يشهد به الرجوع اما لوجود ان مقتضى بانه اراد به عدم التفرع
 فسلم وان اراد به عدم مرجع او ضمنا فمقتضى كيف يستلزم الحكم
 الى الحكم بان الحصة قوله التمثيل حكم في جزاء في افتاد ايضا شاع
 بتعريف الشئ بالمرء المترب عليه حقيقة معلومات
 تصديقات اشياء حكم في جزاء في ثبوت افتاد على معنى مشترك
 معة بينهما مؤثرة في ذلك الحكم والامور بالجزء في الاضافه
 للمعنى المشترك بل الشئ المعنى المشترك سواء كان محمولا عليه

اولاً وانما شرح المواضع من ان الاستدلال انما هو بالاشتمال
 او بالاستدراك والاول اما بالاشتمال على الملال او بالعكس او
 بالاشتمال على الثالث عليها او الاظهار ان يقال اثبات حكم
 امر لبيوتة في اخر لعلته مشتركة بينهما **قوله** والمشتك على كونه
 مشتركاً في الحكم وجب مع جملة الاصل والفرع في الحكم **قال** وانما
 عليه المشترك او اخص اثبات العلة بها كونهما مشتركة الوجه
 المشتك للعلة **قوله** احدهما الدوران وقد يعبر عنه بالظهور
 والعكس اي الاستدراك وجوداً وعدماً **قال** البير والتفريق
 في القياس البير امتحان كونهما صحيح وغيره والاداء امتحان اوصاف
 الاصل اثباتها يصلح العلية الحكم **قوله** الا الدوران اي بمعنى
 ان الدوران لازم اعم من العلية كذا يزعم كون المدار على الحكم
 حتى يستلزم وجوده في الفرع ووجود الحكم بان معتمده صحة
 الحكم بان يكون مراداً من البير والاثبات **قوله** يجوز ان
 يكون انما ويرى اظهر ان التمثيل لا يكون مفيداً لليقين الا اذا
 اثبت عليه الجاهل وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً او خصوصية
 الفرع قطعاً كمن تحصل العلم بهذه الاصول صعب جداً فاعلم
 يقسم التمثيل الى ما يفيد اليقين والما يفيد الظن كما
 شهد الاستدراك **قوله** يجب عليه النظر في ما ادعاه اي النظر
 في القضايا من حيث انها مع قطع النظر عن تركها بالبرهان خصوصية
 في لحيث في اشتراط الشرط في الصوري والكمي يجب كونه
 او الكيفية او الحجة ليس نظرية المواد الا كونه مشتركاً في
 خصوصية **قوله** والمقيدين وهو اعتقاد في حقيقة اليقين اعتقاد
 بسيط وهو الاعتقاد الجازم المطابق للثابت الا انه لو حظ
 تفصيلاً يرجع الى اعتقادين فان الجزم تفصيل اعتقاد انه لا
 لا يكون الا كذا **قوله** ان لا يكن ان يكون الا كذا اي لا يجوز العقل
 لا يقتضيه لانه لا يكن في نفس ذلك الا ذلك الاعتقاد والا
 لزم انحصار اليقين في القضايا الضرورية **قوله** لان الحكم بالبرهان
 وبه لفظ الا في التسمية وليس دليل عقلي بل خصاص كما لا يخفى
قوله اما العقل اي بدون الاستغناء كحسن **قوله** او حسن بمعنى
 كونه حاكماً انما لا يتوقف حكم العقل بعد الاحكام على امر اخر
 فكان الحكم بخلاف ما اذا كان الحكم مركباً فانه يتوقف الحكم

على

على النظام قياس حقي **قال** يجب ان يتصور الطرفين سواء كان
 بديهي كالمثال المذكور او نظرياً نحو الممكن يحتاج في وجوده الى
 مرجح وقد يتوقف العقل في الحكم اول بعد تصور الاطراف
 اما التصان القرينة كالحجبان والبدن واما التصان الفطرية
 بالتعبير المقادير والاثبات كما يكون لبعض العدم والاحمال
قوله والعقل اعظم من الجواهر اي العقل المقدر على الحكم في المقادير من
 جواهر المقادير **قوله** انما لا يقبض اليه اي يكون تصور اطرافها مبرورة
 القياس بموجب الحكم فيزاد به قرينة من الاوليات لم يكن تلك
 القضايا مبادي اولاً ضرورة احتياجها الى تحصيل قياس بينهما
 وفيه ان يجوز ان يحصل للذهن مرتباً فيكون مساوياً اول
 الجواب ح يكون من الحسنيات والمفروض انه ليس من الام
 الباقية **قال** فان من تصور الارضية وهو لا يتركب من اربع و
 اعداد والارواح وهو كون العدد مشتركاً على عددين لا يفضل
 احدهما على الاخر وهو غير النظام ولذا اذا تدبر والذهن
 في فردية عدد وروحية فاذا التقسم تحت وبين حكم بانه ذوق
 ولا حكم بانه فرد فاقبل ان الروحية بهذا النظام متساوية
 وهم **قوله** فهي المتساوية سواء كانت جزيئية كقوله هذه
 النار حارة او كلية كقوله كل نارية فان الاحساس بالجزئيات
 الكثيرة بعد النفس يقول الحكم الكلي والفرق بينه وبين الام
 ان الاستدراك يحتاج فيه الى حصر الجزئيات اما حقيقة او
 ادعائياً كما مر **قوله** ان كان من الكواكب الباطنة اختلفت
 في هذه القوة اذا اي احدى القوى المدركة المشهورة
 او في غير **قال** كلا القولين تحمل ثم انه ان كانت احدهما فانها
 فانها انما لا يتم فالمعاني الجزئية الحسية التي يكون ادراكها
 بخصوصها انفساً تسمى وجدانيات والتي ادراكها لمثلها
 تسمى وبهيات وكذا افادة بعض الفضل في تعليلاته
 على شرح مختصر الاصول وان رجح اطلاق الوجدانيات عليها
 على ما سئل القسطنطين فذا لم يذكر الوجدانيات فتماسك بها
 من الضروريات ومن الوجدانيات بالجزء من بنفوسنا بالاشتمال
 شعورنا به واثباتها بالافعال واثباتها **قال** بدسطة السماع
 انما لا بد مع ذلك من النظام قياس حقي وهو ان خبر قوم يحصل

لتواظفهم على الكذب وكل خبر كذب فلهذا لا يسمع الا ان العالم
 بهذا القياس حاصل بالضرورة وهذا يقيد المتواتر للعلم اليقيني
 والحيثان بخلاف خبر الرسول فانه يقيد العلم العقلي لا يحتاج
 الى قياس فكري ولا يشترط في المتواتر ان يكون مستند الى الحسن
 فيكون الحاصل من التواتر على جرحين شانه ان يحصل بالقياس
 بعد ترك منه القيد لان استحقاق العقل تواظفهم على الكذب
 لا يكون الا في المحسوس في الجربات ولا بد منها من الضمان
 قياس حتى ولو وقع المكون على نواح واحد وانما الكبر لا يكون
 انما قياس بل لا بد له من مناسبات وان لم يقرب ما يتبع ذلك سبب
 واذا علم حصول السبب علم حصول السبب قطعا **قوله** وان لم
 يتبع التكرار انما يقيد الى شرح الموافقة من ان لا بد من الخسرات
 من تكرار المشاهدات ومقارنته القياس الخفي في الجربات في
 الفرق بينهما ان السبب في الجربات في علوم السببية فهو كماله
 المادية فذا كان القياس المقارن له قياسا واحدا فهو انما
 لو لم يكن وانما او كثر وان السبب في الخسرات معلوم السببية
 والمادية فلهذا كانت المقارن لها اقنية مختلفة حسب
 اختلاف العقل في ما يمتد بها انتهى والحق ان الخسرات
 لا يحتاج الى المشاهدة فضاء عن تكرار فان المطابقة العقلية قد
 يكون مادية **قال** فالأدب لا يثبت لانه حقق بعد التوفيق بها فهو لم
قال في كون كنه حركته يحصل المبادئ وحركته لا يغيرا اذ لا حركته
 اي لا بد من كنه حركته في الحركتين جواز ان ينتج المبادئ والمطلوب
 مما في الذهن من غير تقدم شوق ذلك **قوله** وحقيقته ان ينتج
 المبادئ انما يعني انتفاء الحركة الثانية لانه في الحس سواء وجدت
 الحركة الاولى او لا والجربات وكذا المتواترات الا انه لم يذكر
 لانها لا يقيد الا حكا جرحين شانه ان يحصل بالاحساس في
 لا تستعمل في العلم **قوله** في عبارة سبب بانه باقائه اصل اليقينيات
 مقامها **قوله** فلهذا لا يثبت الا كبر الا لا ضرورة الذهن اي علة النظر
 يثبت الا كبر لا ضرورة **قوله** لانه يعطى المنة في الذهن والخارج
 معنى اعطى المنة في الذهن اعطى السبب في المقيد و
 معنى اعطى المنة في الخارج اعطى السبب الحكم في الوجود
 الخارج على ما في شرح المطالع فهو يعطى المنة على الاطلاق فيكون

كما لا يخفى في وراثة ذلك يسمى برهان فانه مع ما قيل ان ذكره على
 المنة في الذهن المستدرك لا يشترط ان يثبت البراهين **قوله** لانه يقيد
 النسبة المنة في الخارج اي تحقيق النسبة بين الاكبر والا كبر في
 في الخارج ان لا يثبت دون ما يمتد اي في الخارج وهي قضاياء
 يعرف بجميع الناس لم يرد بان السبب الاستقراء تحقيق اذ لا يقيد
 يقيد به جميع الناس الا ان بل العلة اي في ذوقه ان
 اقليم او بل او ضاع او غير ذلك فلهذا في اعتبار حقيقة الحكم
 بها العقل لا جل اعراض الناس لانسان يتخرج الاوليات و
 يقيد القضاء في غير اليقينية بقضية المقسم والقول بانه يجوز
 ان يكون بعض القضايا في الاوليات باعتبار المشهورات
 باعتبار بيان حصول كل واحد منها في جميع المقدمات اي اليقينية
 وعندها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار
 اذ لا يجمع اليقين بغيره وبهذا يظهر في ما قيل الجدل قياس
 مؤلف من قضاياء مشهورة او مستند وان كانت في الواقع
 يقينية واوليته على ان لا يستند في اصل القضايا **قوله** انما
 من الحقبة في العرض من الزام الخصم اي اسكانه فان الجدل
 قد يكون تجسبا حافضا للراي وغاية سعيه ان لا يصير ملزما
 وقد يكون سبلا معتبرا فاما في ما يوضع ما غاية سعيه ان يلزم
 الخصم بوضع ممن يعتقد فيه فلا بد منها ايضا في اعتبار الحقبة
 او اليقينية بغير اليقينية ملزما في الماخوذ ممن يعتقد فيه قد
 يكون يقينا فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات
 يسمى خطابة **قال** كالانبياء عليهم السلام الا ان تركه لان القضايا
 الماخوذة من الانبياء قضاياء يقينية نظرية مستفادة من قياس
 قياس برهان وهو ان يثبت صدق بالمعانيات وكل خبر شانه
 بهذا منه صدق وصدق اراوا حيارهم في غير الاحكام اليقينية
 فان كذبهم فيه جازع عقلا مع عدم وقوعه نقلا عما في **قوله**
 حكم بها الحكم حكما راجحا اي سبب الحكم بها هو البرهان فيخرج
 المشهورات والمسلطات والمقبولات ويترك الجربات
 والمتواترات والقياسات الفعالة اذ لا حد اجزم ثم انما حضوا
 الحقبة في الخطابة بالقياس لانهم لا يبحثون الا في والاما قد
 يكونان استقراء وتمثيل **قال** والعرض منها ترغيب الناس الى

ان العرف في الخطبة يحصل احكام يتفجع اليه كس او يفرهم او
 به غنوا الايمان بنسب او بنسبوا غنوا فتم لهم او المعاشرة والمعاد
قوله تحصيل اي يوقع تلك القضايا في الخيال لتبينها لنفس
 بالقبض او البسط الموجبتين القوة او العينة وذلك لان
 النفس المحيطة بالخيال من الصدوق لانه اعراب والذوق لا يراها
 الكبار سوا كانت سلة او غير سلة صادقة او كاذبة والسبب
 التحصيل كثيرة يتبع بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها
 بغير ذلك **قوله** الفصل مرة موصوفة اما بقوم الميم هذه الخوارزم
 الصفراء والشرع مع قى كرهه كذا ان يحج في بعض النسخ مبنية
 اما بصيغة اسم الفاعل او المفعول **قوله** والفرق بين الخيالي
 ان الشاعري والمعدنات الخيالية على بسبب القياس المنبج
 نتيجة كذا في غير موصوفة من بالذات انما المقصود منه الترتيب
 والتميز بين فني غنوة المبتج **قوله** على وزن لطيف قال المحقق
 الفخراني الوزن يثبت تالفة لفظا ثم ترتيب الحركات والكلمات
 وتناسيبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة
 مخصوصة يقال لها الذوق والاشاعر هذه ان **قوله** وانما
 قدنا بالصور الفكرة المحسوسة مع الكادب لكونهم لا يكون الا في
 حقيقة الكادب معن عنهما بكون ذمة اما ان تلك الذمة في الالوار
 المحسوسة ليس بكادب **قال** قوة حسانية اي حال في الجسم
 ومما في البطن الاوسط من الدماغ يدرك الجزئيات المستمرة
 او دون الكلمات والجزئيات المستمرة من جهة المحسوسة **قوله**
 فان الحس والذمة اي دليل لا يفهم من قوله فان حكم على غير المحسوسة
 مع كونها تالفة للحس واللفظ بسبب بالذمة الموصوفة من البسب
 بمعنى بيشر كقول يعني انما حصل النفس ووصل اليه قبل
 العقل وهي مجذبة اليها سحرة فذلك لتطبيعها بالاحكام
 في غير مدركاتها او في بعضا بالذمة المنقولة بنقطتين من تحت
 بصيغة المجهول **قوله** من السوق بمعنى فاده والمثل واحد
 من حد من النكوص بمعنى به كرفن والسفطة مشتقة
 من سوق وهي الحكة ومن اسطى وهو العلبس ومنه الحكة
 لكونها في المفاصل الحكة من السفطة لشمورها القياس القاس
 الصورة قد ذكرها هنا استطراد لان الخاتمة في مواد الالوية

قوله

قوله لا يكون على بسبب متبج لكن شبيهة له والذوق يقع اللفظ
قوله وهو المصادرة على المطلوب في الصراح چون كشي بال
 او وحسن يقال صارت على كذا **قال** كذا الذمبات اي
 الالوار الذمبات سكان الالوار الخارجية فان الذمبات اي
 اقد سكان الخارجية تحكم عليه بالذمبات او الحادب هو الموجود
 الخارجية المسبوق بالعدم **قال** يجوز في وجوده في الذمبات فان
 الجوهرة الموجودة في الخارج والموجود في الذمبات صدرته فقد اخذ
 الخارجية مكان الالوية **قال** وتواخا وضع الطبيعة بما اجب به
 ان اعتبر تلك الطبيعة طبيعة كان الف في حجة الصورة وان
 اعتبر كقضية لوقوعها كبرى كانت كاذبة والف في حجة المادة
 ولاجل الاعتبارين اخذ المصنف هنا حرف والمادة في الجمع
 الحقائق في فاد الصورة **قوله** في سطر اي مسورة الى
 الحكمة الملهمة بان يروجا المثلث عنه باليكيد سور اليكيد
قوله اما امر واحد او مطلق كالعدم او مقيد كالجسم من
 حيث الحركة والسكون للطبيعي **قوله** فلا بد من استة انهما في
 اخر يلاحظ انما بان يبحث من العوارض التي تحقق الموضوع بالذمبات
 ذلك الامر المشترك ولا يبحث عما لا يعرض باعتبار **قوله** يتوقف
 عليها اي على نوعها بل العلم اي القدر في برا اوله يتوقف
 المسئلة على دليل مخصوص **قال** فهو صمد والموضوعات اي
 بالصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع وهذا اختار صيغة
 الجمع كالجسم الطبيعي واخرها كاللهو والصورة وجزئياتها
 كالجسم البسيط واخرها الالوية كالحركة للجسم الطبيعي وفادته
 تصورات اطراف المثلث على وجه هو مبنية الحكم **قوله**
 سميت مصاررات لان يصدر بها المثلث التي يتوقف عليها
قوله كقولنا ان يعمل وعبارة المحقق الفخراني من الالوار
 الموصوفة وهو انظر الى اوله في بين يند وبين قولنا ان
 تصل بين كل نقطتين في قبول المقسم لها كمن الظن فادو
 مثال المصادرة قول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكان
 الزاويتان الالويتان اقل من قائمتين فان الخطين انما هما
 بتلك الحجة التقيا لكن المقدمه الواحدة قد يكون اصولا
 عند شخص مصادرة عند اخر فيجوز ان يختلف ذلك القول

عند انشراح روح والمحقق **قوله** ان المصدق بوجود الموضوع في الطرف
 الذي اعتبره عرض العوارض الذاتية له وهذا او خارجا **قوله** قد صح
 في الشفا حيث قال ووضع وجوده من جهة مبادي الصناعات التي
 لتسمى امور موضوعية لان مقتضى مشكوكه فيها يعني عيسى الصديق
 انتهى ولا يخفى انه في المبادي الرصد بيقته لما يتوقف منها دلائل
 المبدأ على وضع الشفا ان المبادي منها ما يبرهن على المبدأ بل
 فالصدق بالوجود ليس منها وان فيه ما يتوقف عليه المبدأ بل في
 فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض الذاتية متوقف على وجود
 الموضوع في طرف البتة بل يثبت مقتضى الشروع خارجة عن
 العلم والاعراض الدور على **قوله** ان كانت كسبية فيبثارة الى
 جواز كون المسئلة بدو بانه لود في العلم لا زانه احتفاء بالاول
 سميتها على صرح به في شرح المواقف قال المحقق انقضاء المسئلة
 لا يكون الا نظرية بهذا وهما لا يختلف فيه لاهد وما قال في
 من احتمال كونهما غير كسبية مذهبهم **قال** كل مقدار ان مشارك
 انما مبين ان ركة المقدار ان يقدما على واحد او اخر الواحد كالاربعة و
 والمبينة ما يقابل مع كونه وسطا في النسبة اي كونه بين مقدارين
 بسببه احدهما مثل نسبة الاخر اليه كالاربعة بين الاثنين والثمانية
 فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف الاربعة معنى كونه ضلع و
 المحيط به الطرفان ان الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من
 ضرب احد الطرفين في الاخر بينة البتة لشيء لا خلاف فيه بعد
 تصدق الشيء بوجه هو شرط الحكم اعني الكسبية ولا يمكن كسبتها
 اذ لا شيء لا يعمل فلا يكون مسئلة من العلم وبهذه الدقة ما قيل انه
 يجوز ان يكون مسئلة غير كسبية والشارح ضمني ذلك القدر
 قد استراح ان البيان بكون الملك المنان عن كشف القناع
 عن وجوده خزان ما اودع في البين بحيث يجلي على منصف التحقيق
 ورضع استار الشكوك والادغام بحيث يخرج سماه ارباب التدقيق
 والله اعلم بالصواب قد تمت الشرح الشريفة المسماة بملكوته

في شرح التصديقات عن بهجته الضعيف

اسماعيل بن مصطفى غفر الله له ولوالديه

في يوم اربعاء الحادي عشر من ذي الحجة

سنة ثمان مائة وثمانين



Süleymaniye U. Kütüphanesi

Yeni Sayı No

Eski Kayıt No

1261